وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

كلية اللعلوم الإنسانية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:...../ 2021

رقم التسجيل: 171735093418

رقم التسجيل: 171735093420

عمليات جمع الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني وإنعكاساتها

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبتين:

- طاهري زبيدة
- نصر الدين زينب

تحت إشراف الدكتور:

– بن أزواو فتح الدين

السنة الجامعية: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا إلى إنجاز هذا العمل، مصداقا لقوله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم، الآية 07.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أساتذة التاريخ بصفة عامة، ونخص بالذكر أساتذة تاريخ الجزائر الحديث.

وإلى كل من وقف على المنابر ليعطينا من حصيلة علمه ومعرفته.

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى كل من ساهم إسهأما كبيرا في تأطير هذا العمل الدكتور المشرف "بن أزواو فتح الدين" الذي رعانا بتشجيعه وتوجيهه، وسعة صدره، والذي لم يتوانا بتقديم النصائح والتوجيهات المناسبة.

كما لا ننسى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

بعد حمده تعالى على فضله وتوفيقه

اهدي باكورة هذا العمل

الى من كان رضاهما اكبر المنال الى من هي شمس سمائي وبلسم شفائي الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها والتي غمرتني بعطفها وكانت ضياء طريقي حبيبتي امي الغالية رعاها الله واطال في عمرها

الى من علمني الثبات والصبر وكان القوة وقت الضعف ومصدر عزمي وقدوتي ابي حفظه الله واطال في عمره

الى كل اخوتي زكرياء وانيستي تسنيم الجنة والى عمي علي ،رعاهم الله بعيين لا تنام

الى جدتي بركة البيت فاطنة ضبابي والى احباب قلبي خالاتي اللواتي كن عونا لي الى ابنة خالتي سرين سدد الله خطاها والى خالي وليد الذي كان صديقا اطال الله في عمره والى صغير العائلة ادهم حفظه الله

اهدي ثمرة جهدي الى رفيق دربي الذي دعمني خطيبي حسن زبيري حفظه الله والى امه امي الثانية رعاها الله

الى من عشنا معا الحياة المدرسية واليومية صديقاتي كريمة وايمان خيرة وجهاد واحلام ميهوبي دون ان انسى مريم هجيرة سهام وهجيرة وزكية والى من يعرفني احبهم ويحبونني

واختم اهدائي الى رفيقة العمل نصر الدين زينب طاهري زبيدة

الإهداء

اسطر تحت كل حرف من عملي المتواضع وكل جهودي بخط عريض ،لا يسعني الا ان اذكر في حمد الله وشكره ، بجمل تفوح بعطر المسك .

"فرحين بما اتاهم الله من فضله "

"وكل فضل الله عليك عظيم "

"ولقد منا عليك مرة أخرى "

"فاللهم لك الحمد حمدا طيبا مباركا فيه "

فاقف لأذكر فضل والديا ودعائهم لي بتسديد الخطى والحفظ والستر والنجاح .

الى من جاهد وكافح للحفاظ على شعلة علمي مشعة والذي احمل اسمه بكل افتخار ... (ابي) دمت لي سندا وظهرا ولا يميل

الى من أنارت بدعائها طريقي ... الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب ومعنى الحنان و العطاء بلا كلل ولا ملل ال مدرستي العظمى فهي من علمني التفتني في العمل الى بسمة الحياة و سر الوجود ...امي

الى اخوتي واخواتي (خديجة، نصيرة، إسماعيل ،محمد ،خليل ،هجيرة ،ايمن)

الى شخصي العزيز والقريب من القلب الداعم والمساند والمشجع في سراء و الضراء (بركات شمس الدين)

كما اهدي بحثي الى طاقم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة ولزميلاتي خاصة (ذوابة حنان ، مباركي خديجة بن نوي منال نصر الدين ام الخير)

الى زميلتي في البحث طاهري زبيدة

الى كل من سهر وبذل ولو مقدار طرة في سبيل وصولي الى هنا ،وتبقى قائمتي هاته مفتوحة ولا تسعني هذه الورقة ولا وتسعني حتى الكلمات...

نصر الدين زينب

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة بالجزائر خلال العهد العثماني والضرائب الشرعية

المبحث الأول: الأوضاع العامة للجزائر أثناء العهد العثماني

المطلب الأول: الأوضاع السياسية:

المطلب الثاني: الاوضاع الاقتصادية:

المطلب الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

الفصل الأول: أنواع الضرائب وطرق جمعها

المبحث الأول: الضرائب وأصنافها

المطلب الأول: ماهية الضرائب

المطلب الثاني: أصناف الضرائب

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب

المطلب الأول: طرق جباية الضرائب في الأرياف

المطلب الثاني: طرق جباية الضرائب في المدن:

الفصل الثاني: إنعكاسات عمليات جباية الضرائب على المجتمع في أواخر العهد العثماني

المبحث الأول: تأثير عمليات جمع الضرائب على الحياة الاقتصادية

المطلب الأول: أثرها على الزراعة:

المطلب الثاني: أثرها على التجارة:

المطلب الثالث: أثرها على الصناعات والحرف

المبحث الثاني: تأثير عمليات جباية الضرائب على الحياة الاجتماعية والسياسية

المطلب الأول: تأثيرها على تصنيف السكان

المطلب الثاني: تأثير عمليات جمع الضرائب على الزعمات المحلية

المبحث الثالث: تأثير عمليات جباية الضرائب على الحياة الثقافية

المطلب الأول: أثرها على العلماء والطلبة

المطلب الثاني: أثرها على الزوايا

المطلب الثالث: أثرها على الأوقاف

خاتمة:

مقدمة

مقدمة:

أخذ الجانب السياسي من الدراسات التاريخية في تاريخ الجزائر الحديث السمة الغالبة على جوانب الدراسة، في حين لم تحظى الجوانب الأخرى بهذا القدر من الأبحاث الكافية خاصة الجانب الاقتصادي ولم توضح غوامضه، لذا يجب تسليط الضوء على مختلف محطات الدراسة لإعطاء صورة واضحة المعالم لجوانب التاريخ الجزائري خلال العهد العثماني.

يعد نشاط البحرية الجزائرية العمود الفقري لاقتصاد الجزائر العثمانية وذلك من خلال الغنائم والموارد البحرية، إذ كان عل عاتقها حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للبلاد، لكن اتجه هذا النشاط إلى الانكماش ابتداءا من اواخر القرن 18 فتناقصت الغنائم وتراجعت مكانة البحرية الجزائرية هذا الأمر أدى بالحكومة العثمانية إلى إيجاد موارد اخرى لسد الثغرات وزيادة موارد الخزينة وما كان عليها سوى الاتجاه إلى فرض الضرائب، هذه الأخيرة أصبحت تمثل مصدر الرئيسي لدخل الإيالة، وهنا تبرز أهمية موضوعنا الذي يعد من الموضوعات التي تستحق البحث في تاريخ الجزائر العثماني من اجل إظهار التحول الاقتصادي الذي طرأ على موارد خزينة الدولة، والاعتماد على الضرائب كمورد أساسي للدخل الخزينة إضافة إلى التداعيات التي احدثتها على المجتمع.

لقد كان سبب اختيارنا للموضوع راجع إلى دوافع ذاتية والفضول، للكشف والإطلاع على عمليات جمع الضرائب وما ترتب عنها من آثار، إلا أن البحث والكتابة في موضوع بهذه الأهمية لا بد أن يتطلب دوافع علمية بحتة لإنجاز دراسة تاريخية موضوعية إلى أبعد الحدود ونجملها في:

- الرغبة في معرفة المزيد حول الواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة العثمانية وخاصة الجانب الضريبي منه لكونه مجالا خصبا للبحث.
- الرغبة في الكشف عن انواع الضرائب التي كانت تفرض في الريف والمدينة.
- معرفة كيفية جمع الضرائب.
- ابراز ما خلفه النظام الضريبي على كاهل المجتمع في مختلف مزايا الحياة.

يرتكز موضوعنا على إشكالية تتمحور حول فهم النظام الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني ومدى انعكاساته على المجتمع؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

- ماهي أصناف الضرائب التي تجبى في الأرياف والمدن؟
- كيف تجمع الضرائب وما هي طرق تحصيلها؟
- وهل كانت هذه الضرائب سببا في انفجار ثورات القرن 19 بإيالة الجزائر؟

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الذي ساعدنا في استغلال المادة العلمية وتتبع ظواهر الدراسة بكل موضوعية ولتكامل الدراسة استعملنا المنهج المقارن لمقارنة أصناف وطرق جباية الضرائب بين المدينة والريف، والمنهج التحليلي الذي أضفى تحليل التفاعلات التي أحدثتها الضرائب على عاتق المجتمع وتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية للموضوع من أجل تكامل عناصر الدراسة لرسم صورة تاريخية للموضوع.

ارتأينا تقسيم بحثنا للحصول على خطة قارة بهذا الموضوع والتي كانت مقسمة إلى، مقدمة وفصل تمهيدي، وفصلين، أما المقدمة فكانت تأطير إشكالي للموضوع في حين خصصنا المدخل لمعرفة الأوضاع العامة التي سادت الجزائر خلال الفترة العثمانية، ولمحة عن الضرائب الشرعية الإسلامية، أما الفصل الأول عنوناه بالنظام الضريبي في إيالة الجزائر خلال العصر العثماني وتحدثنا في المبحث الأول عن الضرائب وأصنافها، والمبحث الثاني حول طرق جباية الضرائب والتي تغيرت من الأرياف إلى المدن. أما الفصل الثاني كان بعنوان انعكاسات عملية جباية الضرائب على المجتمع إذ ركزنا في المبحث الأول على التأثيرات على الجانب الاقتصادي الذي وضحنا فيه مدى تأثير الزراعة على الصناعة والتجارة أما المبحث الثاني فعنوانه تأثير النظام الضريبي على الحياة الاجتماعية والسياسية، فوقفنا فيه على انتفاضات التي افتعلتها الأهالي ضد الأحكام بسبب ثقل الضرائب والتي كانت تدعم من طرف السلطة الروحية، والمبحث الثالث خصصناه للحديث عن انعكاسات الضرائب على الحياة الثقافية على العلماء والطلبة، على الزوايا وعلى الأوقاف وأنهينا الدراسة بخاتمة جمعنا فيها متفرقا من ثنايا الموضوع إضافة إلى إضفاء الملاحق.

وقد اعتمدنا على عدة مصادر نذكر منها مذكرات أحمد شريف الزهار ساعدنا في معرفة أنواع الضرائب وكيفية، كتاب المرآة لحمدان خوجة يعد من أهم المصدار خلال القرن 19، وكتاب أنيس الغريب والمسافر عبد القادر مسلم، أفادنا في الثورات المحلية منها الثورة التيجانية وكتاب رحلة العالم الألماني هانبستراية الذي سرد لنا نظام المحلة في الريف.

أما المراجع نذكر ناصر الدين سعيدوني أفادنا كثيرا ومن كتبه المستعملة النظام المالي، ورقات جزائرية، وكتابة دراسات تاريخية في الملكية والوقف، كتاب حنيفي هلايلي أوراق في تاريخ الجزائر، كتاب محمد العربي الزبيري أفادنا في جانب التجارة وعنوانه التجارة الخارجية في الشرق الجزائري.

رجعنا إلى بعض الأطروحات والرسائل الجامعية ومن بينها الضرائب في الجزائر لتوفيق رحماني، ومذكرة النظام الضريبي في الريف القسنطيني لفلة القشاوي ومولودة موساوي، ساعدتنا في إضفاء معلومات حول موضوعنا، إضافة إلى أطروحة، رزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته

واجهتنا جملة من الصعوبات في سبيل إعداد بحثنا منها: ضيق الوقت فالبحث العلمي يتطلب متسعا من الوقت لإعطاء صورة لدراسة تاريخية خالية نسبيا من الأخطاء، إضافة إلى شح المادة العلمية المتخصصة في موضوعنا والدراسات السابقة له.

وفي الأخير نحمد الله تعالى حمدا كثيرا على توفيقه ونتمنى أن نكون قد وفقنا فيه ولو بقسط قليل لإبراز جانب من الجوانب الاقتصادية، فإن أصبنا فمن الله وإن أخفقنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، وما توفيقنا إلا برضا الله تعالى ورضا الوالدين حفظهما الله.

الفصل التمهيدي:
الأوضاع العامة بالجزائر خلال العهد العثماني والضرائب الشرعية

المبحث الأول: الأوضاع العامة للجزائر أثناء العهد العثماني

لدراسة موضوع عمليات جمع الضرائب وانعكاساتها على المجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني لابد ان نتطرق إلى الأوضاع السائدة خلال هذه الفترة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها تمهيدا مهما لهذه الدراسة

المطلب الأول: الأوضاع السياسية:

كان مجال السلطة التركية، عند مقتل عروج سنة 1518، يمتد من جيجل إلى نواحي مستغانم ومن مدينة الجزائر إلى المدية، ظل هذا المجال يزداد توسعا إلى غاية أوائل القرن التاسع عشر حيث بدأت حركة عكسية فأخذ هذا المجال ينحصر، بفضل ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية والدعم الذي قدمته هذه الأخيرة، وسع خير الدين مجال سلطته خاصة إلى الناحية الشرقية، لكن التوسع الأكبر حدث في عهد البايلربايات ولم ينتهي هذا العهد إلا وقد مد الأتراك نفوذهم على الشمال الجزائر إلى غاية الأغواط، ورقلة وتقرت لكن مناطق هامة في جبال الأوراس وجبال القبائل الكبرى والونشريس وغيرها من المناطق الجبلية ظلت خارج نفوذهم.[1]

لقد عرفت عمليات التوسع نوعا من الركود في عهد الباشوات والآغوات وانفصلت تونس عن الجزائر، حاول الدايات اعادة تنشيط حركة التوسع وخاصة في منطقة القبائل الكبرى، غير أنهم لم يتمكنوا من السيطرة على مجملها، إن طرد الاسبان من وهران والمرسى الكبير سنة 1792 قد أفقد الأتراك علة قبول الجزائريين سلطتهم، وقد تعرضت هذه السلطة للعديد من الهزات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة حركات التمرد العديدة في الشرق والوسط والغرب، ضعفت هذه السلطة ثم تلاشت في الكثير من المناطق، وخاصة في بلاد القبائل وجبال البابور، الأوراس، الونشريس وغيرها.[2]

كانت الجزائر في المراحل الأولى من الحكم العثماني خاضعة للدولة العثمانية مباشرة، وينفذ الولاة أوامرها بحذافيرها خاصة ولاة البايلرباي والباشوات، وكانت سياسة

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، د ط، دار هومة، 2012، الجزائر، ص 275.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 275.

الجزائر الخارجية تتحكم فيها الدولة العثمانية بحيث كانت الواسطة بينها وبين الدول الأخرى ذات المصالح بها ولقد لاحظنا في عهد الباشوات ظهور سلطان الديوان ووقوفه في وجه السيطرة والنفوذ العثماني وسعيه الدائم لاحتفاظ الجزائر بشخصيتها في الميدانين الداخلي والخارجي، ولكن الدايات هم الذين استطاعوا أن يحققوا للجزائر استقلالها الحقيقي عن الدولة العثمانية ولم يكن للسلطان نفوذ سوى اصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان. [1]

ومنذ وصولهم إلى السلطة، عملوا على القضاء على ازدواجية الحكم من خلال إلغاء منصب الباشا ممثل السلطان حيث كان هذا الأخير يحاول استعادة نفوذه من خلال تعيينه للباشا.

وتعد محاولة الداي الحاج حسين ميزومورثو من المحاولات الأولى التي كانت تهدف إلى تأسيس حكم محلي، ففي عام 1688 م عارض بكل قوة قدوم الوالي العثماني الباشا اسماعيل، الذي عاد من حيث اتى، ويظهر أن الداي الحاج حسين نجح في الانفراد بالسلطة حيث جمع بين سلطة الداي وسلطة الباشا، حيث أن الجمع بين هاتين السلطتين واللقبين أكسب الدايات نفوذا كبيرا وفسح لهم المجال لممارسة سلطتهم بشكل فعلي. [2]

كانت حركة سياسة الجزائر في العهد العثماني يديرها الأتراك، الذين بدأت دولتهم منذ سنة 1515 واستمرت إلى غاية 1830م وقد قسم بعض المؤرخون الأوربيون في فترة هذا العصر الرئيسي إلى أربعة عصور فرعية، منذ بداية التنظيم الإداري التركي في الجزائر.

أولها: عصر الباي لارباي (باي البايات) من سنة (1534-1585).

ثانيها: عصر الباشوات (ذوي ثلاث سنوات) من سنة (1585-1659).

ثالثها: عصر الآغوات (1659-1671).

رابعها: عصر الدايات (1671-1830) [3].

كانت فترة البايلر بايات مرحلة تنظيم داخلي، ونشأة لنواة كيان سياسي بحدوده وعاصمته وأقاليمه، وبروز في المجال الإقليمي [1] ويعتبر أيضا عصر البايلربايات من أزهى العصور.

---

[1] يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، الديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2009، الجزائر، ص 47.

[2] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط2، وزارة المجاهدين، 2007، ص 57.

[3] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص 14.

أما عن فترة حكم الباشوات فقد كان الباشا يعين من طرف الباب العالي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحصرت مهمته في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن وتنفيذ عمليات السلطات وتجنيد الجيش انباء الازمات والجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية واقتصرت انتماءات الحكام على العنصر التركي العثماني وتميزت هذه الفترة بانتشار الفوضى وعدم الاستقرار وكثرة الاضطرابات. [2]

أما بالنسبة إلى هذين العصرين الأخيرين فإن القطر الجزائري فيهما كان يموج باضطراب مزعج، وقلق كبير، وبلبلة عديمة النظير حيث كانت الحكومة التركية تموج في بحور من دماء الثورات الداخلية، التي اندلعت في أعراش القبائل، وانفجر بركانها في أحضان البدو، وربما امتدت ألسنة لهيبها إلى عواصم المدن وكان السبب في ذلك راجع لسوء معاملة الحكام للرعية واغفالهم لشؤونهم الضرورية وانشغالهم بالركض وراء السلطة وحب الانفراد بالرئاسة، واهتمامهم بالكراسي والعروش وقد أدى بهم ذلك لقتل جلهم في مناصبهم. [3]

وبالرغم من ذلك إلا أن فترة حكم الدايات عرفت بفترة الاستقرار النسبي حيث لم يتعاقب خلالها أكثر من عشر دايات إذ حكم ثلاثة منهم مدة خمس وعشرين سنة وتعتبر أيضا فترة يقظة بالنسبة للقيادة العمومية التي أدركت أن الهيئات الأجنبية التي تحتكر التجارة الخارجية لتستغل ثروات البلاد استغلالا فاحشا وهذا ما جعل البايات يهتمون بهذا الفرع من فروع الاقتصاد. [4]

أما عن نظام الحكم الذي كان سائدا في الإيالة آنذاك هو أن الجزائر كانت تحكم بنظام من نوع خاص، ومن أهم ميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية، وأنه كان حكما جماعيا شوريا في القمة وفرديا مطلقا في القاعدة.

وكان رئيس الدولة هو الداي: الذي كان عبارة عن منفذ أمين، مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيش، ومراسلة القبائل المختلفة ورؤساء الدول للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

كما أنه كان يشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية لها، بالإضافة إلى أنه كان يعين الوزراء وغيرهم من رجال حاشيته ويستمد الداي سلطاته من الديوان أو مجلس الشورى كما يسميه البعض ويتكون هذا المجلس من ستين بولكباشي يجتمعون صباح كل يوم

---

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 48.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 49.

[3] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 15.

[4] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، د ت، ص 18.

تحت رئاسة الداي لمناقشة القضايا الإدارية والحكومية، ولا يمكن أن يعين الداي إلا من طرفهم وبحضورهم حيث لم يكن للداي نظام محدد ومضبوط لتعيينه، كما لم تكن فترة حكمه محددة فالداي يبقى على رأس السلطة إلى غاية وفاته. [1]

وقد كانت الإدارة آنذاك مقسمة إلى قسمين الإدارة الإقليمية والمحلية.

الإدرة الإقليمية:

كانت البلاد في الإدارة الإقليمية مقسمة إلى أربع ولايات وهي:

1. دار السلطان، وتتكون من الجزائر العاصمة وضواحيها وتخضع مباشرة لحكم الداي.
2. بايلك الغرب، وعاصمته وهران (وعندما كانت هذه الأخيرة [2] في حوزة الاسبان كان مازونة ثم معسكر هي العاصمة).
3. بايلك التيطري، وعاصمته المدية.
4. بايلك الشرق، وعاصمته قسنطينة.

وينقسم البايلك ذاته إلى اوطان على رأس كل واحد منها قائد عربي أو من الأتراك.

والوطن نفسه مكون من مشايخ تجمع الواحدة قبيلة أو أكثر ويرأسها شيخ من الأهالي. [3]

وتخضع البايلكات الثلاثة إلى موظفين مستقلين عن الآغا من الناحية الإدارية، على رأس كل بايلك باي يعينه الداي لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد. [4]

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص ص 19-20.

[2] نفسه، ص 20.

[3] نفسه، ص 21.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 282.

ويعود التقسيم الإداري الذي كان قائما، دون تغيير جوهري إلى نهاية العهد التركي، إلى عهد حسن باشا بن خير الدين، الذي قسم البلاد الى أربع مقاطعات (دار السلطان وبايليكات التيطري، قسنطينة والغرب) [1].

الإدارة المحلية:

كانت الإدارة التركية على المستوى المحلي بسيطة تناسب وضعية المجتمع فالمدينة لها إدارتها والقبائل لها إدارتها والمناطق التي تجاوزت نظام القبيلة لها إدارتها، وتقوم الإدارة المحلية، مثل الإدارة الإقليمية على ركيزتين هما، ضمان دخول الضريبة إلى الخزينة، وضمان خضوع الرعية للسلطة المركزية. [2]

أما عن الوضع العسكري فقد كان الحكم المركزي يعتمد على اجناد من الأتراك يسمون اليولداش وعلى قبائل وفية له، وتحظى بامتيازات عديدة تدعى قبائل المخزن، وكان الأمن في البلاد من اختصاصات الشرطة العامة التي كانت نشيطة وشديدة وكان يشرف عليها موظفان أحدهما- الكاهية- يشتغل بالنهار، وقد يعين من بين الأهالي أو من الكراغلة، وثانيهما- آغا الخيل- يشتغل بالليل ولا يكون إلا تركيا، أما العدالة فإنها نوعان: نوع تقوم به السلطات نفسها ويشمل الجرائم التي لها مساس بأمن الدولة، ونوع تقوم به المحاكم بواسطة قاضيين: حنفي ومالكي. وهناك أيضا هيئة أخرى تنظر في المظالم وهي الجماعة التي تتكون عادة من اعيان القرية أو القبيلة.

وفي كل مدينة يوجد، بالإضافة إلى السلطة الرسمية حاكمان ينظمان شؤونها ويحافظان على الأمن ويراقبان المياه والشرطة والمؤسسات العمومية الأول منهما هو شيخ البلد أو رئيس الأمناء الذين ينتخبونه لما له من خصال حميدة، والثاني هو نقيب الأشراف، ويختار من أعيان الأسر الكريمة ذات النفوذ القوي أو من عائلات المرابطين. [3]

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 281.

[2] نفسه، ص 285.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 21-22.

قسمت البلاد إلى بايلك أسندت قيادتها إلى البايات الذين عينهم الداي من أقرب رجاله وفوض لهم مسؤولية جباية الاوطان وتمهيد المجموعات المستعصية.

وقد اتخذ الداي احتياطات عديدة لإبقاء البايات تحت نفوذه المباشر وتجنب محاولات التمرد واخضاع المنصب للتجديد وابعاده عن الوراثة والحرص على استجلاب الباي إلى الجزائر العاصمة.[1] لتقديم ألدنوش بصفة منتظمة وحسب تقليد معهود.

وبالرغم من ذلك إلا أن الباي كان في الواقع مستقلا ولا يخضع له إلا فيما يتعلق بجمع الضرائب ودفع الدنوش أو الغرامة التي له إلا فيما يتعلق بجمع الضرائب ودفع الدنوش أو الغرامة التي تؤدى كل ثلاث سنوات، والباي مسؤول أيضا على استباب الامن في مقاطعته وابقاء الأهالي في حالة خضوع وطاعة. ولذلك كان كثيرا ما يعمد إلى ترحيل بعض العائلات وتشتيت قبائل بأكملها، ليضمن الهدوء ويتجنب الثورات، وكان الداي يرسل له سنويا حامية من العساكر يسخرها لإخماد الفتن.[2]

أما البحرية الجزائرية في العهد العثماني فقد تميزت بمظاهر القوة في المجالات التالية:

1-الأسطول البحري، الذي عرف تطورا ملحوظا في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر ثم بدأ يضعف مع نهاية القرن السابع عشر، قبل أن يتلاشى نتيجة حملة إكسموث (1816) ويعاد تكوينه بصفة جزئية في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي.

2-أسرى المسيحيون، وذلك من خلال الأعمال التي كانوا يقومون بها هؤلاء الأسرى والتي تتمثل في الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية داخل مدينة الجزائر وأعمال الفلاحة بفحص مدينة الجزائر.[3]

3-الغنائم البحرية: تكاثرت في الفترة الأولى للعهد العثماني، ثم أخذت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن الثامن عشر، ثم عرفت مع نهاية العهد العثماني نموا ملحوظا

[1] دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003، ص45.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 22-23.

[3] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 136-137.

مع محاولة تطوير البحرية وزيادة نشاطها الحربي، خاصة في فترة انشغال أوربا بحروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون.

4-الإتاوات والهدايا الإلزامية، التي فرضتها الدولة الجزائرية على الدول الأوربية المتعاملة معها، مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، واعطاء تجارها امتيازات خاصة، كما كانت الإتاوات تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر. [1]

كما أن طائفة الرياس لم تكن خاضعة خضوعا تأما للنظام الإداري بل كان لهم حكم خاص فهي بمثابة النقابة لربابنة البحر، وكانت تتمتع بمحبة واحترام كبير لدى جمهور الشعب، لأنها كانت تحمي البلاد من غزوات العدو البحرية، كما أنها كانت غنية جدا بسبب الغنائم التي تأخذها من العدو في عرض البحر، وكانت تجند رجالا من شتى "طبقات الشعب، وكانت فلسفتها قائمة على كسب مودة الشعب وجمع المال الكثير ولهذا نجد أن الحكام مرغمين على تلبية رغباتها، وكانت كلمتها مسموعة، وأمرها مطاع في صفوف الجيش. [2]

ومن خلال دراستنا للوضع السياسي للجزائر أثناء العهد العثماني نلاحظ تحكم الطبقة العسكرية واحتكارها للسلطة وتناحرها على الحكم والسيطرة وجعل الشعب على الهامش يتفرج على الأحداث والاغتيالات المتكررة في صفوف الطبقات الحاكمة والجنود الأتراك. [3] ومحاولات الدولة العثمانية المتكررة للتدخل في شؤون الدولة الجزائرية من اجل استرجاع سلطتها واستعادة نفوذها ونتج عن ذلك التمرد والعصيان من طرف القوى المعادية لنظام الحكم آنذاك.

تغير الصراع من إسبانيا إلى فرنسا وذلك في عهد بابا حسن [4] فكان بابا حسن هو الذي واجه حملة الأميرال "دوكين" على الجزائر الذي غادر مدينة طولون الفرنسية يوم 14

[1] نفسه، ص ص 139-140.

[2] محمد بن ميمون الجزائري، المرجع السابق، ص 42.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 48.

[4] نفسه، ص 48.

جويلية 1682 على رأس ثلاثين باخرة وقد بدأ يقذف مدينة شرشال ثم مدينة الجزائر واستمر في رمي القنابل إلى غاية 12 سبتمبر وفي هذه الأثناء قام القنصل الفرنسي بمحاولات صلح لم تنجح لأن "دوكين" يريد التفاوض مع ممثلي الداي، وبعد ذلك توجه دوكين عائدا إلى فرنسا وقد كان هذا الهجوم مثار سخرية الجزائريين، إذ أن المصاريف التي كلفا لم تكن تتلائم مع النتيجة التي كانت عبارة عن صفر .

المطلب الثاني: الاوضاع الاقتصادية:

إذ تطرقنا إلى أحداث التاريخ الجزائري الحديث في الفترة العثمانية لتكوين فكرة صحيحة عن ذلك الماضي لا بد ان نتطرق إلى الحياة الاقتصادية لهذه الأخيرة لرسم صورة واضحة المعالم للجانب الاقتصادي آثار حاسمة وانعكاس على الأحداث السياسة والنظم الإدارية والحالة الاجتماعية، إذ أن الدوافع الاقتصادية تحكمت في العلاقات الخارجية من خلال نشاط الجهاد البحري ونظام الاتاوات والهدايا الإلزامية ...، وكذا الصراع والتنافس بين الأوجاق وجماعة الرياس، فضلا عن الأهداف الحقيقية الثورات الداخلية، في حين ارتبطت الحالة الثقافية بمدخول الأوقاف ... [1]

من المعلوم أن الحياة الاقتصادية في الجزائر العثمانية اعتمدت على الفلاحة، التجارة والصناعة ...

1-الفلاحة:

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية المرجع السابق، ص 349.

كان المجتمع الجزائري مجتمع فلاحيا في العهد العثماني قدر بعض المؤرخين نسبة سكان الأرياف باكثر من 90% ...

تميزت الفلاحة بادواتها البسيطة من محراث إفريقيا الرومانية الذي لم يخضع لأي تعديل، المنجل، قنوات الري القديمة، كما استعمل نظام الدورتين أي استغلال الأرض سنة وتركها سنة المقبلة ... ، انتشرت أراضي الحيازة الجماعية أو المشتركة التي تضمن العمل التعاوني لتعويض ضعف وسائل الإنتاج.[1]

عانت الفلاحة الكثير من قساوة الطبيعة وضعف وسائل الإنتاج التي لم تتطور إلا في اواخر القرن 18 لما أخذت موارد الجهاد البحري في التراجع زادت الحاجة إلى الموارد الفلاحية لذا عملت الدولة على تنمية المستوى التقني لأدوات العمل ... إضافة إلى تعرض البلاد إلى المجاعات، الجفاف المصحوب بغزو الجراد وانتشار الأوبئة والأمراض.

كانت العائلات تشكل الوحدة الانتاجية والاستهلاكية في الوقت نفسه مع بعض الاستثناء، وهناك بعض الأراضي تنتج من أجل السوق كما هو حال الفحص مدينة الجزائر والأراضي المحيطة للمدن والتي تنتج الخضر والفواكه من أجل اشباع حاجات الأفراد أما السوق الثانية فهي مرتبطة بتحقيق الفائض والحصول على منتجات زراعية.[2]

تحكمت في الزراعة طبيعة ملكية الأرض وكيفية استغلالها فنجد:

أ. **الملكية الخاصة:** والتي يستغلها أفرادها مباشرة ولا يوجد للدولة يد فيها سوى فريضتي العشر والزكاة اتصفت بعدم الاستقرار وصغر مساحتها ولكن تعرضت للمصادرة والحيازة من طرف الحكام، أغلبها في المناطق الجبلية بجوار المدن.[3]

ب. **ملكية البايلك:** تعود إلى الدولة ويحق للحكام التصرف فيها أغلبها تم الحاقها بسجل البايلك عن طريق المصادرة أو الشراء، ووضع اليد في حالة الشغور أو ترحيل المقيمين عليها عند امتناعهم عن دفع الضرائب أو التمرد والعصيان توجد أغلبها بمناطق دار السلطان وجهات وهران وتعرف باحواش البايلك الغرب تضم عدد كبير من الحيوانات أما

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 51.

في بايلك الشرق فتعرف بالعزل وتنتشر في مساحات شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بـ 60 ألف هكتار يستغل منها 48 ألف لزراعة الحبوب و12 ألف للخضر والفواكه و1.5 هكتار يستغل لتربية الحيوانات يلجأ الحكام في بعض الأحيان إلى كراء الأراضي لسكان الدواوير المجاورة عرف بالحكور. [1]

ج. **الأراضي المشاعة:** هي أراضي تستغل جماعيا ويعود حتى التصرف فيها إلى سكان الفسيلة أو العرش وتستغل جماعيا حسب قدرة كل فرد.

د. **أراضي الوقف:** وهي الأراضي التي حبست للاتفاق على الأعمال الخيرية أو كل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعديه والوكلاء والشواش، انتشرت في أواخر العهد العثماني بالقرب من المدن الكبرى، ولم تتعرض للمصادرة أو الحجز من طرف الحكام.

هـ. **أراضي الموات:** والتي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، لم يقبل أهالي الأرياف على خدمتها لا سيما في اواخر العهد العثماني وتحول السكان من ممارسة الفلاحة إلى امتهان الرعي ... [2]

[1] نفسه، ص 51.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، مرجع سابق ، ص 52-53.

لقد تنوعت المحاصيل الزراعية وقد اهتم سكان كل منطقة بنوع من المحاصيل وتربية الحيوانات، فنجد في المناطق الجبلية والسهول القومية للمدن تشتغل بزراعة الخضر والفواكه بصفة عامة إلى جانب تربية المواشي إضافة إلى انتاج أرياف مدينة الجزائر للعنب وزراعة الزيتون والتبن وانتاج زيت الزيتون، كما اشتغل سكان السهول العليا بزراعة بزراعة الحبوب كسطيف وقالمة وانصب اهتمام سكان حبوب الأطلس الصحراوي بإنتاج التمور وتربية المواشي والإبل انتشرت زراعة التبغ في عنابة والجزائر. [1]

كانت الحبوب وخاصة القمح تنتج في بجاية وسهل متيجة أجودها كان في تلمسان وكان القمح الجزائري ينافس محاصيل الدول الأخرى في الأسواق العالمية. [2]

أدخل الأندلسيون زراعة القطن أو انتجوه في مستغانم كما أدخلوا أسلوب تربية دودة القز، وانتجوا الحرير في القليعة وشرشال، وقد زرع الأرز في مليانة ففي اواخر القرن 18 بلغ اتاجه ما بين 5 و6 آلاف قنطار تلك الكمية كانت تكفي حاجة البلاد ...

حاول العثمانيون تحسين وسائل انتاجها وخاصة البايات منهم بهدف تحسين مستوى الفلاحة لكن هذه المحاولات جاءت متأخرة. [3]

2-التجارة:

مارس المجتمع الجزائري على غرار الزراعة والصناعة النشاط التجاري الواسع حتى أصبح من الدعائم الرئيسية للإقتصاد الجزائري، وذلك تجلى في الكم الهائل من المحلات التجارية والأسواق التي توزعت على مختلف المدن الساحلية والداخلية، كما لا يخفى أن التجارة منقسمة إلى نوعان الأول داخلية والثاني خارجية، فالتجارة الداخلية تميزت بالطابع الاستهلاكي المحدود الربح والنجاح والتي كان يقوم بها الأهالي في غالب الأحيان، [4]تكون في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية وتتناول كل ما يحتاجه

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335-336.

[2] ارزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني وعوامل انهياره، 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ط1، ص 58.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 336.

[4] أرزقي شويتام ، المرجع السابق، ص 64.

السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، تنظم هذه الأسواق ضمن هيئات يشرف عليها أمين الذي يتولى جمع الرسوم المفروضة وبدورها يسلمها إلى المصالح الإدارية يدفع التاجر الرسم قبل دخوله إلى الدخول للسوق والمعارض...

في الحديث عن الصنف الثاني من التجارة ألا وهي التجارة الخارجية فكانت تتم عن طريق الموانئ، فتتم مع أوروبا بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي يساعدهم من حيث إلى آخر جماعة اليهود ... [1]

باعتبار أن الموصلات هي عماد التجارة فهي بحرية منها وبرية، فالبحرية من اهمها موانئ القالة التي كانت في حوزة الشركة الملكية الإفريقية تصدر منها الحبوب إلى مرسيليا، عنابة، القل، جيجل، لتصدير المنتوجات المحلية أما المواصلات البرية فتختلف عن مثيلاتها في القارة الأوربية، فهي تنقسم إلى الاول سلطانية وهي طرق تجارية كبرى ويوجد منها في الجزائر تسعة تربط البلاد بكل من تونس والمغرب وليبيا والسودان وثانيا الجهوية. [2]

تمثلت المواد المصدرة في المرجان والحبوب والقمح والشعير، الفول الحمص، الصوف، الجلود، الشموع زيت الزيتون، أما الواردات من الدول الأوربية تمثلت في الأقمشة الحريرية والقطنية والخردوات وما يسمى بمنتوجات المستعمرات (السكر، القهوة والتوابل) ومن أهم الشركات التي تشرف على هذه الأخيرة شركة الملكية الإفريقية وشركة بكري وبوجناح. [3]

3- الصناعة:

لقد ظل النشاط الصناعي متواضعا بالإيالة الجزائرية إذ لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة فالصناعات المحلية اعتمدت على توفير حاجيات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية كصناعة الأغطية الصوفية

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 65.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 67.

[3] نفسه، ص 84.

والأحزمة الحمراء بتلمسان الرانس والزرابي، بالأطلس الصحراوي والفخار بندرومة والأحذية بقلعة بني راشد[1]، والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة.

لقد ظهرت مهن احترفها الأهالي فنجد الحدادة، صناعة الأسلحة، الفضة بمناطق جرجرة ومعالجة الأصواف والجلود وصنع السروج بقسنطينة صناعة الحلي والأحذية والشواشي، بمدينة الجزائر، يرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية لمختلف بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود إذ اختصت الطائفة اليهودية بصناعة ومعالجة الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في تلمسان والجزائر وقسنطينة تشجعها في ذلك الأرباح الوفيرة التي تصل فوائدها كما هو الحال بقسنطينة إلى 30% أو 50% من الجواهر المصنوعة. [2]

اعتمدت مصنوعات الجزائر أساسا على الموارد الأولية كالأخشاب، الجلود، الصوف، الحديد الرصاص، الرخام، النحاس والفضة فقد وجد الفرنسيون عند دخولهم 33 مصنعا لدباغة الجلود و176 معمل للاحذبة و75 معمل لصناعة السروج وفي تلمسان 500 معمل لصناعة النسيج ...

لعبت الهجرة الأندلسية بالجزائر دورا إيجابيا في تحريك عجلة النمو الاقتصادي فقد جلبوا معهم العديد من الحرف المتطورة سواء في الميدان العمراني أو الفلاحي والصناعي إذ أنشأوا مصانع للحدادة وللجلود والمجوهرات والحرير وغيرها اضافة إلى الشاشية الحمراء والقندورة والبرانيس والحياك ذات الجودة العالية تكفي لسد الحاجيات. [3]

اتجهت الصناعة الى محلية بسيطة في البوادي لتلبية الحاجات الضرورية للعيش، وتقليدية في المدن التي حافظت على طابعها عبر توارثها من جيل إلى آخر، واعتمدت في انتاجها على الأشياء الكمالية والترفيهية التي وجدت رواجا عند سكان المدن، مثل الحلي والجواهر والعطور. [4]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي اواخر العهد العثماني، 1792-1830، دار البصائر، الجزائر، ط3، منقحة ص 33.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، المرجع السابق، ص 34.

[3] يزيد بن وليد، علال بن عبد المولى، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830، رسالة ماستر، اشراف جعفري مبارك، جامعة العقيد أحمد دارية، أدرار، 2017-2018. ص

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، المرجع السابق، ص 35.

الموارد المالية:

لقد كانت موارد الدولة الجزائرية في ظل الحكم العثماني كالتالي:

1) الزكاة على الحبوب والماشية وغيرها من الأموال العينية والنقدية.
2) الحكر وهو كراء أراضي المخزن.
3) الغرامة أو اللزمة المفروضة على بعض الأماكن الثرية.
4) خمس الغنائم.
5) الجزية التي فرضت على الدول الأوربية.
6) استخلاص الضرائب من القبائل عن طريق خروج المحلة.
7) العشور.
8) عوائد أخرى كالهدايا التي تقدم في المناسبات.
9) الدنوش والتي هي حصة نقدية وعينية يقدمها البايات إلى الخزينة العامة كل ثلاث سنوات، بالإضافة إلى ما يقدمونه كل سنة من بضائع وأموال، حيث كان على سبيل المثال صالح باي قسنطينة، يرسل مع خليفته إلى الداي كل عام قيمة 10 ألف قرش ... [1]

الحقيقة أن مصدر تلك العائدات، انما كان في معظمه يأتي عن طريق فرض الضرائب الباهضة التي أرهقت كاهل السكان في المدن والأرياف فكثيرا ما كانت تثير ردود أفعال عنيفة، تمثلت غالبيتها في ثورات وتمردات القبائل على الحكم الذي كثيرا ما قام بحملات موجهة الاخماد تلك الثورات وارغام السكان على دفع الضريبة، فكانت المحلة تخرج كل سنة لهذا الغرض ولإشعار القبائل بوجود حكومة مركزية. [2]

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، 814 ق.م، 1992، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ط، ص 125.

[2] نفسه، ص 126.

المطلب الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

1- الاجتماعية:

للحديث عن الأوضاع الاجتماعية يجب التطرق إلى أهم العوامل الخارجية التي أثرت على المجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني ومن بين هذه العوامل نذكر:

أولا: هجرة الاندلسيين التي بدأت خلال القرن التاسع وتقوت خلال القرن العاشر.

ثانيا، الوجود العثماني نفسه، كما يمكننا أن نضيف عاملا ثالثا وهو الوجود المسيحي واليهودي، فقد حل بمعظم المدن الساحلية الجزائرية عدد كبير من المهاجرين الأندلسيين واستوطنوا بها كما أسهموا في الحياة الاجتماعية وذلك بإدخال عنصرين رئيسيين الاول مضاعفة الكفاح ضد الإسبان والثاني نشر أنماط حضارتهم بين الجزائريين، كما أثر العثمانيون بدورهم في الحياة الاجتماعية للجزائر وذلك من خلال ربط المجتمع الجزائري بالمجتمع الشرقي فقد جاء العثمانيون بوسائل حضارية شرقية إلى الجزائر من مآكل وملابس ومشارب وألقاب وصنائع وتقاليد، أما العامل الثالث (المسيحي واليهودي) فقد عرفه الجزائريون عن طريق الحرب ضد دول الغرب المسيحي، وتبادلوا معهم التجارب والمهارات العسكرية كالصنائع البحرية وبناء السفن وطرق معرفة البحر وحماية المراسي وتحصينها. [1]

وبالرغم من ذلك إلا أن المجتمع الجزائري ظل متحفظا بقيمه العربية والإسلامية[2].

وعليه يمكن تقسيم المجتمع الجزائري الى مجموعتين هما:

1) سكان المدن، الذين كانوا يمارسون المهن المختلفة والتجارة وبعض الوظائف الإدارية فقد عرفت بعض المدن الجزائرية كقسنطينة والجزائر وتلمسان ومستغانم وشرشال في العهد العثماني تطورا ملحوظا شمل مختلف القطاعات. [1]

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص ص 148-149-150.

[2] ابو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ص 152.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم سكان المدن إلى مجموعات طائفية وحرفية وتحتل أعلى السلم الاجتماعي الأقلية التركية [2]، وتضم في صفوفها الموظفين السامين من السياسيين والإداريين والجنود. [3]

ثم تليها جماعة الكراغلة، وهم المولودين العثمانيين من أمهات جزائريات وهم يحتلون المرتبة الثانية من السلم الاجتماعي [4]، ثم طبقة الحضر بما فيها من أندلسيين وهم الجماعة الفارة من الاضطهاد الاسباني إلى الجزائر عقب سقوط غرناطة، وقد كان أفراد هذه الجماعة ينقسمون إلى قسمين هما:

- المدخلون: كان هذا الإسم يطلق على الأندلسيين القادمين من مملكة غرناطة وما جاورها.
- الثغريون: هم الموريكسيون الذين قدموا من قطلونية وممالك بلنسية وأرغونة، وقشتالة.[5]
- الأشراف: ويسمون بهذا الإسم لنسبهم الشريف وأصولهم العريقة التي تعود إلى نسب الرسول صلى الله عليه وسلم وتميزت هذه الفئة بقلة العدد والمكانة الرفيعة لدى السلطة، نظرا لنسبهم الشريف. [6]
- ثم جماعة البرانية، تتشكل هذه الطائفة من أناس غادروا الأرياف بحثا عن العمل في مدينة الجزائر وهم معروفون باسم الجهة التي جاءوا منها، فمنهم البسكريون ومنهم القبائليون والمزابيون والأغواطيون وغيرهم. [7]
- ثم الدخلاء التي تضم الوافدين إلى المدن من مختلف الجهات وتشمل اليهود والنصارى.[8]

---

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 81.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق ، ص 87.

[3] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، الريحانة، الجزائر، 2002، ص 107.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 155.

[5] أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، د ت، ص 151.

[6] نور الهدى بوعلاق، وريدة بوعبدالله، الحياة الاجتماعية بالجزائر خلال العهد العثماني 1519-1671، مذكرة نيل شهادة الماستر، اشراف جباري عثماني، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر، 2016-2017.، ص 18.

[7] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 359.

[8] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 104-105.

2) أما سكان الأرياف فكانوا يشكلون الأغلبية وتتراوح نسبتهم بين 90و 95% من مجموع السكان، وهم يتوزعون في المناطق الجبلية والسهلية والصحراوية وقد كانوا يعتمدون في حياتهم على زراعة الأشجار المثمرة، كما يمكن تقسيمهم حسب معيار المكانة الاجتماعية إلى أربع فئات، وهي فئة قبائل المخزن الموالية للسلطة الحاكمة، وهي نوعان الفلاحية والحربية ودورها يتمثل في جمع الضرائب، ومساعدة الجيش في اخماد حركات التمرد والعصيان كما كانت تتمتع ببعض الامتيازات كالإعفاء من الضرائب ما عدا الضرائب الشرعية، أما الفئة الثانية فهي القبائل المتحالفة فكانت تمثل الأسر الاقطاعية الكبيرة وكانت تتمتع بنوع من الاستقلال وكانت تقوم بدور الوساطة بين القبائل المتمردة والسلطة الحاكمة وكانت تحظى باحترام كبير لدى الأهالي، أما الفئة الثالثة: فكانت تتكون من قبائل المناطق الجبلية والصحراوية، وهي شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة وذلك نظرا لموقعها الجغرافي وأخيرا القبائل المقيمة في أراضي الدولة فهي خاضعة خضوعا تأما للسلطة. [1]

ومن خلال دراستنا للأوضاع الاجتماعية في الجزائر لاحظنا، تناقص عدد السكان ابتداءا من أواخر القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ومن بينها:

سوء وتدهور الحالة الصحية والمعيشية في أواخر العهد العثماني فقد كان لها تأثير سلبي على نمو السكان وعلى وضعهم الاجتماعي فتضاءل سكان المدن وتناقص سكان الأرياف.[2]

ويعود سبب سوء الحالة الصحية إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة، لصلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوربية وارتباطها بالمشرق العربي.

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 87.

وانتقلت مختلف الأمراض عن طريق توافد التجار والبحارة والحجاج والطلبة من أقطار الشرق الأوسط إلى الموانئ الجزائرية.

وقد ساعد على توطن هذه الأمراض والأوبئة المعدية، عدم التزام السكان بالقواعد الصحية التي كانت تتميز بها الحضارة الإسلامية في بلاد المغرب.

ومما زاد من سوء الحالة الصحية أن الحكام العثمانيون لا يهتمون بالحياة الصحية للسكان ولا يولونها العناية اللائقة فهم لم يتخذوا أي إجراء وقائي ضد الأمراض، وذلك لأن معظم الحكام كان لهم أطباء أجانب يختارونهم عادة من الأسرى الأوربيين الذين يقعون في قبضتهم أو يستجلبونهم بالأموال لمعالجتهم.

أما أماكن العلاج فتكاد تنحصر في بعض المصحات وملاجئ العجزة [1] ويضاف إلى سوء الحالة الصحية، حدوث الكوارث الطبيعية التي أدت بدورها إلى تناقص عدد السكان وتضرر الاقتصاد، وتتمثل هذه الآفات والكوارث الطبيعية في الجفاف والجراد والزلازل والفيضانات وغيرها وتتسبب ذلك في تخريب بعض المدن ونتج عنها في الكثير من الأحيان خسائر مادية وبشرية.

أما بالنسبة للجراد والجفاف فقد تسبب في حدوث مجاعات وهلاك كثير من السكان ويعقب هذه المجاعات انتشار الأمراض وتكاثر الأوبئة.

ونستنتج في الأخير أن الوضع الديمغرافي لسكان الجزائر اتصف بعدم الاستقرار من حيث عددهم أو كثافتهم، وذلك تبعا للظروف الصحية والأحوال المعيشية والشروط الطبيعية. [2]

2- الأوضاع الثقافية:

ان مراد الثقافة هو ان لكل بلاد نصيب من العلم والفن، فأما العلوم لا تختف من بلد إلى آخر بل هناك اختلاف في مستويات العلوم بين شتى بلاد العالم بمختلف اللغات، فالثقافات هي ثمرة كل جهد انساني محلي نابع عن بيئة والمعبرة عنها. [1]

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 88.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 90-91.

فلكل حضارة جوانب متعددة اضافة إلى الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجانب الثقافي الذي له بصمة واضحة على الجانب الحضاري لكل دولة، فالثقافة كما أشار لها ابن ميمون في كتابه التحفة المرضية: " إن مدلول الثقافة لا يتناول المفهوم العام الذي يرمي إلى جميع ما يتناوله الفكر البشري في كل عصر وإلى كل جيل انما نخص حديثنا في هذه العجالة لنوعين من أنواع الثقافة الحركية العلمية والحركة الأدبية ابان العصر العثماني، لأن مفهوم العلم قد كان اتقانا لفهم أي الذكر الحكيم وحفظ لمرويات الحديث ومعرفة لأصول العقائد والفقهيات وتعمقا في فن الأصول، وقد ابتعدوا عن الفلسفة وقد اختلف العلماء في المنطق. [2]

ننتقل في تخصيص الحديث عن الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني فقد أثرت فترات الاضطرابات السياسية وسوء الأحوال الاقتصادية، هذا ما ادى إلى مهاجرة بعض العلماء إلى المشرق والمغرب وربط آخرون مصيرهم بالأمراء، بينما انزوى بعضهم مفضلا العيش على الزهد والهروب من ادران الحياة، هذه الهجرة أثرت على الحياة الثقافية فهاجر العالم الجليل أحمد بن يحي الونشريسي الفاس وعبد الكريم المغيلي من تلمسان إلى السودان القديم وهناك من هاجر إلى المشرق أمثال محمد المشدالي البجائي وأحمد بن يونس القسنطيني وغيرهم ...، ومنهم من اختار حياة العزلة والتصوف وترك الدنيا لأصحابها والاهتمام بعلوم الآخرة.

لقد انتشرت العائلات العلمية في المدن واشتهرت بالعلم كعائلة المقري والعقباني في تلمسان وعائلة ابن باديس والقنفد بقسنطينة، عائلة المنجلاني والمشدالي ببجاية وعائلة ابن السكات بمدينة الجزائر كما اشتهرت بسكرة بعلمائها أبي زيا ناصر بن مزني وعيسى بن وابي محمد عبد الله.

من علماء الزهد نجد عبد الرحمان الثعالبي بمدينة الجزائر وتلميذه أحمد بن عبد الله الجزائري، ومحمد الهواري وتلميذه إبراهيم التازي بمدينة وهران ... [3]

لقد كان أغلب المجتمع الجزائري على المذهب المالكي أما فئة الأتراك والكراغلة وبعض الحضر فيعتنقون المذهب الحنفي إلى جانب الجالية الأقلية اليهودية والتي مارست

[1] حسين مؤنس، الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 317-318.

[2] محمد بن ميمون الجزائري، المرجع السابق، ص 46.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 44.

شعائرها الدينية بكل حرية إضافة إلى الديانة المسيحية وقد كان لهم مدارس خاصة بأهل الذمة.[1]

امتازت الحياة الثقافية بالركود، فكانت أقرب بالثقافة التقليدية التي لا تساير العصر الحديث وهذا لقلة انجاب الجزائر لعلماء بارزين سواء في الميدان الفقهي أو الأدبي أو العلمي لأن جهد الأتراك على الميدان العسكري خلق فجوة علمية واسعة بين المسلمين والأوربيين حال دون اطلاع الجزائريين على ما كان يجري في أوربا من اختراعات وتطورات تقنية.[2]

انتشر التعليم في كامل أنحاء القطر حيث اضطلع بهذه المهمة كثير من رجال الدين وحفظة القرآن الكريم في المساجد والزوايا والمؤسسات التعليمية الأخرى ولم تتطور طرق التدريس فقد أحسن الجزائريون القراءة والكتابة.[3]

كان التعليم بجميع مستوياته منتشرا في المدارس والمساجد والزوايا التي أخذت تنتشر، كانت حلقات الدروس حول كل أستاذ متطور سواء في المدرسة أو الجامع أو الزاوية وبقيت هذه أماكن تلقي العلم التي ظلت الأجيال تتغذى منها وتستمد منها ثقافة الإسلام، لم يكد يخرج التعليم من العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية، اعتنى فقهاء المالكية بالفروع الفقهية فأنشئت مدارس متعددة للعناية بالفقه المالكي خاصة، وتماشيا مع التضارب السياسي سطحية التعليم وقلة موارده وضعف أساتذته ومع ذلك فإن بعض العلوم العقلية العلمية ظلت حية لا سيما في تلمسان كالطب.[4]

أثرت هجرة الأندلسيين على المجتمع الجزائري في جميع النواحي حتى في الجانب الثقافي لا يمكن اغفاله أضافوا علم الحديث وقواعد عامة لمختلف العلوم وعلموا الذكر الحكيم وأنواع القراءة، ونشروا خطهم في المغرب العربي وكان لهم التعليم العالي في المساجد والزوايا وآثروا على الجانب الأدبي والعلمي ونشروا الموسيقى الأندلسية وبعض الفنون.[5]

لم يكن للسلطة العثمانية في الجزائر سياسة للتعليم إلا بعض الاستثناءات لبعض الحكام مثل الباي محمد الكبير وصالح باي ولكن هذه المحاولات فردية لا تقوم على تخطيط مدروس وكانت مراكز التعليم التي أنشؤوها ذات تبعية دينية كالمساجد، اضافة إلى جهود الأفراد

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 45.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 110.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 128.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 46.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص 46.

والمؤسسات الخيرية من اجل ترسيخ وتعليم المبادئ العامة وحفظ القرآن، وقد كانت الأوقاف والصدقات والنفقات الخاصة هي التي تتكفل بتغذية التعليم وليس من ميزانية الدولة. [1]

كان أساس التعليم هو الدين كان حفظ الذكر الحكيم عمدة التعليم الابتدائي ومعرفة بعض علوم القرآن عمدة التعليم الثانوي والعالي ولم يكن تعلم القراءة والكتابة إلا تابعا لحفظ القرآن ثم إن بعض العلوم العقلية كالحساب كان للمعلم قيمة اجتماعية أو مهنة كباقي المهن بل كان يخدم الدين. [2]

هناك أحكام مختلفة على موقف العثمانيين من التعليم في الجزائر فمنها كالحة غير سارة بسبب شكاوي بعض العلماء والرحالة لأن العثمانيون لم يعطوا للتعليم الاهتمام والتشجيع كباقي المجالات من حصة ومحاولة استغلال الأوقاف المخصصة للتعليم من جهة اخرى اضافة إلى اهتمام العثمانيين بطبيعتهم الحربية واهتمامهم بالمال والتجارة.

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 315.

[2] نفسه، ص 315-316.

وهناك موقف يؤول إلى حالة التعليم لدى الجزائريين أنفسهم، فالكثير من المصادر تحدثت عن انتشار التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني واحترام المعلم وتعليم العلوم والصنائع... [1]

إن المؤسسات العلمية بمختلف أنواعها من مساجد وجوامع وكتاتيب ومدارس وزوايا ورباطات ومكتبات ومنارات علمية، كانت ولا تزال البعض منها تؤدي دورها على الشكل المطلوب وهو خدمة العلم والمعرفة كما ارتبطت الحركة العلمية لهذه المؤسسات ارتباطا وثيقا وجمعت بينهما علاقة وطيدة، كانت الجزائر خلال العهد العثماني تزخر بالعديد من المؤسسات العلمية في أرجاء مدنها الشمالية والجنوبية، الشرقية منها والغربية، الأمر الذي جعلها تعيش انسجأما فكريا وترابطا ثقافيا وحضاريا طيلة الحكم العثماني. [2]

تجدر الإشارة إلى بروز حواضر علمية في اواخر العهد العثماني التي تجسدت في المدن كمدينة تلمسان وقسنطينة وبجاية. ضف إلى ذلك مازونة ومعسكر وغيرها. [3]

ساهم انتشار الطرق الصوفية والزوايا والرباطات بافتتاح عهد التصوف وزادت هذه الظاهرة في العهد العثماني خاصة الفترة الأخيرة من العهد وقد زاد تفرعا وازدهارا مع المبالغة في الشيخ وانتشار الزوايا والأضرحة أدى ذلك إلى نتيجتين هما تبسيط المعرفة وغلق باب الاجتهاد، كذلك أن نقل التعليم إلى الزوايا قد أدى إلى الاكتفاء بالحد الأدنى منه بطريقة جافة ريفية ضيقة، وأصبحت الزاوية تنافس المدرسة والجامع في نشر التعليم وكسب الانصار فبدل أن يلتف الناس حول العلماء التفوا حول شيوخ الزوايا الذي تغلب على عقولهم الخرافة وعلى أحوال الزهد، هذا كان سببا في تدهور التعليم وتغير من ترقية الحركة الفكرية إلى ضمان لقمة العيش والبحث عن أتباع ... [4]

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 316.

[2] سعدية رقاد، المؤسسات العلمية في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني (1700-1830) أطروحة دكتوراه قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران أحمد بن بلة، 2018-2019، ص 78.

[3] فاطمة الزهراء طوبال، النخبة الثقافية والسلطة في الجزائر، عهد الدايات، اطروحة دكتوراه، تاريخ حديث، اشراف رابح لونيسي، جامعة وهران، 2019-2020، ص 41.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 48-49-.

الضرائب الشرعية:

لدراسة النظام الجبائي في الفترة العثمانية بالجزائر يجب معرفة الضرائب في الإسلام معرفة دقيقة ولمعرفة الضرائب في التشريع الإسلامي أي المنصوص عليها في الكتاب والسنة يجب التطرق إلى انواعها كالتالي: الخراج، عشور الأرض، الزكاة، الفيء الغنيمة والجزية، وسنقوم بشرح كل واحد، على حدا.

- **الخراج:**

هو المال الذي يخبؤ ويؤتى به لأوقات محددة، وهو اسم يطلق على ما يخرج من الفرائض في الاموال ويقطع على القرية وعلى مال الفيء ويقع على الجزية وعلى الغلة والخراج المصدر [1]، وقال الله تعالى في هذا الصدد: { أم تسئلهم خرجا فخراجُ ربّك خيرا وهو خير الرازقين} [2]

والخراج يعني شيء يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم "الخراج بالضمان"، أي غلة العيد يشتريه الرجل فيشغله زمانا [3]، ويطلق الخراج أيضا على الغلة الحاصلة من شيء كغلة الدار والدابة، ويطلق أيضا على الأجرة أو الكراء [4]، ومنه قوله تعالى: { فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا } [5]، كما يطلق أيضا على الاتاوة أو الضريبة التي تؤخذ من أموال الناس.

والخراج في المعنى العام هو الأموال التي تتولى الدولة أمر جبايتها وصرفها في مصارفها.

وفي المعنى الخاص هو الوظيفة أو الضريبة التي يفرضها الإمام على الأرض الخارجية النامية. [6]

---

[1] الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد، الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985، ص 09.

[2] سورة المؤمنون، الآية 72.

[3] أبو منصور محمد بن احمد الأزهري، تهذيب اللغة، ج07، د ط، تح، عبد السلام سرحان، الدار المصرفية للتأليف، القاهرة، ص 48.

[4] الموسوعة الفقهية، ج 19، ط 02، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1990، ص 51.

[5] سورة الكهف، الآية 94.

[6] الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص 52.

- **العشر:**

وهو اسم يطلق على ما أخذ من المسلم في زكاة الأرض العشرية، ويتفق مع خراج المقاسمة في الجباية بحيث كلاهما يتم جبايتها من الأرض الزراعية.[1]

وأرض العشر هي كل أرض أسلم أهلها عليها وهي من أرض العرب أو أرض العجم فهي لهم.

وكل من لا تقبل منه الجزية ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل من عبدة الأوثان من العرب فأرضهم أرض عشر وان ظهر عليها الإمام فهي أرض عشر وأي أرض من أرض الأعاجم يظهر عليها الإمام ويتركها في أيدي أهلها فهي أرض خراج وان قسمها بين الذين عنموها فهي أرض عشر.[2]

والعشور من اموال الفيء وهي الرسوم التي تؤخذ على أموال وعروض تجارة أهل الحرب وأهل الذمة المارين بها على ثغور الإسلام، وأول من وضعها هو عمر بن الخطاب، ولا تؤخذ العشور إلا مرة واحدة في السنة، فكل ما يؤخذ من المسلمين من الشعور يعتبر صدقة، وما يؤخذ من أهل الذمة وأهل الحرب فيعتبر خراجا، وقد تجد العشر في الأراضي التي تسقى سيحا أو بالسماء (أي بدون مئونة) أما التي تسقى بساقية (أي بالمئونة) ففيها نصف العشر.[3]

[1] الموسوعة الفقهية ،المرجع السابق ، ص 53.

[2] أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979، ص 69.

[3] محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة، مصر، 1985، ص ص 138-139.

- **الزكاة:**

الزكاة في الشرع تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، وسميت هذه المخرجة من المال زكاة لانها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتعني الزكاة أيضا النماء والطهارة والبركة والصلاح، وليست مقصورة على المال فقط تتجاوزه إلى نفس المعطي [1] كما قال الله تعالى: { خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها} [2].

فالخراج الذي وظفه عمر رضي الله عنه على السواد وأرض الفيء فإنه يعني الغلة ويتم دفعها إلى الفلاحين وهي تؤدى كل سنة لذلك تسمى بالخراج. [3]

وتنقسم أرض الخراج إلى نوعان هما أرض الصلح والعنوة.

1) **أرض الصلح:** خراجها عن الجمهور في معنى الجزية فيسقط بالإسلام

2) **أرض العنوة:** أما أرض العنوة فاختلفوا في خراجها فهناك طائفة قالت أن خراجها هو ثمن، وهو قول الحنفية الذين قالو: أن عمر رضي الله عنه ملكهم الأرض بالخراج.

وقالت طائفة اخرى أنه اجرة، وهو قول من يقول أن عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين وجعل الخراج اجرة عليها. [4]

وتدخل هذه الأرض في عموم الغنيمة، وتقسم الأرض المفتوحة قسم الغنائم، فيكون أربعة أخماسها للغزاة، والخمس للمصالح العامة [5] المذكورة في قوله تعالى: { واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل} [6].

أما حكم الخراج، فهو واجب على كل من بيده أرض خراجية نامية، لأن الخراج مؤونة الأرض النامية. [7]

---

[1] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج1، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1973، ص ص 37-38.

[2] سورة التوبة، الأية، 104.

[3] أبو منصور محمد بن أحمد الازهري، المرجع السابق، ص ص 48-49.

[4] أبو عبد الله أحمد بن محمد، الحنبلي ، المرجع السابق، ص 53.

[5] المناع بن خليل القطان، تاريخ التشريع الإسلامي، ط4، وهبة للنشر، القاهرة، مصر، د ت، ص 200.

[6] سورة الأنفال، الآية 41.

[7] الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص 60.

يعني أن الزكاة الشرعية قد تسمى في لغة القرآن والسنة صدقة حيث أنه يسمى العامل على الزكاة مصدقا، لأنه يجمع الصدقات ويفرقها.

كما أنها تحقق أيضا النمو المادي والنفسي للفقير، وذلك بجانب ما تحققه من نماء للغني في نفسه وماله.[1]

- **الفيء والغنيمة:**

الفيئ هو مال صار للمسلمين من الكفار من غير قتال والفئ ضربان احدها ما انجلوا أي هربوا عنه خوفا من المسلمين أو بذلوه للكف عنهم والثاني من غير خوف كالجزية والخراج أي ما صولحوا عليه والفئ أهم من الخراج، الغنيمة ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه عنوة والغنيمة [2] ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذه عنوة، والغنيمة إذ هي ما انحصر في المال المنقول الذي يتحصل عليه نتيجة الحرب، تفترق الغنيمة والفئ في أن مال الأولى مأخوذة قصرا والثاني مأخوذ عفوا من غير قتال[3]، وتدخل الغنيمة الأرض في البلاد المفتوحة عنوة في عموم الغنيمة[4] التي قال الله تعالى فيها: { واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير }[5]

ويقتضي هذا أن تقسم الأرض المفتوحة قسم الغنائم فيكون أربعة أخماسها للغزاة والخمس للمصالح العامة المذكورة في الآية.[6]

- **الجزية:**

تقترن الجزية بالخراج[7] فليس هناك فرق بينهما إذ أن الجزية مال يوضع على الرؤوس أما الخراج فيوضع على ما تخرجه الأرض والمقصود بجزية الرأس هي ضريبة عامة مأخوذة عن الرأس والأرض[8] معا على غير المسلمين في بلاد الإسلام وتسقط بالدخول في

[1] يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص ص 38-40.

[2] الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص 53.

[3] محمد ضياء الدين المرجع السابق، ص 121.

[4] مناع القطان، المرجع السابق، ص 200.

[5] سورة الأنفال، الآية 41.

[6] مناع القطان، المرجع السابق، ص 200.

[7] محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص125

[8] الموسوعة الفقهية، المرجع السابق، ص53

الإسلام، توجب الجزية على جميع أهل الذمة من يهود ونصارى ومجوس وغيرهم[1] كما تجب على الرجال منهم دون النساء والأطفال وتؤخذ من متاع الأرض إلا المتبة والخنزير والخمر، ففي عهد بن خطاب نهي عن أخذ تلك منهم بل يأخذوا أثمانها عن بيعها.

صرح القرآن الكريم بالجزية ويعود فرضها إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بناء على الذكر الحكيم" قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الأخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صغرون" 29.[2]

أصبحت هذه الأخيرة مبدأ في علاقة المسلمين مع غير المسلمين وقد اختلفت الجزية بقدر يسر أصل المنطقة وطاقتهم[3].

أما عن موعد دفع الجزية فكان في أوقات مختلفة من السنة ولم تدفع مرة واحدة في أغلب الأحيان بل نجد الايصالات الضرائب عن دفع الجزية بالاقساط وارتبطت هذه الأخيرة بضريبة فرضها المسلمون على المناطق المفتوحة وهي ضريبة الضيافة وتعود سابقا إلى ضيافة الرسول صلى الله عليه وسلم في البلاد المنقوحة بعد إنشاء كيان سياسي وعسكري في الجزيرة العربية.[4]

[1] محمد ضياء الدين ريس، المرجع السابق، ص125

[2] سورة التوبة الآية 29

[3] نهى محمد حسين مكاحله، الضرائب في المغرب الإسلامي في العصر الأموي، في التاريخ رسالة دكتوراه، إشراف فالح حسين، جامعة الأردن، 2010،2011 ص51

[4] نفسه، ص63،64

الفصل الأول:
أنواع الضرائب وطرق جمعها

المبحث الأول: الضرائب وأصنافها

تعتبر الضرائب مصدر الدخل الرئيسي للجهاز الإداري بالجزائر العثمانية، كما تعد الجباية من أهم الأعمال الكبرى للبايلك وذلك راجع إلى تناقص مداخيل الجهاد البحري، وأصبح من الضروري فرض نظام جديد حتى يكون مصدرا بديلا ورئيسا في دخل البايليك بصفة خاصة والأيالة بصفة عامة. وتصنفت هذه الضرائب إلى نوعين فمنها ضرائب تأخذ على القطاع الريفي ورسوم تمس نشاط الحياة الاقتصادية في المدن وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالتبادل الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: ماهية الضرائب

تعريف الضرائب: الضريبة لغة مشتقة من ضرب عليه الغرامة أو الخراج أو الجزية ونحوها أي لزمة بها، وكلفة تحمل عبئها،[1]ومنه قوله تعالى: "وضربت عليهم الذلة والمسكنة".[2]

الضريبة: واحدة الضرائب وهي التي تأخذ في الأرصاد والجزية ونحوها ،منه ضريبة العبد وهي غلته وفي حديث الأحجام، كم ضريبتك؟ الضريبة: هي ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه بمعنى مفعولة ما تجمع على الضرائب، فالضرائب ضرائب الأرضيين وهي وظائف الخراج عليها.[3]

وكما عرفها علماء المالية على أنها فريضة إلزامية، يلتزم الممول بادائها إلى الدولة، تبعا لي مقدرته على الدفع، بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة وتستخدم حصيلتها في تغطية النفقات العامة من ناحية، وتحقيق

[1] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، المرجع السابق، ص 999.

[2] سورة البقرة، الآية 61.

[3] أبي الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، لسان العرب، م ج 1، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت، ص 550.

بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأغراض التي تنشد الدولة إلى تحقيقها من ناحية أخرى.[1]

وهناك من عرفها أيضا على أنها فريضة يدفعها الفرد جبرا وبشكل نهائي أو بدون مقابل لتغطية الأعباء العامة للمجتمع.

المطلب الثاني: أصناف الضرائب

أولا- بالقطاع الريفي:

1- ضرائب الملك: وهي كل الأراضي التي انتقلت ملكيتها إلى الخواص أما عن طريق البيع أو عن طريق الارث، حيث كانت هذه الأراضي منتشرة في البايليك ولاسيما في فحص المدن حيث كان يستغلها سكان المدن، وموظفي البايليك.

وقد توسعت هذه الأملاك في أواخر العهد العثماني، وأصبحت تشمل جميع موظفي البايليك، وأصبح فائض إنتاجها ينقل إلى المدن لتعيش منه، وكان يستخلص من أراضي الخواص، العشور والزكاة، وضرائب إضافية بحسب الظروف والمناسبات.[2]

1-1- **العشور**: تعتبر العشور من الضرائب الشرعية التي تمس اراضي الملكية الخاصة وهي خاضعة مباشرة لمراقبة البايلك الفعلية، والعشور تعني اخذ العشر من المحاصيل الزراعية،[3] وهي ضريبة تجبى عن المحصول.[4]

وهي في الواقع مخالف لذلك، فهي تطبق على الاعراف المعمول بها أنذاك، وكانت تعتمد في تقديراتها على مبدأ "الزويجة"[1] أو الجامدة، من هنا تحدد كمية المحاصيل الزراعية

[1] يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص 997.

[2] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206.1282 هـ/ 1792. 1695 م) ، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2007 – 2008، ص 164.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر اثناء العهد العثماني، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 297.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط 3، دار البصائر، الجزائر، 2008، صفحة 80.

مبدئيا، التي تم أخذها كعشور على الأراضي الزراعية بعدد الجابدة أو الزويجات المحروثة، الا أن التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائد العشور أو خوجة الخيل، أو كاتب مخزن الزرع الذي كان يحرص على توفير المخازن في المدن والمراكز المؤقت في البوادي، لحفظ كميات العشور الهامة،[2] ففي قسنطينة مثلا ترجع أهمية عائدات العشور إلى المساحات الشاسعة التي أخذت منها، فثلث اراضي بايلك الشرق زراعية كانت ملكية خاصة، تخضع لهذا النظام الجبائي، وتوفر لمخازن كل سنة 20,762 قيسة من القمح والشعير، كما أنه مداخيل أراضي العشور سنويا ببايلك التيطري كانت تقدر بـ1330 حمولة جمل.[3]

ففي قسنطينة على سبيل المثال، قائد العشور[4]، وقائد الجابري،[5] الأول كانت له 3700 جابدة يأخذ على كل جابدة صاع قمحا وصاع شعيرا بكيل قسنطينة، أما الثاني فيحصل على أزيد من 300 جابدة يحصل على كل جابدة 12 صاع من القمح ومثلها شعير، وفي بايلك الغرب كان مقدارها 10,000 صاع من القمح ومثلها شعير .

أما ضريبة العشور التي كان تدفعها دواوير مليانة في عام 1773 حددت بخمسة أكيال من الشعير وثلاثة أكيال من القمح على الزويجة الواحدة.[1]

كما كانت بلاد القبائل وخاصة قبيلة قشطولة ، تدفع أربع موزونات (35 سنتيما)، عن كل من يملك ستة زويجات فأكثر، ويعتبر مقدارا ضئيلا، إذا ما قورن بالمناطق الأخرى،

---

[1] الزويجة أو الجابدة: هي عبارة عن مساحة أرض زراعية، يمكن أن يقوم بحرثها ثوران، وهي تقدر بثمن هكتارات حسب طبيعة الأرض، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 297.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 297.

[3] نفسه، ص 297-298.

[4] قائد العشور: كان يعين من طرف الباي باقتراح من أغا الإقليم وكان يختار عادة الاتراك أو الكراغلة وكانت المهمة الأولى له تتمثل في جباية الضرائب لذلك كان يدعى قائد العثور، ينظر: زهراء قانا، نجاة خباشة، السياسة ضريبة في الجزائر أواخر العهد العثماني وأثرها على المجتمع 1700 م.1830 م، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث، اشراف أبو بكر الصديق حميدي، جامعة محمد بوظيفة المسيلة، 2016 / 2017 م، ص 29.

[5] قائد الجابري: يتكفل بتحديد ضرائب أراضي البايلك، انظر صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلاد قسنطينة واستيلاء ايهم على أوطاني ذو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتعليق يحيى بوعزيز، عالم المعارف، النشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 24.

وكانت كل واحدة من القبائل التابعة لقيادة يوغني،تدفع ضريبة 125 ريال، فليسة امليل 500ريال، وآثايراثن 50 ريال،[2] وقد إشارة أحمد الشريف الزهار: انه قائدسباو يدفع 2000 قلة زيت للبايلك، ونحو 500 قلة لأصحاب العوائد و1000 قنطار كرموس، ومائة قنطار شمع و500 صاع قمحا ومثلها شعير.[3]

وضريبة العشور هي في واقعها رسم موحد على جميع القبائل وتقدر صاع من الشعير، وحمل تين من التبن عن كلجابدة، إلا أن بعض القبائل مطالبا باضافة خروف وحمولة قمح ومقدار غير محدد من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج .....الخ.

وهناك بعض القبائل كانت ملتزمة بدفع هذا النوع من الضرائب بل كانت تكتفي بتقديم نصيب محدد مسبقا من النقود مثلها مثل قبائل أخرى لم تكن ملزمة إلا بتقديم كميات من القمح الشعير وفقط.[4]

ونظرا لذلك أصبحت العشور ذات أهمية كبيرة في الجزائر وذلك راجع لسببين: أحدهما رمزي والآخر اقتصادي ففي ظل وجوده، كان التزأما بالضرائب الإسلامية، وفرضه في اغلب المناطق او عدمه، كان يتوقف على الوضع الخاص لتلك المنطقة، باعتبارها منطقة لها عادات خاصة، أو تتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية. وعليه فإن العشور كانت تحصل بشكل منتظم في كل موسم. وبالمقابل فإنه لم يكن يجب إلا نادرا من المناطق البعيدة، وتلك الممتنعة باستقلالية عن الحكم المركزي.[5]

كما يمكن ان نضيف ضريبة حق الخدمة ضمن ضريبة العشور، التي كانت لقائد العشور، أي أنه في المقابل أدائه لمهامه الجبائية يقتطع مبلغا لنفسه أو ضريبة خاصة به.[6]

1-2- الزكاة: هي فريضة شرعية من الأموال العينية والنقدية تجب على الحبوب وغيرها،[7] وتأخذ أيضا على المواشي بأنواعها في الأغنام والجمال والأبقار، حيث يؤخذ راسا عن كل

---

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 167.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق ، ص 167.

[3] احمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب، الشرق الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 47.

[4] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية في الجزائر، ص 19-20.

[5] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 168.

[6] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 162.

[7] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية في الجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 20-21.

10 من الأغنام وجملا عن كل 25 جملا، وبقرة عن 30 بقرة، ونظرا إلى ذلك إلى أنها فيما بعد أصبحت تخضع لقدرة وإمكانية أصحاب القطيع، فلا يلتزم فيها بالنسبة ولا بالنصاب المحدد لها، فقد توسع فيها جباة الضرائب وأصبحت تؤخذ على ما يوفره القطيع من صوف وزبدة وجلود وبعض المنتجات النوعية كالعسل والتمر والشمع.

وإضافة إلى ذلك فإن الزكاة كانت ضريبة لا تطبق على الخيل والحمير والبغال.[1]

والزكاة لا تعتبر من موارد البايليك لأن زكاة الفطر مثلا كانت تعطى مباشرة إلى الفقراء دون تدخل الدولة وذلك راجع إلى قوانين الشريعة الإسلامية، وبحسب قوانين المذهب الحنفي.[2]

كما أنها تعتبر أيضا كحق دين للبايلك على الأفراد، وبمثابة اقتطاع الزامي سنوي، وكان الهدف من ذلك الحد من سلطة الأغنياء، كما يستدل من القرآن الكريم: (كي لا تكون دولة بين الأغنياء منكم)[3] أي عدم السماح للفئة القليلة من الناس الاستيلاء على الثروة واستغلالها.[4]

2- ضرائب ورسوم أراضي البايليك:

وتعني بها الأراضي التي تعود ملكيتها مباشرة للدولة ويحق للحاكمالتصرف فيها،5كما أنها تعتبر قطاعا فلاحيا هام له تأثير كبير على الحياة الاقتصادية في الريف. وذلك لأن جزء كبيرا من الأهالي سواء منهم القار أو المتنقل، ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء أراضي كأجراء أو خماسين. وكان البايليك قد تحصل على هذه الأراضي عن طريق المصادرات المتعددة التي يقوم بها حكام المقاطعات (البايات والبايليكات) أو الأغاوات بدار السلطان، مثل مصادرة أحمد باي أراضي قبائل أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية.

[1] جهيدة أبو عزيز، الصرعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بالك الشعب الجزائري أواخر العهد العثماني (1771-1837م/ 1185-1253م)، مذكرة يعني شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص الريف وسيده، جامعة قسنطينة2، 2011-2012م ، ص 53-54.

[2] دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 169.

[3] سورة الحشر، الآية 07.

[4] توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص 168.

[5] ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 51.

وذلك لأنه شراء الأراضي من طرف الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين أمر نادر الحدوث، ولذلك أطلق لفظ العزل على أراضي القطاع ليدل على أصولها الأولى، فلفظ العزل يعني: التنحي والتخلي.[1]

والواقع أن هذه المصادرات، هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايلك إلى آخر، فأراضي عزل البايليك التيطري ووهران أو قطاع دار السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش والملكيات الخاصة، وتقدر مساحتها ببعض مئات الهكتارات.[2]

[1] نصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 299.

[2] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 86.

أما بالنسبة لي أراضي عزل البايليك الشرق فقد كانت ضمن دائرة مركزها مدينة قسطنطيني، لا تكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة التي لا تتجاوز مساحتها 10,000 هكتار، وذلك على امتداد اودية الرمال وبومزوق ووادي الزناتي والوادي الكبير، وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال، وهذا ما جعل أراضي عزل بايليك الشرق تكتسب أهمية خاصة ارتكزت على اتساع المساحة موجود الأرض.[1]

أما استغلال الأراضي البايليك فكان يتم مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون الخماسة "أحد رتب البايليك" أو يلجؤون إلى تسخير قبائل الرعية، وذلك عندما يتعذر عليهم الاستغلال المباشر وتعطي لذوي النفوذ والمكانة مثل المرابطين وشيوخ القبائل الكبرى والعشائر المهمة التي تتعامل مع البايليك، والمعروفة بالأراضي المقطوعة في الشرق الجزائري بأراضي الجوابرية، كما يتم تسليمها في بعض الأحيان إلى قبائل المخزن وذلك بغرض استغلالها والإقامة عليها وذلك يتم مقابل خدمات عسكرية ومهام إدارية، وكان يدفع عنها فريضة العشر فقط.[2]

كما يلجأ بعض الحكام في بعض الأحيان إلى شراء أراضي البايليك لسكان الدواوير المجاورة ويعرف هذا الكراء بالحكور، وهو يبلغ في بعض الأحيان 12 صاعا من القمح واثنا عشر صاعا من الشعير على الجابدة الواحدة أي حوالي 50% من إنتاج الأرض.[3]

بالإضافة إلى ذلك فإن مردود هذه الأراضي كان يختلف باختلاف نوعية استغلالها بحيث كان يتم عن طريق:[4]

2-1- نظام الخماسة:

وهو نظام يمكن الفلاح من خلال العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له الأرض ،المحراث ،الحيوانات والبذور، وقد دعم العرف السائد في الأرياف الجزائرية أنا ذاك هذا التعامل الفلاحي، فأصبح يقوم أساسا على إثبات حق اقطاعه في العمل

[1] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 86.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 52.

[3] المرجع نفسه، ص 52.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 87.

الزراعي مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان، يرتب[1] بايليك قسنطينة، أو مزارع بايليك التيطري وبايليك الغرب.[2]

وفي حالة استئجار الأرض ينال المالك أربعة أخماس المحصول، ويترك الخمس للخماس أي للمستأجر الذي يعرف باسم الخماس.

أما مصاريف الحصاد وتهيئة الأرض للحرث فيقتسمها المالك مع الخماس بنفس النسبة التي يحصل عليها كل منهما.[3]

ويحصل الخماس مقابل عمله في أرض البايليك مدخولا ماليا محترما قدر بثلاثة وأربعين فرنكا لليوم، وذلك لاشتغاله بمهن أخرى مدة ثلاثة أرباع السنة، أو لخصوبة الأراضي ووفرة الإنتاج.[4]

وإضافة إلى ذلك فإن الدولة غالبا ما كانت تلجأ إلى تسخير الفلاحين في أعمال السخرة، فتقوم بإرغام قبائل الرعية الخاضعة لخوجة الخيل[5] أو البايات على التطوع للعمل لصالح الدولة بعدة جابدات، ويعرف هذا الاجراء عند الفلاحين باسم التويزة، أي العمل دون مقابل.[6]

2-2- نظام الحكور:[7]

وهو نظام يتم مقابل منافع عينية أو نقدية تقدم للجباة أخرالسنة دون اعتبار الخسائر التي تنتج جراء الجوائح التي تتعرض لها المزروعات، ويكون ذلك على حساب الفلاح، حيث

---

[1] الرتب: لفظ محلي يطلق على مزارع البايليك بالشرق الجزائري، ينظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 87.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 87.

[3] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة ضربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 22.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 87-88.

[5] خوجة الخيل: يقصد بهذا المنصب "كاتب الخيل" أي أن هذا الموظف السامي كان يسجل ويحصي خيول البايلك التي تمت حيازتها في شكل ضرائب، وبعد تراجع مداخيل الضائم البحرية، ثم توسعت صلاحياته لتشمل مراقبة جميع الضرائب العينية، ثم توزيعها على ضباط وجنود الجيش الانكشاري اولا والسكان ثانية، وبالتالي أصبح الوزير بمثابة وزير التموين بدار السلطان، ينظر: بلبروات بن عثو، المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بلقاسم بوعلام، جامعة وهران، 2007-2008، ص 375.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 88.

[7] الحكور: هو كراء أراضي المخزن، ينظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1962، دار العلوم، الجزائر، ص 125.

يأخذ 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة، أي بنسبة اقل من 50% مما زرعه الفلاح، وكانت رسوم الحكور في قسنطينة في بداية الأمر تقدر بخمسة وعشرين فرنكا، ثم عرفت ارتفاعا كبيرا في عهد البايات حيث وصلت إلى خمسة وثلاثين فرنك.[1]

لم يستعمل الحكور في باقي بايليكات الجزائر إلا في قبيلة أولاد قصير في بايلك الغرب، حيث تمت مصادرة أراضيها، ثم أعيدت إليها، وذلك عندما هاجمت هذه القبيلة خليفة باي الغرب إبراهيم وذلك في نهاية القرن 18، لما كان متجها إلى الجزائر حاملا ضرائب البايليك.[2]

لكنه تمكن بصعوبة من الوصول على الجزائر، وفي طريق عودته اجبر على اتخاذ طريق سنجاس، وبني ورّاع، بعد ما امر الداي كلا من باي التيطري، وباي الغرب بالهجوم على تلك القبيلة من الشرق والغرب، وهو ما أدى إلى معاقبتها، وطردها من أراضيها التي أصبحت للبايلك، قم قام الذي بتعيين بني زوج زوج، والفرايلة، وأولاد فارس، قبائل زمول، على إقليم أولاد قيصر، لكن هذه الأخيرة أرادت استرجاع أراضيها، فقامت بعدة اعمال ضدهم، حتى اضظر العثمانيون إلى اعادتهم إلى أراضيهم مقابل دفع ضريبة خاصة كثمن استئجار أراضيهم.[3]

وهذا النوع من الضرائب خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والبادية وذلك ان الحضر ولا سيما الطبقة الموسرة منهم، كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة، لان كراء الأراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية.[4]

والواقع أن قيمة الضرائب كانت متفاوتة من منطقة لأخرى فهي مرتبطة بطبيعة الأرض المزروعة، ونوعية الإنتاج، فكانت قبائل الرعية في حوض سباو، تدفع ثلاثة صاعات من القمح وصاعين من الشعير عن الزويجة الواحدة،[5] أما القبائل القاطنة في المناطق الجبلة، فكانت ضريبتها تحدد بالنقود، ولأخذ فكرة عن القيمة الاجمالية للضرائب في السنة الواحدة، تأخذ على سبيل المثال قيادة سباو في أواخر العهد العثماني، حيث قدرت بألفي

[1] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 171.

[2] نفسه، ص 172.

[3] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع نفسه، ص 172.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع نفسه، ص 88-89.

[5] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 74.

صاع من الشعير وألف صاع من القمح، ومائة كيلة من الزيت، ومائة كيلة من التين المجفف، وأربعة وستين كبشا سمينا ومائة كبش عادي.[1]

3- ضرائب الأراضي المشاعة (أراضي العرش):

وهي الملكيات التي يتم استغلالها استغلالا جماعيا ولكل شخص نصيب حسب حاجاته ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار أو زعيم القبيلة أو مجلس الجماعة، وتعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش، وفي النواحي الغربية بأراضي السبيغة، وهذا ما جعل طريقة استغلالها تخضع لحاجة افراد القبيلة وذلك حسب مقدرتهم وامكانياتهم، بينما تترك الاجزاء غير المستغلة منها للرعي.

ومن الضرائب التي توجب على هذا النوع من الأراضي هي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية.[2]

3-1- الغرامة:

هي ضريبة مستحدثة نقدية أو عينية حسب الظروف والأحوال وهي تعبر عن خضوع القبائل الجبلية للسلطة المركزية، وتختلف عن اللزمة لكونها كانت مرتبطة بتوجيه الحملات العسكرية (المحلات) وليس الالزام السنوي، المتعارف عليه مقابل فوائد وصلاحيات محددة، كما أنها تؤخذ كل سنة، وقد تؤخذ مرة واحدة في بعض السنين، وذلك حسب قدرة الإدارة على استخلاصها، حيث أنها تمس في غالب الأحيان القبائل المعادية للسلطة المركزية، الرافضة لنفوذ الحكام، وتتواجد هذه القبائل بالأطلس المتيجي.3

---

[1] نفسه، ص 74.

[2] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية في الجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة ماسترفي تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، اشراف ابو بكر الصديق حميدي، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 23-24.

[3] سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان انموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف دادة محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص 110.

وكانت تختلف في مقدار جبايتها من جهة إلى أخرى وذلك حسب الأوضاع السائدة في القبائل، ومدى نجاحهم في التخلص من موظفي الدولة.[1]

كما أنها كانت تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايليك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية، مثل القبائل الكبرى والشمال القسنطيني عوضا عن العشور، ويتم تسديدها نقدا أو عينيا، وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينيا في شكل مواشي أمو مواد غذائية لتوفرها لدى السكان.[2]

فالعشائر التي تعتمد في عيشتها على الرعي والإنتاج، تفرض عليها الغرامة مرة واحدة، أما بالنسبة للقبائل التي تمارس نوع بسيط من الزراعة فتفرض عليها غرامة عن طريق الزويجة، ويتم الكشف عن الثروات وتوزيع حصص الغرامة بواسطة القائد ومعونة الشيوخ، وذلك حسب عدد الخيام في أوائل الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل مواشي ومواد غذائية.[3]

وكانت الدولة تعتمد في استخلاصها، الضريبة على المحلات العسكرية التي تجردها على المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر، والاكتفاء بالمراقبة المشددة على الأسواق والمناطق الحيوية التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية أو بدو الصحراء أو رعاة الهضاب العليا لاستبدال منتجاتهم المحلية بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات أو لطلب المراعي الضرورية لقطعانهم في فصل الصيف، أو للحصور على حق المرور لقوافلهم لتصريف بضاعتهم بالموانئ البحرية، ففي كل حمل يشترى من الأسواق يدفعون دورو اسباني واحد، وعن كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون خروفا واحدا مقابل الحصول على حق الرعي.[4]

[1] نفسه، ص 110.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 90.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 90.

[4] نفسه، ص 91.

3-2- اللزمة:

وهي أيضا تعتبر ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا، من القبائل النائية جنوب البايليك، أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية الوعرة، أو من القبائل التي كانت تسكن في أقصى الحدود المغربية والتونسية.[1]

وذلك لتدعيم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر التي تعرف باسم الدنوش الصغرى (المساهمة الفصلية) والدنوش الكبرى (المساهمة السنوية).[2]

[1] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 175.

[2] سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر، المرجع السابق، ص 108.

واللزمة عادة ما يخلط بينها وبين الغرامة، واللزمة تؤخذ من سكان الاطلس المتيجي الذين لا يمكنهم دفع العشور والزكاة بانتظام، وهي فريضة إسمية يحددها شيخ القبيلة وهو الذي يحدد أيضا النصيب الذي يتوجب على كل رجل من رجال القبيلة الذين يلزمون به أخذه مرتين في السنة، مرة في الصيف وتسمى لزمة الصيف، ومرة في الربيع ويطلق عليها لزمة الربيع.[1]

ويذكر سعيدوني أيضا أن اللزمة،[2] غالبا ما تمس قبائل الرعية الخاضعة، بينما المعونة تطلب من كل القبائل الداخلة تحت نفوذ القيادة المتعاملة معهم.[3]

وتتباين وكميتها حسب المناسبات، يتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة، وذلك بتكليف شيوخ الدواوير بجمعها في البوادي[4] وهي تقدر بمبلغ مالي يتراوح ما بين عشرة إلى خمسة وعشرين ريال بوجو بالنسبة للأشخاص الملزمين بها وذلك حسب وضعية القبيلة والشخص الذي يساهم باللزمة.[5]

وهناك بعض الجهات التي لم يطبق فيها نظام الحكور والعشور مثل نواحي بجاية ومنطقة الباسبور وفرجيوة وميلة التي كانت اللزمة المفروضة عليها تقدر إجماليا بـ 122055 ريال بوجو أو 98101.80 ف، وكانت موزعة على النحو التالي:

- قبائل بجاية: 21.360 بوجو أي 384.48.
- قبائل ساحل البابور: 7506 بوجو أي 13510.80.
- قبائل فرجيوة وميلة: 25635 بوجو أي 461.43
- المجموع 122.055 بوجو أي 98101.80.

وبمثل هذه المبالغ المالية، أصبحت اللزمة من أهم مصادر الدخل لبايلك الشرق، وهي في الغالب تحدد نقدا وتختلف من قبيلة إلى أخرى، فهي بنواحي مجانة "برج بوعريريج"

---

[1] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية في الجزائر، المرجع السابق ،ص 25

[2] اللزمة، هي ضريبة استثنائية تدفع كمساهمة من المواطنين في نفقات الجيش والدفاع عن الوطن، ينظر: عمار بوحوش، تاريخ الجزائر من البداية على غاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 80.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 291.

[4] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية، المرجع نفسه، ص 25.

[5] فلة القشاعي، المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العهد العثماني (1771-1837م)، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990/1989، ص 65.

تصل االى 20 ف، وفي جهات سطيف ترتفع إلى 22.5، وعندما تكون المنطقة الواحدة وذات قدرة إنتاجية متماثلة، تدفع مقابل عدد الأشجار المثمرة.[1]

ففي نواحي الزيبان كانت اللزمة قد فرضت على كل شجرة قدرها يتراوح ما بين 0،25 ،0،50 فرنك على كل شجرة مثمرة.[2]

وبما ان ضريبة اللزمة، كانت تستخلص بصفة منظمة ومستمرة وأن حكام البايلك كانوا يضطرون على تجريد الحملات وشن الغارات لاستخلاصها من المناطق الجبلية والصحراوية، وأنها في غالب الأحيان تفرض جزافا، فإن دفعها يعتبر بمثابة إعلانا عن الخضوع والدخول تحت سلطة البايلك، ولذلك كان زعماء القبائل القوية يرفضون الالتزام بدفعها إلا تحت التهديد أو الاغراء.[3]

3-3- المعونة:

[1] فلة القشاعي، المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العهد العثماني (1771-1837م)، المرجع السابق، ص 65.

[2] نفسه، ص 65.

[3] نفسه، ص 66.

وهي ضريبة كانت تفرض على قبائل الرعية، بهدف تموين المحلة في الأرياف، أو لسد نفقات موظفين في الإدارة المركزية في المواسم الدينية والافراح، ويتم استخلاصها عينا، وفي حالة خاصة يستخلصونها نقدا،[1] وتوظف أيضا بهدف سد متطلبات السلك الإداري وتدعيم الجهاد الحربي.[2]

وتعتبر ضريبة مستحدثة تعوض اللزمة المتعارف عليه، وهذا ما جعلها ضريبة إلزامية موظفة على القبائل الخاضعة (الرعية) التي كانت تعيش بأوطان دار السلطان، ونادرا ما يتم توظيفها سنويا، ويتولى فرضها قياد الأوطان ويستلمونها من شيوخ القبائل الريفية الخاضعة، ففي دار السلطان كان شيوخ القبائل يقدمون المعونة كل شهرين.[3]

إن فرض المعونة كان راجعا إلى عدم استيفاد ضريبتي العشور والزكاة، بنفقات البايلك عامة والجيش خاصة، ولعل هذا ما أدى بالأمير عبد القادر فيما بعد للأخذ ببعض النظم الضريبية العثمانية إلى طرح قضية المعونة على مجلس الشورى، الذي اتفق على فرضها على الرعية استناداعلى أسس شرعية.[4]

ولقد كانت المعونة تؤخذ من السكان لتزويد الجيش، ويتم ذلك كل ستة اشهر، كما كانت تضرب على المناطق الزراعية المتقلبة، التي لم يستعمل فيها مبدأ السكة أو الزويجة، وكان يتم استخلاصها في بايلك الغرب من قبل خوجة المعونة، أو كاتب مخزن الزرع.[5]

بينما معونة القبائل الجبلية الواقفة في المناطق الشمالية فكانت تدفع عن طريق شيوخها، للقياد العثمانيين.

أما القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الوعرة، فكانت تفرض عليها ضريبة سنوية رمزية في شكل معونة.

كما نجد أيضا بعض الأعراش، فكانت تدفع لقيادتها عن طريق شيوخها ضريبة نقدية.[6]

3-4- الخطية:

[1] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 180.

[2] سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون، المرجع السابق، ص 111.

[3] نفسه، ص 111.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 181.

[5] نفسه، ص 181.

[6] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 182.

عقوبة تدفع نقدا أو عينا للتكفير عن خطأ فردي أو جماعي[1]، وعادة ما تفرض على الجماعات التي تلجأ إلى حمل السلاح ضد غيرها.

كما تفرض احيانا على بعض القبائل كدليل على خضوعها لسلطة الباي، فتلتزم بها القبائل الثائرة والمتمردة عند اخضاعها أو طلبها الأمان عوضا عما صدر منها من مخالفة وعصيان، كما تفرض مقابل المخالفات التي يرتكبها أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية، ويلتجئ شيخ الدوار أو قائد القبيلة عادة إلى فرض خطية جزافية على مجموع أفراد العشيرة لعدم التعرف على الجاني أو مرتكب المخالفة.[2]

وكانت الخطية بمثابة الدية التي كانت محددة بـ 10 آلاف فرنك يجمعها اعيان المنطقة، وتوزع على ورثة الشخص المقتال، إذا لم يترك ذلك الشخص إرثا توضع تلك الدية في صندوق بيت المال.[3]

3-5- معونات بلاد القبائل:

وهي تتكون من كميات محددة من التين والزيتون والاغنام مع بعض الكميات من الحبوب والمقادير الفضة وتساهم فيها مجموعة قبائل فليسة التي تقدم ما قيمته 500 ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع 125 ريالا. والقبائل المتعاملة مع قائد برج سباو والتي توفر للدولة ثلاثة بلاف بوجو وخمسمائة وخمسين قلة زين ثمنها 2000 بوجو، ومائة حمولة جمل من التين الجاف قيمتها خمسة آلاف بوجو، فكل هذه المعونات التي تساهم بها بلاد القبائل الإيالة تقدر ب: 2000 صاع شعير و1000 صاع قمح و100 حمولة زيت و100 حمولة تين و64 خروفا سمينا و100 خروف عادي.[4]

4- ضرائب إضافية:

4-1- ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي:

[1] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية، المرجع السابق، ص 27.

[2] جهيدة بوعزيز، الصراعات الداخلية، المرجع السابق، ص 55.

[3] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية، المرجع السابق، ص 28.

[4] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 92.

هي مساهمة قياد الأوطان في الدنوش الذي ترسله المقاطعات إلى الباشا مرة كل ستة أشهر،[1] وهي أموال لشراء حاجيات الباشا. وهي تقدم كل ستة أشهر ويساهم فيها الأهالي.[2]

وهي ضريبة تختلف عن الضرائب السابقة لكونها اشد خطر وتأثيرا على الريف، حيث تعتبر أبرز مثال عن الاجحاف الضريبي الذي تعرضت له الأرياف. كما عرفت أيضا بضيفة العادة باعتبارها مساهمة عينية موجهة إلى تغطية نفقات فرق الإنكشارية (المحلة) وجماعات فرق المخزن التي تجوب الأرياف لاستخلاص الضرائب وإقرار الامن، وقمع التمرد، وتأخذ على سبيل المثل في بايلك قسنطينة على شكل الزام عيني ونقدي يرمز الى خضوع سكان المناطق الريفية وتبعيتهم للحكم المركزي ويترك للباي فرض قيمة الضريبة على القبيلة حسب أهميتها.[3]

مما يوفر لخزينة بايلك التيطري وحده (248000) سنويا،[4] كما يطلق عليها أهالي التيطري أيضا اسم غرامة الصيف وغرامة الشتاء،[5] وتتألف ضيفة الدنوش من كميات من المواد العينية مثل القمح والشعير والزبدة والعشل والشمع والزيتون ورؤوس الأغنام والأبقار الخيل والكسكسي والخضر والبرانس والأغطية والحصر، بالإضافة إلى مبلغ من النقود وهذا ما جعل ضيفة الدنوش تقدر بأوطان دار السلطان وحدها بـ 5000 آلاف قرش قوى – 125000 فرنك – ويشتري الباي بفضلها جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر.[6]

4-2- الفرح والبشارة:

[1] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية، المرجع السابق، ص 28.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19، مدلة كان التاريخية، ع 13، سبتمبر 2011، ص 25.

[3] جهيدة بوعزيز، الصراعات الداخلية، المرجع السابق، ص 56.

[4] نفسه، ص 25.

[5] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 92-93.

[6] سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون، المرجع السابق، ص 113.

وهي تعتبر رمزا للفرح والابتهاج بتولية الباي أو اقراره في منصبه أو بمناسبة أحداث سعيدة أخرى وتكاد تكون سنوية وتوفر ثروات مهمة للخزينة، فهي بايلك قسنطينة تبلغ 20 ألف بوجو أي حوالي ثلاثين ألف فرنك.[1]

والوقت الذي تؤخذ فيه كان على الأقل مرة واحدة في السنة وتوفر للخزينة مداخيل مهمة، ففي بايلك قسنطينة، وكانت هذه الضريبة تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ عنوة[2] من القبائل الممتنعة أو المستقلة وذلك باللجوء إلى الحملات العسكرية.

4-3- خيل الرعية:

وهي ضريبة يلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية على وجه الخصوص. كما تتعبر أنها مساهمة مادية من طرف القبائل وتشتمل على عدد من الخيل يكفي لشد حاجات الفرسان، كما أنها تشتمل أيضا على مجموعة من الدواب. تتكون في خدمة الباي وبفضلها يتم تعويض خيل فرسان المخزن من طرف السلطان عند موتها أو ابقائها في مهمات وقد يباع قسم منها إذا لم تكن الحاجة ماسة إليها.[3]

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابث، ص 92-93.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 53.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 307.

كما يضاف إلى هذه الأنواع أيضا ضريبة حق البرنوس[1] وحق الزمام[2] ومهر الباشا[3] والفرس[4].

ثانيا- الضرائب والرسوم في المدن

وهي الصنف الثاني من مصادر دخل الايالة الجزائرية توفره الدنوش وعوائد البايليك والرسوم المفروضة على سكان المدن ونقاباتهم المهنية وجزية اليهود والنصارى وحقوق الالتزام والتنصيب ورسوم الجمارك ومكس الأسواق، وحق احتكار التعامل التجاري، وإتاوات الدول الأجنبية والاملاك والثروات العائدة للدولة عن طريق المصادرات والتضرع. وللتعرف على هذه الأنواع من مصادر الدخل سنعرضها بشيء من التفصيل.[5]

1- الدنوش والعوائد:

وهذه الضريبة تساهم فيها بايليكات قسنطينة ووهران والتيطري بالإضافة إلى قيادة سباو أوطان دار السلطان بمقادير معتبرة من الأموال والثروات،[6] منها ما يذهب الى خزينة الدولة ومنها ما يأخذه موظفو الايالة في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية، وتسلم وفق مواعيد محددة، وحسب طرق متعارف عليها، بحيث إذا تكفل الباي بتقديمها شخصيا مرة واحدة في كل ثلاث سنوات عرفت[7]بالدنوش.[8]

---

[1] حق البرنوس، هدية تقدم بمناسبة تسلم الشيوخ لجعله رمز اسناد المنصب أو تجديده، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 307.

[2] حق الزمام: رسم إضافي يتسلمه قائد العشور كتعويض له على خدماته اثناء جمع العشور، المرجع نفسه، ص 307.

[3] مهر الباشا: إعانة يساهم بها الأهالي في نقل هدايا الدنوش إلى الجزائر وتختلف قيمتها من جهة إلى أخرى وهي في بايليك قسنطينة، تتراوح ما بين 600 و700 حصان، ينظر: المرجع نفسه، ص 307.

[4] الفرس: مساهمة إضافية يلتزم بها بعض القبائل الخاضعة التي تساهم زراعة معتبرة وهي تتمثل في تقديم فرس مهيئ للكوب، ينظر: المرجع نفسه، ص307.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام، المالي، المرجع السابق، ص 94.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام، المالي، المرجع السابق، ص 94.

[7] الدنوش: لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب شاع استعماله في هذا النوع من الالتزامات، ينظر: فاطمة الزهراء سيدهم، الفلاحون الجزائريون، المرجع السابق، ص 25.

[8] نفسه، ص 25.

بالإضافة إلى ما يقدمونه كل سنة من بضائع الأموال حيث كان على سبيل المثال صالح باي قسنطينة يرسل إلى خليفته الداي كل عام ما قيمته 120 الف قرش.[1]

ونظرا للإحصائيات فإن دنوشبايلك قسنطينة أنذاك بلغت حوالي 120 ألف بوجو وذلك في أوائل القرن السابع عشر.

أما دنوش بايلك الغرب فكانت 100 ألف ريال، ودنوش التيطري بلغت 50 ألف ريال.[2]

وفي أواخر القرن 18 قدرت دنوش قسنطينة ب 228 الف قرش ودنوش وهران ب: 237 ألف قرش ودنوش التيطري 67 الف قرش، وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر أصبحت تعادل 60 ألف قرش قود أو دولار اسباني بالنسبة لبايليك الغرب و4 آلاف قرشا قود أو دولار اسباني بالنسبة لبايليك التيطري، وعند الاحتلال قدر الفرنسيون هذه الدنوش بـ 778.811 فرنك فيما يخص قسنطينة و622.402 فرك فيما يتعلق بوهران و141.213 فرنك فيما يتصل ببايلك التيطري.[3]

2- عائدات بيت المال:

لتنظيم وإرشاد مصاريف الدولة يجب اتباع تنظيم مالي معين لأنه مهم في إدارة الدولة، فقد افرد لصندوقها الملحق بخزينة الداي ثلاث سجلات رئيسية يحتفظ بها كل من السايجي والعادل والخوجة، وهي تساهم بقسط وافر في المصاريف الكثيرة للدولة وتعود مداخلها إلى عدة مصادر أهمها:

2-1-مردود الأملاك العقارية:

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 125.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ابوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 135.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ابوعبدلي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 135.

تعود ملكيتها مباشرة للبايليك توفر قسما كبيرا من ثروات بيت المال،[1] حيث قدرت أملاك البايليك بحسب الإحصاءات بـ: 5 آلاف ملكية بمدينة الجزائر وحدها، ويقدر ثمنها الإجمالي بـ 40 مليون من الفرنكات سنويا.[2]

2-2- التركات والودائع العمومية:

وهي التي تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم، بعد ان تؤدى حقوق الغائبين والورثة[3]، وهي هيئة شرعية تأسست في الإيالة ويطلق على رئيسها اسم التركي، بيت مالجي، يساعده قاض، وموثقان، وكاتب ضبط ومسجلون، وتشرف هذه الهيئة على الأملاك العائدة للبايلك،[4] أو بيت المال، وتتولى أيضا مراقبة تركات الأشخاص الذين يتوفون وذلك بعد تنفيذ الوصية بالمزاد العلني، يحتفظ بالقيمة كوديعة، ويودع المبلغ في صندوق عمومي وتستعمل الأموال في دفن الفقراء والأجانب أو في مساعدة المعوزين، رفع أجور المعلمين العموميين، ونفقات الإدارة، مثل أجور الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام ويشترط أن لا تزيد هذه المصاريف عن 7% عن قيمة التركات والودائع، وان لا تتجاوز وصية الهالك مقدار الذي تسمح به الشريعة الإسلامية وهو ثلث التريكة.[5] والراجح أن ضخامة هذه التركات تعود إلى الوضع الاجتماعي الذي كان يعيشه جل أفراد الجالية التركية وإضافة إلى ذلك هناك مورد آخر يزيد ثراء مورد بيت المال، يتمثل في عائدات الأحباس والأوقاف والتي تقوم بتزويد بيت المال بالموارد المالية في بعض الأحيان.[6]

3-عوائد سكان المدن:

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 312.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية، المرجع السابق، ص 25.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 98.

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 25.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 98-99.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 98-99.

تعتبر ضيفة متاع دار السلطان أو ضيفة متاع خير الدين، من أهم عوائد سكان المدن التي كانت تقدم للآغا النوبة عن طريق شيخ البلد، وذلك بمناسبة تغيير الحامية، وقد كانت تتدفع هذه الضريبة في الجزائر بحسب أهمية المدن، ومن المدن التي لم يكن يوجد فيها حامية عثمانية نذكر مدينة تنس التي كان قائدها يدفع كل سنة إلى مدينة القلعة مبلغ 531 بوجو.

وبالإضافة إلى ذلك فإن كل مدينة لا يوجد فيها نوبة كان يفرض على سكانها إضافة للضرائب الاخرى[1] تدعى ضيفة متاع دار الباي والتي كانت أيضا تختلف من مدينة لأخرى، لذلك فهي ضريبة مخصصة لتغطية تكاليف الباي[2]، وهي أيضا مبالغ مالية يدفعها الشكان المدن التي توجد بها حاميت عسكرية تركية "النوبة".[3]

4- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى:

ترجع في أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين في البلاد الإسلامية مقابلة أمنهم وصيانة معتقداتهم، وتتكفل بدفع هذه الرسوم آمين جماعة أهل الذمة نيابة عن افراد طائفته بمعدل قرش واحد عن كل فرد.[4]

ولقد كان اليهود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية، وقد بلغت في مدينة الجزائر ما بين 500 وألف بدقة شيك أسبوعيا وفي مدينة قسنطينة التي كانت نسبة اليهود بها تعادل 10% كان يستلم منهم قائد الدار عشية الاحتلال 9000 فرنك.[5]

أما بالنسبة الأندلسيين الذين استقروا في المدن كانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضخمة قررت أثناء القرن السادس عشر 300 دوكة بشرشال و800 زياني ذهب و600 قيسة من الحبوب وعشرين رقم زبدة وسبعين بغلا للخدمة وثلاثة خيول للركوب في مدينة مستغانم.[6]

[1] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 186.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجباية، المرجع السابق، ص 313.

[3] محمد خداري، بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني – نموذج الجزائر في عهد الدايات (1830/1671م)، مجلة كان التاريخية، ع 22 ديسمبر 2013،ص 30.

[4] ناصر الدين ساعدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق ص 314.

[5] ناصر الدين ساعدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 51.

[6] نفسه، ص 51.

5- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

إن أمناء النقابات هم الذين يتكفلون بمد الخزينة بمبالغ مالية وتقديم بعض الخدمات الاقتصادية، وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الحرفيين مجانا.[1]

وكانو ملزمين بدفع الضرائب والرسوم على النشاط، والتي كان يقوم بجمعها الأمناء الذين كانت الأعمال خاضعة لهم، وإليهم يرجع تسيير أصناف صناعتها بمساعدة قانون يضعه قائد المدينة بمقتضى نظام مالي خاص وكانت اغلب المدن تضم ستة أمناء على الأقل في كل مدينة، وكان يسجلون عمالهم مختلف الخدمات التي يحتاجها البايلك.[2]

وعن طريق هذه التنظيمات النقابية يساهم كل دكان بضريبة شهرية تقدر بي 30 سنتيما حسب العملة الفرنسية في ذلك الوقت، كما أن بيع الخمر كان يعتبر نوعا من النشاطات التجارية، وكان صاحب كل حانة ملزما بدفع اثنين دورو إسباني شهريا أي حوالي 30 فرنك، عن دكانه وحوالي ست فرنكات عن كل برميل خمر يبيعه مع كراء شهري إذا كان المحل ملكا الدولة.[3]

6- الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري:

تأتي بخصوص من حقوق الجمارك، ورسوم المكس عن الأسواق وأرباح تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة،[4] فحقوق الجمارك والتي تصل إلى 10% بالنسبة للمواد المستوردة والمصدرة، تتغير تبعا لطبيعة المنتوج والفترات الزمنية، وقد تصل إلى 12.5%، زيادة على رسوم دخول المرسى[5] من طرف السفن الجزائرية والعثمانية والأجنبية.[6]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 101.

[2] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية، المرجع السابق، ص 34.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 101.

[4] نفسه، ص 101.

[5] حق الإرساء: وذلك يعني أنه كل أنواع السفن تدفع رسوم الإرساء الذي هو 50 قرش يدفع نصفه بالقرش الاسباني والنصف الآخر بالدرهم ويستخلف هذا الرسم لحساب قائد الميناء، ينظر: جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1830/1500)، مج 3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 187.

[6] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 30.

كما كان يدفع رسوم الدخول إلا على السلع التي بيعت بالفعل وذلك أنه من المرخص به إعادة شحن السلع التي لم يتم بيعها بدون أن يدفع عنها أي شيء، كما لا يدفع أي رسوم على السلع الموضوعة في المستودعات في انتظار إعادة شحنها.[1]

كما يستخلص قائد الميناء رسما بمبلغ 53 بطاك وهو مبلغ يعادل 110 ليفرتورنوا اي جنية تورنوا على كل سفينة او مركب يباع في الجزائر.

وعندما يرسوا مركب في الميناء، قائد الميناء[2] يقوم بوضع حارسين عليه لمنع تفريغ السلع بدون امر منه ذ، والتجار يقومون بدفع قرشا واحدا عن كل يوم إلى ان يتم تفريغ المركب، وجميع السلع التي يتم تفريغها تحمل إلى المخازن من طرف حمالي الميناء ومن ثم توضع تحت تصرف اصحابها. [3]

وبصفة عامة كانت تفرض على شكل رسوم تقدر ب 5 بالمائة على البضائع الداخلة من طرف المسلمين، او الأجانب و10 بالمائة على اليهود الذين تربطهم معاهدة مع الجزائر. [4]

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 194.

[2] هو أعلى رتبة من سائر القادة لكونه يتلقى مداخيل اتلميناء من الضرائب الجمركية على السفن التي تدخل وتخرج من الميناء، ويقوم بحراسته من الأعداء، ينظر عبد القادر بلغيث، الحياة السياسة والاجتماعية لمدينة وهران خلال العهد العثماي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحضارة الاسلامية، إشراف أحمد حمدي، جامعة وهران، 2014/2013. ص 47.

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص 194/193.

[4] زهراء قانة، نجاة خباشة، المرجع السابق، ص 35.

وهناك ايضا هدايا يحصل عليها قائد المرسى مثل الهدية الالزامية، المعروفة بحق البشماق [1] والمقدرة ب 4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الاجنبية واستقباله لقباطنتها. [2]

أما بالنسبة للرسوم، المكس أو رسوم الاسواق فهي تعتبر شكل من اشكال الضرائب المستحدثة، والتي تدخل الى الاسواق في الريف، تحدد بقيمه نقديه على البضائع أو الكميات من تلك البضائع ويتم تحصيلها من قبل قائد السوق[3]، وخوجة الرحبة.[4]

فلكل سلعة موظف مكلف بمراقبتها، اي مراقبة دخولها وخروجها من اسواق المدن، ليقوم بأخذ ما يترتب عليها من رسوم المكس، فقنطار الكتان الصغير مثلا رسمه 25 درهما، وحمل التمر يتوجب على صاحبه 50 درهما، اما الزيتون فيؤخذ على حمله 50 درهما، ويأخذ على قنطار الارز 20 درهما، كما تساهم ايضا القوافل القادمة الى مدينه الجزائر من مختلف جهات الإيالة، كقافله تلمسان التي كانت تدفع على كل حمل فيها دينارا واحدا.[5]

أما بالنسبة لإجراءات الجمرك وقوانين المكس، فان نظام الجمرك الجزائري بسيط في قوانينه لا يهتم لا يهتم بمقدار الحمولة، بل يعطي الاولويه والأهمية للحماية الجمركية بما يصيغه من امتيازات على السفن المتمتعة بالحماية الجزائرية، الا ان هذا النظام كان عرضه للتغيرات والتعديلات بضغط من الدول الأجنبية التي كانت تعمل جاهزة للتملص من دفع الرسوم المفروضة على وارداتها أو تخفيضها حتى يسهل عليها السيطرة على الاسواق الجزائرية.[6]

ووفقا لذلك استطاعت انجلترا بالفعل بعد استرجاع الجزائر لوهران 1792 ان تحصل على تخفيض ملموس لرسوم التوريد، فأصبحت لا تدفع عن بضاعتها الداخلة للمراسي الجزائرية سوى خمسه بالمئة، كما نالت فرنسا كذلك هذا الامتياز إثر معاهده الكونت دوكين، كما حصلت شركتها المتمركزة بحصن فرنسا شركه افريقيا على الاعفاء من دفع رسوم سفينتين كل سنه.[7]

---

[1] يقدمه الخواجات وقياد الامناء مقابل حصولهم على مناصب ذات طابع اقتصادي، ينظر: السياسة الضريبية، المرجع السابق، ص 35.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 102.

[3] هو مفتش الاسواق، ينظر:عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 211.

[4] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 192.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 103.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق ، ص 103.

[7] نفسه، ص 103 104.

7- المصادرات:

كانت هناك من الموارد التي ساهمت في إثراء الخزينة،[1] وقد تكررت عمليات المصادرة والتغريم طيلة العهد العثماني، واصبحت شائعه في السنوات الأخيرة للحكم التركي بعد تناقص مصادر الدخل الأخرى، وكان من اليهود والحظر وكثير من موظفي الدولة ومستخدميها هم من يتعرضون لها، أما الثروات التي تم وضعها في الخزينة فقد كانت ضخمه جدا، حيث تم الاستحواذ عليها عن طريق بعض المصادرات التي حدثت، 1792 و1805. حيث في سنه 1792 صدرت ثروات صالح باي قسنطينة بعد تمرده وقتله، وقد بلغت الضخامة ما جعلها تماثل ودائع خزينه الدولة حتى انه تم تقديرها بأكثر من 60 مليون فرنك،[2] وفي سنه 1797 تم تغريم صهر الوزناجي باي.

[1] الامير بغدادي، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء انموذجا، مذكره لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، اشراف حميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعه قسنطينة، 2007-2008، ص 41.

[2] زهراء قانة ونجاة خباشة، المرجع السابق، ص 36.

قسنطينة المعروف بمحمد الشاوش بما لا يقل عن 3000 ريال بوجو و400 دينار و500 حبوبا. وفي سنة 1800 حجز ثروة عصمان باي إثر عزله من بايلك الغرب وقد حملت كل ثرواته إلى الجزائر بواسطة السفن من وهران، وأرسل ما تبقى منها عن طريق البر وتتكون من 29 دابة نقل محملة بالهدايا والسلاح و30 حصان مهرا معدا للركوب و5 من الأسرى المسيحيين و21 من العبيد و5 نساء زنجيات ويذكر كذلك أن في 1822 أطلق سراح باي التيطري سي حسن مقابل التنازل عن ثرواته التي قدرت 102000 سلطاني ذهب. وفي سنة 1802 لم ينج ولد عصمان باي من الموت إلا بعد تقديمه ثلاث صناديق يحتوي على مقدار من الذهب (العملة الذهبية) وكيسين من الفضة وأسلحة متنوعة وقدرت في مجملها 18000دينار ذهب.[1]

ولقد كانت تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة الفعالة' الحيازة ما جمعه الممثل المحلي قد جمعه على مدى سنوات، وللحد من سلطة بعض الموظفين أيضا، ومعاقبة بعضهم بالحد من نفوذهم مثل البايات الطموحين.

و كانت الأملاك لا تحجز، إلا بعد تداول ذلك في الديوان، ويتم الخروج بنتيجة، وفي حالة إقرارها، يتم بيعها في المزاد العمومي، ولكن في أواخر العهد العثماني أصبح الدايات، يقررون ذلك غالبا دون الرجوع إلى الديوان أو استشارته. وهذا ما كان يؤدي بهم إلى نهاية مأساوية.[2]

8- غنائم الجهاد البحري:

بقي الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في تنشيط الاقتصاد الجزائري.[3]، كما أن الحروب البحرية كانت مصدرا هأما بالنسبة لنيابة الجزائر في القرنين 16' و17، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسطول الجزائري ظل يحتفظ بهيئة الدولة حتى

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 142.

[2] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 203، 204.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 106.

أوائل القرن 19 رغم تراجعه من حيث الحجم والتسليح، وكل ذلك راجع إلى شجاعة البحارة، ويرجع الفضل الكبير في قوة الأسطول إلى رجال مثل خير الدين وعلي باشا وحميدو.[1]

وكذلك ملائمة الظروف الدولية، حيث ساهم في تغطية العجز المالي للايالة، حيث كان الغزو البحري يوفر للقطاع التجاري بضائع مختلفة وعبيد وأسرى تعود على الايالة بمبالغ مالية طائلة بسبب ما تفرضه الدولة من رسوم على الواردات والصادرات[2]

و لكن حملة إكسموث (1816) كانت كارثة عظمى، حيث وضعت حدا لهذا الانتعاش الاقتصادي، حيث نتج عنها تحطيم أغلب السفن وإطلاق سراح ما تبقى من الأسرى بدون مقابل وهم 1606 أسرى كما أدى تدمير السفن الجزائرية المشاركة في معركة نافارين البحرية، تم فرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل سنة 1827 إلى القضاء على نشاط الجهاد البحري وتدهور أرباحه ثم انقراضه[3]

9- الإتاوات والهدايا:

إن هذه الإتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية إلتزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل محترم للخزينة، وأصبحت تتلخص في توضيحات مالية يقدمها الدبلوماسيون مقابل إطلاق حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية[4] والهدايا هي مساهمات شخصية، قد تكون موسمية أو طارئة تحصل باسم الخزينة لفائدة العاملين في الجهاز الإداري للبايلك[5]

تمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر إلى الأستانة إحدى مظاهر ارتباط الإيالة بالدولة العلية، مكنت الجزائر من الحصول على فوائد عديدة، منها تسهيل الحصول على قفطان تولية الداي، وتعزيز جهاز الإيالة الحربي والاقتصادي بما تمدها به من أسلحة وسفن ومتطوعين وتوصيات، وكانت هذه السلطات ذات أهمية وأثر حربي على الجهاز الدفاعي

[1] صلاح عقاد، الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية مج 12، القاهرة 1964- 1965 ، ص 179.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم، رموز الإيالة، المرجع السابق، ص 27.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 107.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 107- 108.

[5] زهراء قانة، نجاة جناشة، السياسة ؟؟؟؟؟، المرجع السابق، ص 38.

للأوجاق، حيث تسلم سليم آغا سنة 1785 هدية من السلطان تشتمل على 450 قنطار من البارود، و300 قنطار من الرجينة، و200 بندقية، و17 عود مثلث لصواري المؤخرة، و50 مجداف، و50 قنطار من النحاس، و20 ألف قنبلة، و10 مدافع. وفي سنة 1819 استلم الداي حسين من السلطان العثماني كربيط ومدافع مع جميع الآلات الحربية[1]

أما الهدايا والمنح التي كان يقدمها القناصل الأوروبيون عندما يحضون بقبول التمثيل بالجزائر، أو أثناء إبرام المعاهدات، أو تحرير الأسرى الأوروبيين فقد تعددت وتنوعت، حيث كانت مصدرا مهما لتدعيم رصيد الخزينة العمومية، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا بعدما وقعت إحدى عشر سفينة أمريكية سنة 1793م في قبضة رياس البحر وعلى متنها 217 أمريكيا، تقدمت حكومة الرئيس جورج واشنطن بطلب عقد معاهدة سلم مع الجزائر مقابل تعهدها بدفع 1.5 مليون، واعتمد الرئيس الأمريكي 40000 دولار لفدية الأسرى، ودفع 725 دولار كجزية سنوية إلى الجزائر ومن بينها معدات حربية، وظلت هذه الضريبة تدفع إلى الجزائر إلى غاية سنة 1810م[2]

و بالرغم من ذلك إلا أن مورد الإتاوات تضائل فلم يعد متوسط ما تقدمه الدول للإيالة من ترضيات وهدايا تتجاوز 125 ألف فرنك سنويا، أغلبها مواد استهلاكية[3] وهذا راجع إلى نمو الفكرة القائلة بضرورة التبادل التجاري الحر وتبدل الوضع الدولي وخاصة بعد سقوط نابليون، وهو ما دفع بالكثير من الدول الأوروبية إلى العمل على محو ما تعتبره اعتداءا واغتصابا وإهانة تلحقها الإيالة بالشرق المسيحي والحق الأوروبي، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية إلى استعمال القوة أو التظاهر بها، مثل فرنسا وهولندا والولايات المتحدة، بينما البعض الآخر التجأ إلى حماية الدول القوية ووساطة الدول الصديقة[4]

[1] فاطمة الزهراء سيدهم، رموز الإيالة، المرجع السابق، ص 27.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم، رموز الإيالة، المرجع السابق، ص 27.

[3] زهراء قانة، نجاة جناشة، السياسة الضريبية، المرجع السابق، ص27.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 108.

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب

تعتبر الضرائب في الجزائر العثمانية عملية معقدة، ضمن جهة لتنوع وتعدد الوظائف والاختصاصات وكذا الموظفين[1] ومن جهة أخرى لكثرتها وتعدد طرق جمعها والتعديلات التي تطرأ لها سنويا على حسب ظروف البلاد وخصوصيات كل بايلك، إضافة إلى طبيعة الضرائب التي حددت العلاقة بين الدولة والسكان[2] فكلما التزم الطرفان بواجبهما كلما استقرت البلاد وإلا عمت الفوضى وطغى العصيان والتمرد وتلاشى الأمن[3].

اختلفت جباية الضرائب من منطقة إلى أخرى هذا وفق توفر الإنتاج أو ركوده، وبهذا ظلت مهمة الجباية والحفاظ على الأمن أمران أساسيان ومترابطان ترابطا وثيقا.

المطلب الأول: طرق جباية الضرائب في الأرياف

يعد هذا الصنف من الموارد المالية للدولة في العهد العثماني، يأتي أساسا من الإنتاج الفلاحي للريف وتربية المواشي الماعز، الأبقار، الإبل وقد تتم معالجة ضرائب ورسوم هذا القطاع حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة أو أملاك البايلك أو أراضي العرش أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن المراكز الإدارية[4].

تميزت السياسة الجبائية بشدتها ووطأتها على الرعية بالأرياف خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني إذ تزايد طلب السلطة على هذه الضرائب لتعويض النقص خزينة الدولة الذي نتج عن مداخيل البحرية فأضيفت رسوم إضافية أثقلت كاهل الأهالي في الوقت الذي كان فيه الريف يعاني من أزمات طبيعية وبشرية كالأمراض والأوبئة، الجفاف، الفيضانات والجراد ... خلال القرن 18م و19م[5] لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة اعتيادية بل كانت تتم تحت الضغط والإكراه، لهذا يلتجأ الحكام إلى إرسال الحملات تأديبية لإرغام السكان في حالة التمرد وعدم دفع ما توجب عليهم من ضرائب بأنواعها ...

---

[1] زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية، المرجع السابق، ص 39.

[2] بلبراوات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بالقاسمي بوعلام، جامعة وهران، 2007-2007، ص 322.

[3] هدى شاكي، العلاقة بين سكان الجزائر والعنصر التركي في العهد العثماني، شهادة ماستر، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أبة بكر الصديق، جامعة محمد بوضياف، 2016، ص 40.

[4] فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 22.

[5] يوسف أمير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني 1519- 1830، مجلة القضايا التاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، العدد 1، 2016، ص 63.

اعتمد البايات وقيادهم على أسلوبان في جباية الضرائب الريفية الأول: النظـام الترتيبـي والذي يعتمد. على أعوان وموظفي البايلك المحليين والثاني عن طريق النظام المحلة[1].

1- الجباية السلمية (النظام الترتيبي)

يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة موظفين الذين كلفوا بجمع الضـريبة، فقد كـان القائـد في كل قبيلة على إحصاء عدد الفلاحـين المـالكين للمحاريـث ليسـلم نسـخة صـحيحة للقـابض الذي يجمع الضرائب ويتفقد الكميات المقبوضة ليحاسب القابض الرئيسي في الدولة[2].

من بين الجبايات السلمية الموجودة في النظام الترتيبي:

أ. جباية العشور:

باعتبار أن العشور ضريبة شرعية ذات أهمية التي تخص المحاصيل الزراعية. فكانت الضرائب. لها حصة الأسد من هذه الأخيرة[3].

[1] زهراء قانة، نجاة خباشة، المرجع السابق، ص 39-40.

[2] كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري 1792-1830 شهادة دكتوراه، في التاريخ الحديث إشراف حمداد وبن عمر.

[3] وسيلة مرزق، خزينة إيالة الجزائر موارد الدخل وأوجه الإنفاق 1580- 1830، رسالة ماستر، في تاريخ الجزائر الحديث، إشراف عاشور قويدر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018- 2019، ص 209.

كان قائد العشور يخرج في جولة على كل القبائل ويرافقه الشيوخ لتقدير عدد المساحات المزروعة من قبل القبائل والدواوير وإحصائها من اجل إلزام المزارعون بتقديم العشور وإحصاء فترة جني المحاصيل[1] كان شيوخ قادة القبائل مجبرين على إحصاء عدد الفلاحين أصحاب المحاريث ويسلم نسخة للقابض المتولي بجمع الضرائب وحسب ذلك الإحصاء يعطى الإيصالات لكل فرد' ويعمل على تفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة ولكن عندما يثبت أن الأراضي لم تنتج شيئا. فإن المزارعون يعفون من تلك الضرائب[2]

تسلم النسخة الصحيحة. التذكرة أو الجريدة. إلى جابي العشور الذي يجمع ضرائب العشور حسب ذلك الإحصاء' وهناك طرق أخرى لإحصاء ومعرفة المعلومات التي تخص الإنتاج الزراعي كالاعتماد على الوشايات من قبل بعض الأشخاص أو من خلال تقدير تقريبي عن درجة ذلك' أما إذا حدثت بعض التغيرات طبيعية كقدوم الجراد أو الجفاف وغيرها من المعيقات المؤدية إلى تلف المحصول فقد يدفع في حالة الإنتاج الوافر.

بعد خروج القائد وأعوانه في تاريخ معين لجباية الحبوب المستحقة وجمعها ترفع إلى البايلك[3]

ب. جباية الزكاة:

من المعروف أن الزكاة ضريبة شرعية تؤخذ على الماشية كل سنة لفائدة الدولة، أضحت تؤخذ على قدر إمكانيات أصحاب المواشي ثم ألحقت بها بعض المنتجات النوعية كالعسل، التمر ... وغيرها، لعل هذا التوسع جعلها تعرف بالمواد الأولية، ما أحدث إلتباسا في وضع الزكاة فاتجهت بعض المصادر العربية منها خاصة الفرنسية لقول أن الزكاة ضرائب لم تكن موجودة من الأصل في الجزائر، ألا أن واقع الجباية يثبت أنها حافظت على طبيعتها[4]

يكلف بجمع الزكاة قياد الأوطان ويساعدهم في ذلك فرسان المخزن تحت إشراف الشيخ حيث يتم إحصاء رؤوس الماشية العائدة لكل فرقة أو دشرة، بهدف تحديد قيمة الزكاة[5] كما أن دفع الزكاة يتم على كل دوار بشكل جماعي ومشترك، يتم التشاور بين شيخ الدوار وسكانه،

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 213.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، الموسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص 105.

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 213، 2014.

[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة، المرجع السابق، ص 323-324.

[5] زهراء قانة، نجاة خباشة، المرجع السابق، ص 41.

من أجل التوزيع العادي لكل فرد، يؤجل الدفع أحيانا عند ظهور الأوبئة والمجاعات إلى السنة القادمة. تؤخذ ضرائب الزكاة إلى مراكز البايلك، تباع من قبل عمال خزينة الدولة. في المزاد العمومي وما ينتج عنها من موارد تنقل إلى الباي ثم إلى الداي[1]

ج. الغرامة والمعونة:

تعتبر الغرامة ضريبة مستحدثة عينية أو نقدية حسب الظروف، تعبر عن خضوع القبائل الجبلية والعشائر الصحراوية للسلطة المركزية بالجزائر وممثليها بالمقاطعات وفي الغالب تعرض ضريبتي العشور والزكاة تؤخذ كل سنة.

تتحكم في الغرامة قوة المحلة وطبيعة علاقتهم مع شيوخ القبائل بهذا يختلف مقدارها من حصة إلى أخرى حسب وضع القبائل فالقبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات تفرض عليها الغرامة عن طريق الزويجة[2].

تجمع الغرامة بخروج فرقة الصبابحية[3] والذين يرسلهم الباي إلى قبض الغرامات التي يفرضها على القبائل بقيادة قائد الدين[4] ويقوم القائد بمعونة شيوخ الدواوير بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة كل دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع لتسلم إلى خليفة الباي في شكل غنم، جمال، زبدة، عسل وصوف[5].

تقوم المحلة بمراقبة المناطق الحيوية للأسواق، أو غيرها وكذا المناطق السهلية كالمدية، معسكر، قسنطينة التي تتردد عليها سكان المناطق الجبلية والصحراء لاستبدال ما تحتاجه من بضائع ومصنوعات أو لطلب المراعي الضرورية لقطعانهم في فصل الصيف فعن كل جمل يشترى من السوق يدفعون عنه دورو إسباني واحد وعن كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون خروفا واحد مقابل الحصول على حق الرعي[6].

أما المعونة فتعتبر مساهمة في شكل ضريبة غير محددة الكمية تنخفض في حالات الأمن والسلم ونادرا ما تقدم نقدا، بل تؤخذ غالبا من الإنتاج المتوفر لدى القبائل الملزمين بها[7].

يتم تحصيل المعونة بنفس ضرائب العشور من قبل خوجة المعونة الذي كان يرفع ضرائبه أما إلى مخزن الزرع أو في دار المعونة.

---

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 215-216.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الملكية ...، المرجع السابق، ص 337.

[3] فرقة الصبابحية: الجند الذي يستخدم الخيل في تنقله، يقيمون في الغالب خارج مدينة الجزائر بحوش الآغا ناحية عين الربط، ينظر بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 380.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق ص 216.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق ص 90.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق ص 91.

[7] فلة القشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص 69-70.

كان مختلف الجباة يجبون ضرائبهم المكلفين بها بنفس الطرق، يتعاملون مع شيوخ القبائل لجمع الضرائب وضبط سجلات الضرائب الخاصة بأسماء القبائل والأفراد[1].

2- نظام المحلة:

عرفت الحامية العسكرية التي كانت تجوب الأرياف في الفترة العثمانية بالمحلة[2] من أجل حفظ الأمن والسلام وكذا جباية الضرائب وكانت لها فرسان وجند من مختلف الوظائف[3]، حتى أصبح رؤساء القبائل وفرسانها يجردون الحملات العسكرية لجمع الضرائب في المناطق الخاضعة لهادون الرجوع إلى الدولة الحاكمة، وكأنهم حكام مستقلون.

تخرج المحلة مع كل فصل ربيع وخريف من مراكز البايلك متجهة إلى الأرياف تتقدمها فرقة إنكشارية ويلحق بها فرسان المخزن، إذ هم حلقة الوصل بين السكان والحكومة أخذو صبغة فلاحية وعسكرية وحتى إدارية، مقابل امتيازات ومنافع[4] وقد برهنت هذه الطوائف أثناء المعارك على كفاءتها حتى أصبحت بمثابة العمود الفقري لهذه الحملات[5].

كان يرسل لكل بايلك عدد من الجند فبايلك الشرق 500 جند و200 لبايلك التيطري و300 إلى بايلك الغرب، تغادر المحلة البايلك في شهر أفريل ويرافق كل محلة خليفة الباي في الذهاب والإياب، تختلف مدة كل محلة في مكوثها بالبايلك، فقد كان نشاط محلة بايلك الغرب يستغرق 4 أشهر ونصف، أما محلة الشرق مدتها 6 أشهر نظرا لشساعتها، بينما بايلك التيطري فتتجاوز 4 شهور، تخرج بقيادة الآغا وأعضاء ديوان العسكر ويستلم كل واحد منهم مبلغ المال من الضرائب المستخلصة[6]و قد ذكر الحاج أحمد شريف الزهار في مذكراته عن فترة استخلاص الضرائب في قوله "فأما محلة الغرب فتخرج في أبريل وتقيم

---

[1] توفيق دحماني، النرجع السابق ص 216.

[2] المحلة: هو مصطلح عسكري، وهو الجيش المتحرك داخل البلاد عبر المجال الجغرافي والاجتماعي ثابت خلال مواسم معينة، فكانت تخرج بجمع الضرائب فتدعى موسمية، ة أخرى تنظم عند حدوث ثورات فتدعى استثنائية، ينظر إلى جملية معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه، في التاريخ الحديث، إشراف كمال فيلالي جامعة منتوري قسنطينة 2007- 2008 ص 80.

[3] نفسه ص 80-81.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق ص 206-207

[5] نفسه ص 209

[6] أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، دار الكتاب العربي، ط 1، الجزائر، 2010، ص 32.

أربعة شهور ومحلة التيطيري تخرج في الصيف وتتم ثلاثة شهور ومحلة الشرق تخرج في اليوم الأول من الصيف وتقيم ستة شهور"[1].

نشر عالم النباتات الألماني هابنسيرايت في رحلته على أن القبائل الريفية كانت تغطي احتياجات المحلة ومتطلباتهم في قوله "هذا ومنذ اللحظة التي التحقنا فيها بهذه المحلة لم تعد تشغلنا متطلبات الأكل وغيرها من احتياجات السفر، فسكان تلك الجهات من بربر وعرب كانو يخصوننا بكميات أوفر من الطعام..." [2].

امتنعت بعض القبائل من الرعية عن سد الضرائب خاصة التي تقيم بعيدا على مراكز السلطة. هذا ما جعل جباية الضرائب تتم تحت الضغط والترهيب لعدم استجابة هؤلاء لمطالب العثمانيين، ودفع هذا بالسلطة لتجهيز المحلات لتأديب الممتنعين عن الضرائب وإرغامهم عليها، وفي حالة إبدائهم أية مقاومة أو تهرب من دفع المقادير المالية المستحقة عليهم، مما زاد عمق الهوة بين السكان والحكام[3] حيث حاول بعض الأهالي الهجوم على جباة الضرائب في الشعب الضيقة والجبال لمرورهم هناك وقاموا بقتل عدد كبير من العثمانيون لكنهم يفرون بعد أول طلقة إلى منحدرات الجبال[4].

تركت هذه الهجومات العشوائية آثار سلبية على الأراضي والسكان ما أرغمهم على اللجوء إلى المناطق الجبلية وفي أطراف الصحراء كمحلة محمد باي، الغرب على نواحي الأغواط وعين الماضي1785[5].

المطلب الثاني: طرق جباية الضرائب في المدن:

تختلف جباية الضرائب في المدن عن عمليات جبايتها في الأرياف، هذا حسب طبيعة النشاط المعتمد في كلاهما، أما الريف كما رأينا يعتمد على النشاط الزراعي بدرجة كبيرة، وأما المدن تهتم بالنشاط الحرفي والتجارة وغيرها من الأنشطة الموجودة بها. فقد تحصل بعض القاطنين على امتيازات ووظائف ذات انتماء مهني وجماعات ذات انتساب عرقي جعل الدولة تنظر لهم على أنهم جماعات من الموظفين والتجار والحرفيين في المدن على غيرهم من الجماعات[6].

---

[1] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق ص 35-36.

[2] ج، او، هابنسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)ترجمة ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس ص 58.

[3] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 32.

[4] جيمس ويلسون ستيفن، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، ترجمة علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007 ص 176.

[5] محمد الخداري، المرجع السابق ص 32.

[6] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابقن ص 35.

هذا التصنيف كان يحمي الامتيازات الاقتصادية والمكاسب المادية للطوائف المحظوظة، ما جعل بعض الفئات كالأندلسيين واليهود الكراغلة وغيرهم يحافظ على تمايزهم العرقي طيلة العهد العثماني[1].

تختص الجباية في المدن بأصحاب المهن والحرف والتجار وأفراد الوظائف والنقابات المهنية، فقد كان أصحاب الدكاكين التجارية والمحال الصناعية يدفعون رسوما يقوم عادة باستخلاصها الشواش تحت مراقبة شيوخ البلد، كانت الالنقابات المهنية تدفع مغارمها عن طريق أمنائها فمثلا اليهود كانت جزيتهم تقدر ب8000 قرشا سنويا بالجزائر[2].

تختص بجباية الضرائب في المدن الحاميات العسكرية ما يدعي بالنوبة وهي مشكلة من انكشاريين، كان نظامها محكما، وقد وزعت الإنكشارية قوات من البومجية[3] وعلى رأسها "باش بومجي" وقوات أخرى من المدفعية وكانوا أما أتراكا أو كراغلة على رأس كل نوبة آغا يساعده نائب وهو "كايا" وبعض الأعضاء شكلو ديوانا للنوبة وقد استخلصوا الضرائب من ضيفة دار السلطان التي كانت تدفع إلى أيدي الآغا في فترة تغير النوبة[4]

توجد العديد من النوبات الأساسية في الجزائر منها:

- نوبة وهران 10 سفرات (أو خيمات) تحتوي على 156 رجل.
- نوبة مستغانم 5 خيمات تشتمل 78 رجل.
- نوبة تلمسان تضم 76 رجل في 5 سفرات.

وأخرى في معسكر 3 خيمات تشمل 42 رجل، ثم ازدادت هذه السفرات في سنة 1830 وأصبحت حسب معلومات مستخرجة من أحد سجلات البايلك المخصص للقوات العثمانية نوبة وهران 1300 تركي وتلمسان 1300 تركي و738 كرغلي أما مستغانم 1300 تركي و694 كرغلي، ونوبات معسكر والقلعة ومليانة تحتوي على 1300 تركي و779 كرغلي[5].

---

[1] نفسه، ص 35.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، الغرب) من القرنين العاشرّ إلى الرابع الهجري، قسم التاريخ، جامعة الكويت، الحولية 31، 2010، ص 23.

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق ص 229.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، الغرب) من القرنين العاشرّ إلى الرابع الهجري، المرجع السابق، ص 229.

[5] نفسه ص 230.

يجدر بنا الإشارة إلى طريقة أخرى لجباية الضرائب وهي جمع الدنوش، تساهم فيها قياد البايلكات بكميات معتبرة من الأموال والثروات منها ما يذهب إلى خزينة الدولة ومنها ما يحظى له موظفو الايالة في شكل هدايا عتبة ونقدية يتكلف الباي بتقديمها شخصيا مرة كل 3 سنوات تأتي القوافل إلى ضواحي الجزائر يستقبلها آغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين ويصحبوا الباي إلى قصر الداي فينال كل موظف نصيبه من تلك الدنوش[1].

هذا ما وصفه بن عودة المزاري في قوله "للباي شرط في الدخول للجزائر في كل ثلاثة سنوات أن لم يكن به عذر من مرض وونحوه إلا بعث خليفتة الأول وهو خليفة الشرق عوضا عنه ويسمى هذا الدخول بالدنوش وسببه في كل ثلاث سنوات الإعطاء لمال الدولة بيد الخزناجي ويوم دخوله يقع مهرجان عظيم بالجزائر تخرج فيه أكثر الناس من البلاد لملاقاته[2]

نستخلص من دراسة نظام الجباية أن الإدارة تميزت بالمرونة، راعت ظروف السكان حيث فتحت معهم أبواب التفاوض حول قيمة الضرائب، ومن جهة أخرى تميزت بالصرامة في تطبيق قوانين الخاصة بالضرائب في حال تم تجاوز القوانين إلا أن هذا الأخيرة في جمع الضرائب لم يحترم وظلت فيه تجاوزات.

أن العيب ليس في النظام الضريبي بل كان في الموظفين الساهرين على تطبيقه وقد كان لهذا السلوك انعكاسات سلبية على أساليب التسيير، مما حرم الخزينة جزء من الموارد المالية المعتبرة، حالت هذه العوامل على تحقيق العدالة الاجتماعية مما أثارت غضب بعض الفئات الاجتماعية التي تحملت عبئ النظام الضريبي، فنشب التوتر بين الحكام والمحكومين أدى إلى نشوب العنف [3].

[1] المزاري بن عودة، طلوع سعد السعودي في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تحقيق يحي بوعزيز، جزء الأول، دار الغرب الإسلامي ص 273.

[2] المزاري بن عودة، طلوع سعد السعودي في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، المرجع السابق، ص 273.

[3] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1514- 1830، رسالة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 161-160.

الفصل الثاني:
إنعكاسات عمليات جباية الضرائب على المجتمع في أواخر العهد العثماني

المبحث الأول: تأثير عمليات جمع الضرائب على الحياة الاقتصادية

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تدهورا شديدا في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ثقل الضرائب والرسوم، التي أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري فقد كان للنظام الضريبي المطبق في هذه الفترة أثر كبير على الجانب الاقتصادي وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: أثرها على الزراعة:

لقد كانت الزراعة من القطاعات التي اعتمد عليها الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، وذلك راجع لاتساع الأراضي الزراعية، وخصوبة التربة، واعتدال المناخ، كما سمح تنوع التضاريس، بتنوع الغطاء النباتي، والمحاصيل الزراعية، بالرغم من ذلك فإن قطاع الزراعة في الفترة الأخيرة من التواجد العثماني في الجزائر قد واجه عدة صعوبات أدت إلى عرقلة نموه وتطوره ومن أبرز هذه الصعوبات نذكر:[1]

السياسة الضريبية:

إن انخفاض موارد البلاد الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى أدى إلى ارتفاع قيمة الضرائب المقررة على الفلاحين من طرف الدولة اعتقادا منها أن هذا الإجراء يعوض لها ما فقدته القطاعات الأخرى، فأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ، مما جعلهم يتخلون عن أراضيهم الزراعية وينسحبون إلى الجبال والصحاري، فارين من جباة الضرائب، وهذا ما أدى إلى انتشار الفقر في أراضي كانت من أغلى وأخصب الأراضي، وأصبحت مهجورة وجرداء[2] حيث يذكر سيمون بفايفر أن العرب البدو كانوا يفرون إلى الصحراء بسبب غارات اللصوص الباي وولاة الداي الذين كانوا رغم ذلك يدفعون لهم إتاوات سنوية إلا أنهم إبتزو أموالهم وأحذو قطعانهم بالتهديد والوعيد[3]

وبالإضافة ذلك فإن الضرائب لم تكن محددة أو موحدة جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وكيفية استخلاصها، فرغم المرونة والفعالية التي حاول الحكام الأخذ بها فيما يخص بالإجراءات الجبائية، إلا أنها ظلت في أساسها تخضع لاعتبارات خاصة، فهي تقوم على

[1] ارزقي شونيام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص56-60

[2] نفسه، ص60

[3] بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تأبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009، ص137

حسن المعاملة ومنح الامتيازات للمتعاملين مع السلطة من مرابطين وشيوخ القبائل وأفراد قبائل المخزن[1]، في الوقت الذي ترغم فيه الجماعات الرعية والفلاحون الأجراء "الخماسون" على تقديم الضرائب المختلفة، والقيام بأعمال شاقة دو نيل ما يترتب عن ذلك من حقول وإعفاءات[2].

كما كان لثقل المطالب النقدية والعينية وتجريد الحملات واستعمال فرسان المخزن لجمع الضرائب أثر واضح في نفور السكان عن خدمة الأرض حيث تحول أغلب السكان القبائل إلى حياة الترحل، وأصبحوا يمارسون زراعة غير مستقرة، كما أدى ذلك أيضا إلى إعلان التمرد والعصيان الذي انجرت عنه حملات عسكرية ما زادت من شقاء وحرمان الفلاحين، حيث أن هذه الأعمال الحربية كثيرا ما تسببت في حرق المحاصيل الفلاحية وإتلاف المواشي وقتل السكان[3].

كما أدت الضرائب الزراعية أيضا، إلى اختلال في النشاط الاقتصادي حيث تمثل ذلك في، اختفاء مساحات شاسعة من أراضي القبيلة، وخاصة بجنوب مقاطعة التيطري، وأصبحت مجالا للتنقل الموسمي لقطعان المواشي، في الوقت الذي أصبحت فيه الجهات الجبلية الصعبة القليلة الموارد، مناطق كثافة مرتفعة بالنسبة للسهول الخصبة التي أصبحت هي أيضا مناطق طرد بشرى بفعل، ثقل الضرائب وتهديد قبائل المخزن المتعاملة مع الدولة واستحواذ الحكام على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب، وهذا ما أدى إلى تناقص في كمية الإنتاج وضألة مردود الضرائب وزيادة العداوة بين السكان والسلطة[4].

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد كانت متوفرة، لكنها كانت تواجه بعض المشاكل والتي تمثلت في، الجفاف والمعرفة القبلية بالعناية بالحيوانات مما أدى إلى الإضرار بها، واختفائها

[1] قبائل المخزن: وهي القبائل المكلفة بمراقبة السكان الخاضعين" الرغبة" وضمان نفوذ الدوة في أوساط سكان الأرياف، ينظر: ناصر الدين سعيدوني الدين، الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، ع4، 1992، ص219

[2] نصر الدين سعيدوني، الضرائب الزرعية، المرجع السابق، ص 219.

[3] فلة القشاعي، النظام الضريبي، المرجع السابق، ص 121.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الضرائب الزراعية، المرجع السابق، ص220

أحيانا، وبالإضافة إلى الجفاف والأمراض، كانت هناك الحروب القبلية ضد الحكم العثماني التي كثيرا ما تسببت في ضياع قطعان الماشية[1].

وأثرت الاضطرابات الداخلية أيضا بشكل كبير على التعامل بين السكان، حيث أدت إلى وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التلال مما أضر بالحالة الاقتصادية العامة[2]. وأدت كذلك إلى تكاثر الفتن، واشتداد الأهوال التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض، ونتج عن هذه الأزمة قلة الحبوب في السوق وارتفاع الأسعار، ارتفاعا فاحشا حتى بيع الصاع الواحد من البر بخمسة عشر ريالا من سكة ذلك الوقت، وبيع الصاع من الشعير سبعة ريالات وذلك راجع لقلة العرض وكثرة الطلب على الحبوب[3].

أما نظام الجباية في هذا العهد، فلم يكن يطبق نظام العشور كما ينص عليه علماء الفقه، بل كان الحكام يعتمدون على تطبيق مبدأ الزويجة وعلى هذا الأساس نحدد كمية المحاصيل ونوعيتها التي تفرض عليها الزكاة وهذه التقديرات لا يراعي فيها كميات التساقط والجفاف والعوامل الطبيعية الأخرى المؤثرة في الإنتاج[1]

ومن الآثار الاقتصادية البارزة، هو أنه ماكان يتم تحصيله من الضرائب المهمة، لم تكون تنفق للتخفيف من بؤس السكان، أو للتقليل من خطر الأوبئة والمجاعات، أو لشق الطرق وو ضع قواعد لصناعة قومية، أو لتحسين الزراعة، أو لإعداد جيوش لمقاومة الغازة والاحتلال الأوروبي، بل كان يتم إنفاقها على حياة البذخ في قصور الباي والداي، وعلى الجيش وقواده، كما يذهب الجزء الأكبر منهما 5 هدايا للشركات اليهودية، ومختلف الوسطاء التجاريين وغيرهم[2].

كما أنه في الظروف الصعبة والأوقات الحرجة كانت المحلة ترفع لمدة طويلة من أجل إستخلاص الضرائب ومعاقبة الممتعين، كما أنها كانت تأخذ شكل حملة عسكرية الغرض منها توسيع نفوذ البايلك وإخضاع المناطق النائية بالجهات الصحراوية، مثل حملة صالح باي قسنطينة عام 1788، وحملة محمد الكبير باي الغرب 1785 بنواحي الأغواط وعين

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص153

[2] نفسه، ص153

[3] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، 13

ماضي، وكانت هذه الحملات تخلف دمارا كبيرا بالأرياف وأثرت بشكل سلبي على اقتصاد البلاد آنذاك وأدت إلى تحول السكان إلى نمط البداوة والتنقل[3]

المطلب الثاني: أثرها على التجارة:

لقد كان النظام الضريبي يتحكم في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق الإجراءات المالية المتبعة في المعاملات التجارية وهذا ما يتضح في نظام الاحتكار الذي كان يمارسه البايليك للإشراف على قطاعات الإنتاج الرئيسية، وللرغبة في الحصول على الفوائد الوفيرة[4] وهذا ما أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة في البلد قضاءا مبرما[5]. أي أنه أثر بشكل كبير على التجارة الداخلية والخارجية، أو بالأحرى مختلف القطاعات الاقتصادية، ومما لاشك فيه أن الجزائر كانت تهدف من وراء هذا النظام الاحتكاري إلى ضمان معيشة المواطنين، وحماية اقتصادها من الاستغلال الأجنبي، ولكن يبدو أنها لم تحقق هذا الهدف، إذ أن معظم الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام كانت تذهب إلى التجار اليهود والشركات الأجنبية[6].

كما تعتبر الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضت على المحلات التجارية والأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلت مسار الحركة التجارية، حيث نجد أن عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية قد انخفض بسبب الضرائب التي فرضتها الدولة على أصحابها، إذ لا يسمح للقوافل بالدخول إلى مدينة وهران، إلا إذا دفع أصحابها 30 ألف بوجو، على شكل هدايا، كما أن الباي الوحيد الذي يتمتع بحق شراء بضائعهم، وذلك طبقا للاحتكار الذي أقرته الإيالة،[7] حيث أصبح هذا الاحتكار يساير النظام الضريبي، ويتكيف معه نظرا للاقتصاد السائد، والقائم على تصدير المواد الأولية واستيراد الأشياء المصنعة، أو غير المتوفرة في البلاد، حتى ان الفلاحين انصرفوا عن استغلال الأرض، وصار أغلبهم لا ينتج إلا للاستهلاك المحلي[8].

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، 24

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 389-390

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص65.

[4] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص295

[5] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824) مقر، إسماعيل الربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1982

[6] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني، المرجع السابق، ص74

[7] نفسه، ص73

[8] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص395

ويذكر وليام شالر في مذكراته، ان الضرائب لم تكون هي وحدها سبب في تذمر السكان من الحكم العثماني[1]، لكن أخطر ما كان يشتكي منه الأهالي ويتذمر منه، هو ذلك الخطر الذي فرضته حكومة الأتراك على تصدير منتجات الأرض والصناعة إلى الخارج، في حين انها إذا أزالت الحكومة الجديدة هذه القيود فسوف تضمن لها ولاء جميع القبائل الإفريقية، وفي نفس الوقت، تحقق الرخاء والثروة للبلاد[2].

كما نجد أن احتكار اليهوديين بكري وبوشناق للتجارة بالشرق الجزائري أدى إلى ارتفاع الأسعار وانتشار المجاعة وذلك في عهد الداي مصطفى باشا[3]. فعم السخط والتذمر في أواسط الرأي العام الذي حمل الداي مصطفى باشا مسؤولية هذا الموضوع واتهمه بالتواطىء مع ليهوديين باقتسام أرباح التجارة في القمح معهما[4].

أما عن النشاطات التي مارسها اليهود، فيمكن القول أنهم قاموا بممارسة جميع فروع التجارة واحتكروا السمسرة وأعمال المصارف واحتكروا صناعة الذهب والفضة، فكان أغلب صناع المصاغ يهودا حيث أنهم يمتلكون سوقا لصناعة الجواهر الخاصة بهم، عرف " بصاغة اليهود"[5].

كما كان يهود الجزائر، بحكم مكانتهم لدى الداي، يضغطون عليه فيطلب من السلطات الفرنسية أن تمنع الجزائريين من أن ينشؤا محلات تجارية في موانئها، فهذه التصرفات هي التي جعلت الجزائريين يتركون هذا النوع من التجارة الخارجية بين أيدي الأجانب الذين لا تهمهم سوى كثرة الأرباح، مما ادى إلى انخفاض أسعار المواد المصدرة، وارتفاع أسعار المواد المستوردة ونتج عن ذلك انخفاض مستوى الحياة في الجزائر بصفة عامة.[6]

ومنه يمكننا أن نستنتج أن السياسة الضريبية التي كانت مفروضة على التجار ونظام الاحتكار الذي كان معتمدا آنذاك يعتبران من أبرز العوامل التي أثرت على التجارة الخارجية والداخلية للإيالة الجزائرية.

---

[1] نفسه، ص395

[2] وليام شالر، المرجع السابق، ص192

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري، المرجع السابق ص ص 11-188

[4] زهراء قانة ونجاة جناشة، السياسة الضريبية في الجزائر، المرجع اسابق، ص55

[5] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر 1700-1800، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، اشراف مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص ص 303.

[6] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 84.

المطلب الثالث: أثرها على الصناعات والحرف

إن الصناعة هي الأخرى تعرضت إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة، فلما كانت الصناعة تعتمد على الانتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، فقد كان للتدهور الذي أصاب الانتاج الزراعي والحيواني انعكاسات مباشرة على القطاع الصناعي. [1] أي أنه عندما قل الإنتاج الزراعي والحيواني، اضطرت الصناعة الجزائرية إلى رفع أسعار بضائعها لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها، [2] وهذا ما جعل الصناع يعانون من صعوبة الحصول على الموارد القليلة المتوفرة في الأسواق. [3]

ومن أهم العوامل التي أضعفت الصناعة أيضا هي استيراد المصنوعات الأجنبية التي تنافس مثيلتها المحلية، فقد ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية من جهة، وعدم انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية من جهة اخرى، كما تستنتج من سلوك بعض الحكام أيضا أنهم كانوا يشجعون الاستيراد الخارجي، حتى أصبحت بعض المدن الجزائرية مستودعا لبضائع التجار الأجانب، كما أصبحت المنتوجات الأجنبية أكثر توفرا وشيوعا في الأسواق الجزائرية، فهي تستورد بكميات كبيرة مقابل تصدير الإنتاج الوطني الفلاحي والحيواني. [4]

ومما يلاحظ أيضا أن النشاط الصناعي كان قد تراجع وتناقص كما وكيفا، وهذا راجع لعدة أسباب تمثلت في ازدياد المطالب المخزنية ورسوم الضرائب، التي كانت تفرض على أمناء الحرف والصناع في بعض الأحيان تزويد البايلك دون مقابل. [5]

ويضاف إلى هذا، أن النظام الضريبي، حال دون تطور العمران، ودون ازدهار الفنون والصناعات الحرفية، ثم ان انتشار أسلوب الترحال جعل المصنوعات اليدوية في المدن، تفقد أسواقا مهمة، كما أن الحروب مع دول أوربا، عرقلت هي الاخرى تصديرها إلى الخارج بكيفية منتظمة. [1]

ويضاف إلى ذلك أيضا أن الأندلسيين كانوا يقومون بممارسة المصنوعات المهمة في كامل بلاد المغرب، حيث أنهم لم يبقى لهم في الجزائر إلا الأسواق المحلية، والتي أثرت

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني، المرجع السابق، ص 63.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 34.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 63.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 36.

[5] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 394.

عليها كثرة الضرائب، وهو ما أثر كذلك على مستوى المصنوعات الحرفية لأن انعدام الامن، أو نقص الأسواق الواسعة حال دون تطور تلك الصناعات، فأصبح هم أصحابها تخفيض التكاليف، لذلك انحط مستواها وأصبحت تمارس في بعض المدن فقط دون غيرها، كما أن المواد أيضا كانت تزداد غلاء بالمكوس التي كان التجار يحسبونها على سلعهم وبضائعهم.[2]

ونستنتج في الأخير أن اهم العوامل التي عرقلت قيام صناعات حقيقية في الجزائر العثمانية في مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن، تمثلت في المنافسة الأجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي والاكثار من الضرائب وتحكم النقابات في الصناع، وذلك رغم توفر المادة الأولية والخبرة الضرورية لهذه المصنوعات في الجزائر.[3]

المبحث الثاني: تأثير عمليات جباية الضرائب على الحياة الاجتماعية والسياسية

المطلب الأول: تأثيرها على تصنيف السكان

لقد أثرت السياسة الجبائية لجمع الضرائب على تصنيف السكان، خاصة بعد أن زاد نظامها تعقيدا وثقلا على كاهل سكان الأرياف وتعدد طرق جمعها ودفعها[4]، إذ جمع بين سكان الريف والسلطة العثمانية الوضع الاقتصادي، والتطور السياسي ولا يتعدى ذلك ما جعلها علاقة محدودة.

اتسمت علاقة الإدارة العثمانية مع بعض القبائل كقبائل المخزن التي كانت أشبه بالذراع الأيمن لها، بفضل الخدمات التي عملت على تقديمها من الناحية العسكرية وكذا الإدارية على أنها تحظى بامتيازات كالإعفاء من الضرائب اللازمة على سكان الريف عدا الضرائب الشرعية إضافة إلى تدعيم حكمها ونفوذها.[5]

لم تكن الضرائب الشرعية على قبائل المخزن قاعدة عامة ولا حكما شاملا، ففي أواخر العهد العثماني طرأت عدة استثناءات وأصبح لزاما على قبائل المخزن ان تساهم بقسط من الواجبات المالية المعتبرة وهذه المساهمات لا تنقص من واقع امتيازاتهم شيء، لم تتعدى هذه

---

[1] المرجع نفسه، ص 394.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 394-395.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 36.

[4] بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 323.

[5] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 206-207.

الامتيازات تقديم حصان وبعض الخرفان، على غرار ما كان يلزم به قبائل الرعية إذ انهكت بالضرائب فكانت تقدم 115 فرنك سنويا تتم في شكل مبالغ نقدية، زيادة على العشور والزكاة، ما زاد في اضعاف الطاقة الانتاجية للأرياف خاصة بيع المحاصيل بثمن بخس لسد ما لزمهم من ضرائب اضافة إلى نظرة النفور من قبائل الرعية لقبائل المخزن وسكان الحضر بسبب الاستعلاء الذي كان لدى هذه القبائل.[1]

أدى اقتطاع الضرائب إلى ثراء بعض القبائل على حساب البعض الآخر، ما شكل وسيلة للتميز الاجتماعي بين القبائل وسكان المدن والأرياف في الوقت الذي كان سكان المدن لا يدفعون موارد مالية على ملكياتهم العقارية إلا ضرائب زهيدة [2]، إذ تقوم استخلاص الضرائب في طرائف المدن على مبدأ التفاضل في الامتيازات، إذ تحتل الطائفة التركية المكانة المفضلة، أما الالتزام بالخدمات كان يقع على عاتق فئات الحظر الاخرى (البرانيون، العبيد، الأسرى) وأما الأندلسيون واليهود فحافظوا على امتيازاتهم مقابل اتمام المهام الموكلة إليهم، والقبائل الريفية فخضعت لحكم عشائر المخزن وتبعية جماعات الرعية [3]، اذ كان سكان الأرياف يدفعون موارد مالية أكثر.

أثر النظام الضريبي على الوضع الديمغرافي، إذا غزا تناقص السكان من جهة الحملات التي شنت عن السكان بسبب جباية الضرائب [4]، ومن جهة أخرى اخطار الأوبئة وموجة الأمراض التي تعرضت لها الجزائر في أواخر القرن 18، فوباء الطاعون ظهر في عام 1552 واشتد هذا الوباء عام 1792 وعام 1817 مما أدى إلى هلاك عدد كبير من الأهالي إذ قدر عدد الضحايا بـ 20 ألف ضحية ما أثر على جميع ميادين الحياة خاصة الأوضاع الاقتصادية إضافة إلى الصراعات الداخلية التي راح فيها عدد كبير من المدنيين وكذا العسكريين وهذا الوضع أدى إلى انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي، مما تسبب في ارتفاع الأسعار والسلع وكان ذلك على حساب مستوى معيشة السكان. [5]

[1] نفسه، ص 215.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 397.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب، المرجع السابق، ص 64.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 398.

[5] زهراء قانة، خياشة نجاة، المرجع السابق، ص 57.

المطلب الثاني: تأثير عمليات جمع الضرائب على الزعمات المحلية

1- على الزعمات الدينية:

لقد كانت علاقة الحكام العثمانيين بالسياسة الدينية يعود إلى عهد خير الدين، إذ عمل العثمانيون على استغلال الأفكار السياسية والدينية السائدة بشمال إفريقيا محاولين التعامل مع وضعية البلاد الدينية يذكر حمدان خوجة أن العثمانيين منحو الثقة المطلقة لرجال الدين والمرابطين [1] في قوله : " لم يكتف الأتراك بان فرضوا على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين، وانما صاروا يقدمون لهم أكبر الامتيازات وأثمنها، وصارت أماكن سكناهم وضرائحهم، بعد الموت مقدسة كما أن القانون لا يمس من لجأ إليهم، كانت هذه احدى الوسائل التي استعملها الأتراك لاكتساب ود العرب والبربر".[2]

يرجع التقارب الموجود بين السلطة ورجال الدين عاملين أساسيين هما العقيدة المشتركة والخطر الخارجي، الذي كان يهدد الجزائر من بداية العهد العثماني، ما جعل لهم مكانة مرموقة في المجتمع، فأصبحوا يمثلون الوسط بين العثمانيين والقبائل شبه مستقلة في المناطق الجبلية.[3]

اضافة إلى أن العلاقة بين الطرق الصوفية والعثمانيين كانت معهودة منذ دخولهم، إذ عملوا على تقديس الطريقة البكداشية التي اتخذها الانكشارية من زعيمها حاجي بكداش، لهذا تعامل العثمانيون مع الطرق الصوفية بصدر رحب وينظرون لهم نظر العبد إلى سيده وكانت النتيجة التي ترتبت على هذه السياسة زيادة الزوايا في جهات الإيالة.[4]

ساعدت قبائل المخزن الحكام العثمانيين في استمرار حكمهم وتقريبهم من شيوخ الزوايا والمرابطين لنفوذهم الديني وقوتهم المادية وأغلبهم تولوا زعامة القبائل التي غلب عليها الطابع الروحي، واصدار الحكام فرمانات التولية مقابل جمع الضرائب من الدواوير والعشائر التابعة لهم، واعتبروا الوساطة بين السلطة والسكان، كما استفاد العثمانيون من

---

[1] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 32.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 72-73.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني، المرجع السابق، ص 37.

[4] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر الحديث، ط1ن دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 27-28.

المرابطين من نفوذهم الروحي والمادي وتميزت العلاقة بينهما بالمجاملة فكانت الروابط بينهم واهية.[1]

كان التحالف العثماني المرابطي يتغير حسب الأشخاص والمناطق، اذ كان دور المرابطين مهمتين الاولى المصالحة والتحكيم بين القبائل والثانية الوساطة بين السلطة والأهالي، استمر هذا التحالف من نهاية القرن 16 إلى بداية القرن 18، وتلاشى التحالف سبب ابتعاد المرابطين عن دينهم وأهدافهم المنشودة، اضافة إلى التطور الداخلي للطرق الصوفية وكذا محاولة العثمانيون طرد التواجد الإسباني في السواحل الغربية للجزائر.[2]

تغيرت الظروف الدولية والأوضاع المحلية، فمد العثمانيون أنظارهم إلى داخل البلاد لإيجاد مصادر الدخل، وازداد التوتر في علاقة الحكام ورجال الزوايا الذين زاد التحامهم بأهالي الريف، مدافعين عن مصالحهم، حتى أصبحت العلاقة يعتريها الفتور والتوتر في بعض الأحيان صفة العداد والصراع[3]، إذ كانت بداية القرن 19 محطة اضطرابات سياسية خاصة الثورات الداخلية يلفت خطورتها تهديد الوجود العثماني إضافة إلى تدهور النظام الانكشاري ما مثل عاملا سلبيا في الحياة السياسة والاجتماعية ومن بين الثورات والانتفاضات ما يلي:[4]

1-1- ثورة ابن الأحرش 1804:

لقد كان الريف الجزائري منذ القدم اكثر المناطق التي دفعت الضريبة، وكنتيجة لاجحاف الضرائب والتنكيل المستمر الذي تعرض له المجتمع جراء المحلة فلم يجد الريفيون في التعبير عن غضبهم سبيلا سوى التمرد والعصيان والالتفاف حول أول متزعم لهم كائنا من كان، وتفجير ثورتهم آملين في التخلص من اذلال ودفع الاتاوات من طرف العثمانيين التي باتت خطرا دائما يهدد اقتصادهم ويزيد من شقائهم[5].

[1] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 28-29.

[2] نفسه، ص 34.

[3] زهراء قافة، نجاة خباشة، المرجع السابق، ص 58.

[4] عائشة ذباح، الحياة الثقافية والدينية في الجزائر على عهد الدايات، أطروحة دكتوراء، في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2017-2018، ص 309.

[5] جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص 86.

كانت ثورة ابن الأحرش [1] من اخطر التمردات التي حدثت في مقاطعة قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي، كاد أن يقضي على بايلك الشرق، دامت ثلاثة سنوات متتالية، دخل ابن الأحرش إلى الجزائر عن طريق الحجيج وذاع صيته بعد واقعة الحملة الفرنسية على مصر فقاتل ضد جيوش بونابرت [2] ثم رجع إلى تونس، بعد استدعاء أمير تونس حمودة باشا وسوس له بأن رجل مثله شجاع يجب أن يذهب إلى ملك الترك بالجزائر وينزعه من أيديهم، والعرب يتبعونه لكثرة ظلمهم من الاتراك. [3]

ثم دخل إلى الجزائر واستقر في قسنطينة ثم إلى جيجل وجذب إليه الناس فازدادت شهرته وأصبح يتحكم في جمع الضرائب وعين له مساعدا ، وأتى قبائل الأرياف وادعى أنه صاحب علم فنصروه. [4]

يمكن ارجاع أسباب ثورة ابن الأحرش حسب ما ذكر سعيدوني إلى ما يلي:

1- عدم تمكن الطريقة الدرقاوية ايجاد انصار لها بالشرق ما سمح لابن الأحرش أن يكون هو الشخصية المتسمة بالقوة الروحية والتي تمكنه من بسط نفوذه بعد ذياع صيته.

2- استعداد السكان للثورة نتيجة التنكيل الذي شهدوه من طرف الحكام في المحلات العسكرية التي تجمع الضرائب وتعاقب العصاة بأسلوب قمعي عسكري. [5]

3- انتهاج البايلك سياسة الترهيب والترغيب مع شيوخ الزوايا من اجل التنصل من ابن الأحرش واعلان الولاء إلى السلطة ومحاولة اخماد حركات ابن الأحرش والتقليل من اتباعه مقابل الامتيازات وتعرض أتباعه إلى العقاب من طرف الحكام.

---

[1] ابن الأحرش: هو فتى مغربي الأصل مالكي المذهب درقاوي الطريقة النسب جاء إلى الجزائر على أنه المهدي المنتظر صاحب شعوذة وحيل نصره الناس وعقدوا له البيعة.

ينظر في كتاب: محمد بن يوسف الزياني، دليل الجيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق، المهدي بوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 271.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 28.

[3] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 85.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 195.

[5] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 287.

4- نفور سكان المدن من ابن الأحرش ومعاداة شيوخ القبائل له لاختلاف مصالحهم، وانعدام الصلة بين أهل المدينة والريف واعتبار سكان المدن مجرد عيون للسلطة الحاكمة ما جعلهم يلتفون بالثورة، أما شيوخ القبائل فانضموا إلى صفوف الحكام معتبرين أن ابن الأحرش منافس خطير يعرض مكانتهم وصيتهم للاضمحلال. [1]

جمع ابن الاحرش أتباعه الذين صدقو خوارقه الباهتة ونزل بهم إلى قسنطينة قاصدا الاستيلاء عليها[2]، كان الباي غائبا عنها يجمع مطالب المصيف بنواحي سطيف ولم يصله الخبر إلا بعد نزوله البلد، بدأت حركة ابن الأحرش بمنطقة واد الزهور كسب مساندين[3] هناك وقد وصف أحمد شريف الزهار الواقعة في قوله: " وأما ابن الأحرش فإنه عندما سمع بخروج الباي عثمان في طلبه ذهب إلى ناحية واد الزهور وأقام بين تلك القبائل وخمدت نار الفتنة، وأذعن العرب للطاعة، ووقعت العافية ورجع لقسنطينة، وعندما أتى فصل الربيع امره الأمير بالدنوش فقدم الجزائر كما هي العادة، ولما رجع لقسنطينة واستراح أياما خرج إلى واد الزهور لقتال ابن الأحرض، فعندما وصل قريبا من نزل في أرض هنالك بين الجبال، وخيمت المحلة وابتدأ القتال مع ابن الأحرش ومن معه من القبائل فاطلق هؤلاء الماء على تلك الأرض التي بها المحلة فصارت مثل السبخة، حتى ابتلعت رجل الخيل إلى البوادر، الرجال الى الركبة ثم حملوا وقاتلوا الباي ومن معه ولم ينجى منهم إلا القليل، أخذوا تلك المحلة وغنموا منها أموالا لا تحصى .... ثم ان ابن الأحرش بعد قتل الداي عثمان وأخذ امواله وآلات حربية، جمع القبائل وكاتب العرب، وقصد مدينة قسنطينة وأصبح يقاتل عند بابها. [4]

ولما بلغ الأمير خبر موت عثمان باي الشرق فجهز محلة ضد ابن الأحرش وضيق على البلاد، هرب إلى الناحية الشرقية ابن الشريف الثائر بها وانطفئت نار الفتنة من الناحية الشرقية.

نتج عن هذه الثورة انعكاسات سلبية أثرت على الوضع العام للبلاد فقد قلت الموارد الزراعية كالحبوب، المجاعة، اضافة إلى هلع الرعية بعد موت الباي وانتشار النهب والفساد وانعدام الحراثة في ذلك العام وقد أشرف الضعفاء على الهلاك ما اضطرهم إلى هجرة

[1] نفسه، ص 288-289-290.

[2] صالح العنتري، المصدر السابق، ص 29.

[3] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 128.

[4] احمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 86.

منازلهم، إضافة إلى غلاء وارتفاع الأسعار مما أضعف نفوذ البايلك في الأرياف واقتنع سكانها بإمكانية الثورة.[1]

1-2- الثورة الدرقاوية:

[1] صالح العنتري، المصدر السابق، ص 33-34.

لقد أفلحت سياسة التقارب بين رجال الدين والعثمانيين بالجزائر على المستوى السياسي، بعد العلاقة التي تجسدت في الاحترام والتقدير من طرف الحكام ورجال المتصوفة، ولكن تازمت العلاقة بينهما، خاصة مع التحول الاقتصادي الذي شهدته الإيالة مع نهاية القرن 18 الذي انجر عنه نضوب في موارد الغنائم البحرية التي كانت تدر أرباحا للميزانية العامة من جهة ومضاعفة الحملات العسكرية من جهة اخرى، لارغام القبائل على دفع الضرائب ما أثار حفيظة المرابطين، ومن بين الثورات التي انفجرت ثورة درقاوة. [1]

تنسب الثورة الدرقاوية[2] إلى أحد أتباع العربي الدرقاوي وهو بن الشريف الدرقاوي.[3]

تعود بوادر الثورة إلى عداوة البايات في وهران لرجال التصوف والطرق الدينية بسبب قتل بعض هؤلاء البايات لطائفة الدرقاوية والأمر بالقبض على زعيمها، ففر إلى الصحراء من اجل الاستعداد للثورة.

أعلن الدرقاوي عصيانه على العثمانيين في فرطاسة عام 1805، واشتد الالتحام بين الفريقين، وانهزم فيها العثمانيين وأعوانهم هزيمة نكراء وفرت بقاياهم إلى معسكر ثم إلى وهران، [4] أما الشريف الدرقاوي فبعد انتصاره اخذ طريقه إلى غريس ثم إلى معسكر التي اقتحمها واحتفضها لسلطته بعد أن تغلب على حسن خليفة الباي، واتخذ معسكر عاصمة ومقرا له، ثم اتجه إلى وهران على أمل السيطرة عليها وأخضع سكانها بالقوة وأوقع في سكانها الغيط واحدث مجزرة كبيرة، لكن أهلها استبسلوا الدفاع وردوه على أعقابه مهزوما. [5]

بعد قدم وتولي الباي محمد عثمان المدعو بالمقلش ولاية بايلك الغرب وجد الدرقاوي محاصر لوهران ففتحها وأصبح الناس احرار في دخول المدينة والخروج منها أو عند سماع اهل معسكر أمر وهران ألقوا القبض على نساء الدرقاوي وأبنائه.

---

[1] مسلم بن عبد القادر، انيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 49.

[2] الرقاوية من الطرق الصوفية المعروفة على المستوى المغربي وتنسب إلى شيخها محمد العربي الدرقاوي والتي تستمد أصولها من الطريقة الشاذلية، أقبلت عليها جماهير كبيرة، ينظر إلى صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البراق، بيروت، 2002، ص 230.

[3] بن الشريف الدرقاوي، وهو عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفلتي، درس بزاوية القبطنة لمحي الدين والد الأمير عبد القادر، التحق بالمغرب واتصل بمولاي العربي الدرقاوي وأخذ عنه التصوف وعن شيخه عبد الرحمان الجمل واظهر الصلاح والزهد فمال إليه الناس، ينظر إلى مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 49.

[4] مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص50.

[5] يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 68.

شجع الثورة شيخ الطريقة الدرقاوية مولاي العربي الدرقاوي وطلب من ابن الشريف على مواصلة الثورة ضد العثمانيين والتقى الجمعان في عدة معارك.[1]

واصل بن الشريف حربه ضد العثمانيين بعنف وقساوة واتصل بمختلف القبائل لتحريضهم على الثورة وانضموا إليه، انهزم الدرقاويون هزيمة منكرة، وقد شارك ابن الأحرش إلى الدرقاويين لمحاربة العثمانيين في المقاطعة الوهرانية بعد فشله في قسنطينة.[2]

دام عبد القادر بن الشريف في مشاغباته وثورته على العثمانيين إلى أن قضى عليها نهائيا في اواخر عهد الباي بوكابوس في عام 1809 وهكذا انتهت الثورة الدرقاوية التي دامت للسنوات في المقاطعة الغربية أثرت هذه الثورة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية واستنفاذ الطاقة الحربية التي كانت خير قوة لمدافعة وردع العدو الخارجي.[3]

1-3- الثورة التيجانية 1826

تنسب إلى محمد الكبير التيجاني مؤسس الطريقة التيجانية نشر طريقته في الصحراء وعمد على تأسيس زاوية في كل مكان عمل به، هذا ما أقلق السلطة العثمانية، ولم يمكث أن تعرض للمضايقات من السلطة[4].

وقد زاد نفوذ الطريقة أواخر العهد العثماني، وكان لها أتباع كثيرون في الصحراء وقد ظهر العداء لحكام الإيالة، حيث بدأ ارسال الحملات العسكرية إلى مقر الطريقة بعين ماضي قرب الأغواط منذ 1787 إلى 1827[5]، فقد ثار التيجاني عام 1826 بنحو 600 رجل ودخل معسكر، بلغ الخبر إلى حسن باي فخرج من وهران بجيشه ومخزنه وأخذ يقاتل[6] اهل معسكر واستولى على بعض الجهات ويذكر أحمد شريف[7] الزهار وقائع الحادثة يقول: " وصل إلى غريس وأخذ يقاتل أهل معسكر واستولى على اهل بعض الجهات بعث الباي المال لكبراء الحشم لكي يتخلو عنه، وخرج إليهم من وهران بالقوم وأمر المحلة بان تردفه فأصبح الباي مقاتلا، وفر الحشم عن التيجاني وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه، ولم يبقى معه إلا نحو الثلاثة مائة من أعراب زكور فثبت من معه من الأعراب ثباتا لم يثبته أحد، ... وقاتلوا

[1] سعاد العقاد، المرجع السابق، ص 133-134.

[2] مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 53-54.

[3] نفسه، ص 55.

[4] كامليا دغموش، المرجع السابق، ص 335.

[5] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 24-25.

[6] مسلم، عبد القادر المصدر السابق، ص 56.

[7] المزاري بن عودة، المصدر السابق، ص 357.

قتالا شديدا إلى أن قتلوا عن آخرهم فقطعوا رؤوسهم وفرقوها على المدن لكي يعتبر الناس، وبعثوا رأس الحجاج محمد ولد التيجاني ومن معه إلى الجزائر.[1]

يمكننا أن نستنتج سبب الثورة التيجانية من خلال مراسلة محمد الكبير مع خليفة والد الحاج علي التماسيني حول الموفق الذي يعتزم القيام به وهو الثورة على العثمانيين قال: " كم أثقلوا كواهل فقرائنا وفلاحينا وتجارنا بالغرائم وهم الآن يراقبون قوافلنا ويترصدون سبلنا ظلما وعدوانا".

إن هذه الثورات تدل على تأثير العميق الذي تركه نظام الجبائي العثماني على كل الاهالي.[2]

لقد نجحت حكومة الدايات في اخماد الثورات والانتقام من مفتعيلها واستعادة الأمن وسبب ذلك راجع إلى فقدان الثورات عنصر الانتشار والشمولية والتجاوب الشعبي، غلب عليها الطابع الإقليمي مما سهل على البايات محاصرتها في مهدها والقضاء عليها.[3]

رغم التأثير السلبي لهذه الثورات إلا أنها لم تتمكن من الإحاطة بالحكم المركزي المستقر بمدينة الجزائر وذلك لتعدد الطرق الداعية لها، واختلاف اتجاهات زعمائها وعدم تمكن أي زاوية من بسط نفوذها على كامل البلاد إذ بقيت الرحمانية تسود ببلاد القبائل والتيجانية ترتكز في الصحراء والدرقاوية تتحكم بالجهات الغربية والشاذلية تكون في النواحي القريبة من قسنطينة، إضافة إلى فقد العثمانيون حلفاء كان لهم وزن كبير ودور هام[4] في أواسط الشعية، فبعد ما كان الطرقيون يلعبو الوساطة بين الإدارة والقبائل، أصبحوا في مطلق القرن 19 يدافعون عن الشعب خاصة المناطق الريفية، إذ وجد الطرقيون أنصار

[1] احمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 159-160.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 119.

[3] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 25.

[4] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 25.

ومؤيدين أكثر من تأييد الحكام ويرجع ذلك إلى نفوذهم الروحي خاصة بعد ردع المظالم والاستبداد. [1]

إن العلاقة التي بلغت ذروتها في التردي بين السلطة العثمانية وبين المتصوفة قد ساهمت في تشنج واتساع الهوة ما كافة الرعية خاصة بعد دعم المتصوفة لهم[2]، ولهذا فإن الثورات بغض النظر عن بواعثها الدينية كانت في الواقع رد فعل على سياسة التهميش، لا سيما بعد تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين متطلبات الجهاز الحاكم ومجموعات السكان المتأثرين بالنفوذ الروحي وهنا عبرت القاعدة الشعبية على عدم الرضى عن حكومة الدايات وهذا كثرت الثورات. [3]

2- على الزعمات القبلية:

بعد فتح وهران أصبح الشعب عموما مقسما إلى أربع طبقات، منها طبقتان بارزتان، الطبقة الخاصة وهي ذات امتيازات والمناصب والطبقة العامة المغلوب على أمرها التي ينظر إليها البايلك على انها مصدر جني الاموال. [4]

2-1- قبائل المخزن:

من المعروف أن العثمانيين شكلوا الأقلية التي حكمت الأغلبية في الجزائر وليس بمقدروها السيطرة على كل الأراضي واخضاع جميع القبائل لأن عدد أفرادها جيش قليل وجهازها الإداري غير قادر على توفير عدد كبير فاعتمدوا على قبائل سميت قبائل المخزن، فكانت وسيلة فعالة للحكام العثمانيين للتحكم في باقي سكان الإيالة. [5]

هذه الأخيرة هي عبارة عن تجمعات سكانية لها صبغة فلاحية عسكرية وإدارية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقرها العثمانيون حتى تكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لهم الأرض لتستقر عليها ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة ليألفوا شبه جماعة عسكرية ترتبط بخدمة الحكومة العثمانية. [6]

---

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني، المرجع السابق، ص 57-58.

[2] كاميلية دغموش، المرجع السابق، ص 345-355.

[3] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 26.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 429.

[5] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 37.

[6] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 207.

كإعفائهم من الضرائب التي يلزم بها غيرهم من خدماتهم الإدارية لجباية الضرائب المفروضة عن القبائل الخاضعة لحكم الأتراك ورفعها لخزانة الدولة [1]، إضافة إلى الاستفادة من الغنائم أثناء الحملات والانتفاع من أراضي البايلك وأدوات العمل الفلاحي. [2]

تنقسم قبائل المخزن إلى صنفين كبيرين الدوائر[3] والزمالة[4] مثلت هذه القبائل حوالي 10 إلى 20% من مجموع سكان الجزائر، ما سهل على العثمانيين في الحكم وتسيير البلاد، حيث وفرت هذه القبائل حوالي 30 ألف رجل عند الضرورة وتوزعت على خطين متوازيين، الأول يحاذي سفوح الجبال التل والثاني على تخوم الصحراء لمراقبة القبائل بين هاذين الخطين [5]، فبفضل قبائل المخزن استطاع العثمانيين أن يفرضوا سيطرتهم ومد نفوذهم على الجهات المتباعدة من الإيالة كذلك المحافظة على الحاميات المتمركزة بالقرب من الأسواق المهمة، والحصون الإستراتيجية والمواصلات البحرية، واستخلاص الضرائب واخضاع الثائرين[6] زاد الاعتماد على قبائل المخزن في القرن 17 عندما برهنت أثناء المعارك على كفاءتها وفعاليتها حتى أصبحت بمثابة العمود الفقري لهذه الحملات، وبفعل الدور الذي لعبته قبائل المخزن تعرض الأهالي إلى ضغوط متزايدة تسببت لاتلاف مواردهم وذهب بثرواتهم ودفعتهم إلى الثورات، تلك الانتفاضات رفعت في أغلب الأحيان شعارات دينية وتسترت في كثير من المرات وراء مطالب عشائرية. [7]

بفضل نجاعة العناصر المحلية في بسط نفوذ السلطة التركية بالأرياف تكتف الاعتماد عليها بل أصبحت خلال القرن 18 نفوذ الدولة يقاس بمدى قوة القبائل المخزنية وتعزيزها للجيش العثماني وكذا سلطة البايلك.

---

[1] ابن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 39.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 366.

[3] الدوابر: جمع دائرة وهي تجمع سكاني يحكمه قائد يوفر الجنود أثناء الحرب وتشمل القبائل العربية والأمازيغية، مهمتها المشاركة في الحروب والحفاظ على الأمن ويطلق عليها اسم قبائل المخزن، ينظر في محمد الخداري، ص 27.

[4] الزمالة: تشبه تقريبا الدائرة، لكن عددها أكبر وهي مخصصة للحرب فقط يستند قيادتها للآغا وهي عبارة عن فرقة مستقرة من فرسان العرب، ينظر إلى محمد الخداري، ص 27.

[5] نفسه، ص 27.

[6] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 212-213.

[7] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 209.

لقد قدمت قبائل المخزن خدمات كبيرة للعثمانيين فكانت الوسيلة بين هؤلاء والسكان، لكنها اعتبرت شوكة مغروسة في جسم الرعية واعتبرت في نهاية الحكم العثماني بمثابة الدركي الساهر على مصالح البايلك. [1]

2-2- قبائل الرعية:

تمثل هذه القبائل قاعدة الهرم الاجتماعي خلال العهد العثماني فهي القبائل الخاضعة مباشرة للبايلك وتقيم في القرى والدواوير التي كانت تراقبها قبائل المخزن ويشكلون غالبية السكان [2]، فلقد تحملت هذه القبائل أعباء النظام الضريبي وبذلك كانت تعد مصدر أساسي لاقتصاد البلاد هذا لما توفره من مداخيل مالية وانتاج زراعي وحيواني.

أرغمت هذه القبائل عوامل بالخضوع تحت النفوذ الإداري العثماني ومنها، الموقع الجغرافي، كانت معظم هذه القبائل تقيم في المناطق التي كانت تحت النفوذ الإدارة وقبائل المخزن والمتعاونة معها والحاميات المرابطة في الأبراج ومدن البايلك.

- الوضع المادي: كانت معظم الأراضي الفلاحية الخصبة في يد قبائل المخزن والمتعاونة وبعض الأسر القوية، أما نصيب قبائل الرعية كان ضئيلا جدا هذا ما جعل بعض القبائل يدخلون في نظام الرعية للاستفادة من قطعة أرض مقابل خدمات للإدارة ودفع الضرائب المقررة عليها. [3]
- الصراعات والحروب القبلية: أدت الصراعات التي كانت تندلع بين القبائل الريفية بسبب التنافس حول المراعي ونقاط المياه محاولة فرض الوجود، وغيرها من القضايا ببعض القبائل ولا سيما الضعيفة منها بالاستنجاد بالإدارة العثمانية والدخول تحت حمايتها. [4]

التزمت هذه القبائل بدفع الضرائب بمختلف أنواعها وتدفع في شكل نقدي وعيني، بالرغم من الأساليب التي لجأ إليها الحكام لضمان ولاء قبائل الرعية لهم إلا أن هناك بعض

[1] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 28.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 432.

[3] كاميلية دعموش، المرجع السابق، ص 241.

[4] أرزقي شويتام، مجتمع الجزائر وفعاليته في العهد العثماني، 1519-1830، شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 179-180.

القبائل التي شقت عصا الطاعة وثارت ضدهم وقد عرفت حركة التمرد والعصيان اتساعا في أواخر العهد العثماني نتيجة وطأة الحكام على هذه القبائل. [1]

2-3- القبائل المتحالفة:

تميزت هذه القبائل بعلاقته الحسنة مع البايلك، وذلك عن طريق تعامل البايلك مع شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها معتمدين على نفوذهم الديني وكفاءتهم الحربية أو أصالة نسبهم، وقد اعترف البايات بزعامة شيوخها وذلك عن طريق التقرب منهم واسقاط المطالب المخزنية وتقديم الهدايا وفرمانات التولية، مقابل تأمين الطرق وجمع الضرائب من الدواوير والدشر التابعة لهم، وبهذا أصبح هؤلاء الشيوخ واسطة بين الأهالي البعيدين عن مركز إدارة البايلك وبسط نفوذ السلطة على المجموعات القبلية التي يصعب اخضاعها. [2]

نتيجة لظهور هذه السلطة الروحية لدى شيوخ القبائل فوجدت القبائل ضالتها في استتاب الامن إذ وضعت هذه القبائل ثقتها بالمرابطين فيشير الزهار إلى هذا في قوله: " لكن سكان تلك الجبال كلهم عصاة لا يتصرف فيهم الآغا والباي وللآغا قود تحت حكمه"[3] لأن المرابط وشيخ الجماعة تركز سلطته على الاحترام والوقار والوازع الديني والأخلاق عكس سلطة القيادة التي تعتمد على القوة مثلها مثل السلطة المركزية بالمدينة. [4]

[1] نفسه، ص 189.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 108-109.

[3] احمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 48.

[4] كاميلية دغموس، المرجع السابق، ص 249.

اعتمدت هذه القبائل على النفوذ الروحي برجال الطرق والزوايا وعائلات المرابطين، هذا ما نجده في قبائل اولاد سيدي الشيخ، كانت حليفة ومقربة من البايلك، كذلك نجد سكان الجنوب مثل مدينة عين ماضي والتي هي عبارة عن جمهورية دينية كانت تتميز علاقتها بالبايلك بالتحالف المؤقت. [1]

إذ وفقت السلطة العثمانية في سياستها الدينية اتجاه رجال الدين في بداية أمرها، فإنها ارتكبت أخطاء في اواخر العهد العثماني، إذ لاحظنا أن معظم الثورات التي قامت ضدها كان يتزعمها رجال الدين بسبب التذمر والاضطهاد ضد السكان في الأرياف. [2]

2-4- القبائل المستقلة:

لقد كانت هذه القبائل في منأ عن البايلك وممتنعة عن تلبية المطالب المخزنية المختلفة، تقطن هذه القبائل في المناطق الجبلية الوعرة او في الحدود الشرقية والعربية أو في جنوب الهضاب العليا، كانت أغلب هذه القبائل تطلب الترحال كما أنها منطوية على نفسها، محافظة على حريتها، وان بعضها لم يذعن أبدا للبايلك كانت جابية الضرائب من هذه القبائل ثقيلة. [3]

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 437.

[2] كاميلية دغموش، المرجع السابق، ص 251-252.

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 437.

ونظرا لابتعاد هذه القبائل والمجموعات السكانية عن نفوذ الحكام وعدم اعترافها بسلطتهم فإن حكومة الداي حاولت أن تحد من استقلالهم وارغامهم على مهادنة السلطة الحاكمة من خلال تنصيب الحاميات واقرار عشائر المخزن في الأماكن الإستراتيجية التي تتحكم في الأقاليم التي تعيش فيها هذه الجماعات السكانية المستقلة، التحكم في الأسواق الموسمية والأسبوعية الواقعة قرب هذه القبائل، اخضاع هذه القبائل بالقوة للإدارة، بإتلاف الأمتعة والأقوات حتى تضطر القبيلة تحت وطأة الظروف الاقتصادية إلى الخضوع والمهادنة.[1]

انتهجت الإدارة العثمانية تجاه القبائل المتواجدة في المناطق الصعبة والوعرة سياسة خاصة، فلم يكن من أولوياتها فرض الضرائب عليها بل تحويلها من قبائل ممتنعة إلى قبائل مخزنية أو إجبارها على دفع ضريبة زمرية تعبر عن ولائها للدولة وتبعيتها لها.

وفي حال رفضها الالتزام بالشروط تضطر الإدارة إلى شن حملات عسكرية التي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة وتقوم بالمصادرة لثرواتها وتشريد أفرادها وسجن زعمائها.[2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع اسابق، ص 109-110.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 437-438.

المبحث الثالث: تأثير عمليات جباية الضرائب على الحياة الثقافية

المطلب الأول: أثرها على العلماء والطلبة

لقد كانت الثقافة في الجزائر تقوم على نشاط الفقهاء في المدن، وشيوخ الطرق والزوايا بالأرياف، واتسع النشاط الثقافي خاصة عن طريق الزوايا التي أصبحت مستقلة في مصادر تمويلها، كما عرفت أيضا نشاطا ثقافيا وعلميا ملاحظا في نهاية القرن 18*12 م وخاصة في عهد الداي محمد عثمان باشا، الذي رفع من مكانة العلماء، واعتنى بالمؤسسات التعليمية وخصها بأوقاف كثيرة، لكن الحياة الثقافية تراجعت في مطلع القرن 19 م، وذلك بفعل الاضطرابات، وانعدام الأمن، واشتغال الحكام عنها، فأصبح النشاط الثقافي، يقوم على جهود العلماء، الذين لم ينقطعوا عن التعليم ولم يتوقفوا عن التأليف، فنذكر على سبيل المثال: الشيخ أبو راس الناصر الذي قدم لنا صورة معبرة عن الجو الثقافي الذي كان سائدا في البلاد في تلك الفترة.[1]

حيث ذكر في كتابه أن البايات في ذلك الوقت لما علموا بكثرة الطلبة وازدحامهم على الشيخ عملوا كرسيا لي يستعين به في الدرس [2]، وذكر أيضا أن الباي محمد الكبير جهزه لما علم بذهابه إلى الحج وعندما عاد من حجته أعطاء (100) محبوب، وذكر كذلك أن الباي مصطفى بنى له بيت المذاهب الأربعة، وعندما أراد ترميمه، زوده محمد الكبير بـ 100 بوجو.[3]

وهذا دليل على المساهمات التي كان يقدمها الحكام للعلماء ودليل أيضا على اهتمام الحكام بالثقافة آنذك.

وذكر أحمد توفيق المدني كتابه أيضا، إن الحركة العلمية لم تخمد طيلة هذا العصر، وكان الباشوات وفضلاء الأتراك والأعيان أهل البلاد ينشطون العلم ويحترمون العلماء ويوقفون الاوقاف الطاءلة في سبيل العلوم، فكانت العلوم الابتدائية تدرس في نحو ثلاثة آلاف كتاب، بمختلف جهات القطر، والعلوم الثانوية والعليا تدرس بمختلف المساجد والزوايا

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 240-241.

[2] الناصر أبو راس: فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق محمد بن عبد الكريم، م و ك، الجزائر، 1990، ص 23.

[3] نفسه، ص 75-76

الشهيرة[1]، ونبغ في الجزائر خلال هذه القرون الثلاث عدد كبير من العلماء والأعلام الدين أبقت الأيام على آثارهم، فنذكر على سبيل المثال العلماء الذين اشتهروا في عصر الدايات، عم محمد ابن أحمد الساسي البوني ومحمد ابن احمد القسنطيني المعروف بالكماد، ومحمد بن حواء المستغانمي وعلي بن محمد الجزائري المعروف بابن الترجمان وغيرهم من العلماء الذين عاصروا تلك الفترة. [2]

وكانت المؤسسات الثقافية تعتمد في تمويلها على مصدرين أساسيين، أولهما الإعانات التي كانت تقدم لهذه المؤسسات من طرف الحكام والمحبسين سواء في الريف أو المدينة [3]، وثانيهما الأموال والأوقاف الإسلامية، التي أسهمت في تمويل مختلف مجالات الحياة وخاصة التعليم ومؤسساته[4].

وبفضل الأموال المتنوعة تقوم هذه المؤسسات بالانفاق على طلبة العلم وحفظ القرآن والقائمين على خدمتها وكل ما تحتاجه هذه المؤسسات. [5]

وانقسمت فئة العلماء إلى قسمين: فئة المقربون الذين كانت تعطى لهم ظهائر تعفيهم من الضرائب والسخرة، وذلك لتشجيعهم على التأليف والذهاب إلى الحج نيابة عن العثمانيين، كما ارتبطت هذه الفئة بالمدن التي كانت تحت قبضة العثمانيون، وتولى علماء هذه الفئة مناصب دينية مهمة، مثل: شيخ الإسلام وإمارة ركب الحج، وإمامة المسجد الكبير، إدارة جميع الأوقاف، وأعفوا من الضرائب واستفادوا من مكس أسواق الخضر والفواكه، وارتبط نشاطهم بمساجد المدن، فبقوا بعيدين عن المسرح السياسي وحصر عملهم في التكوين وأمور الدين. [6]

أما الفئة الثانية فقد تعرض بعضهم للتعذيب والقتل من طرف البايات، فكثرت هجرتهم خاصة إلى المغرب، وتكونت هذه الفئة من علماء الأرياف، الذين كانوا يقومون بقواعد

[1] احمد توفيق المدني، محمد عثمان الباشا داي الجزائر، 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 62.

[2] ، ص 92-96.

[3] زهراء ثانة ونجاة جناشة، المرجع السابق، ص 71.

[4] سعدية رقاد، المؤسسات العلمية في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني (1700-1830) اطروحة لنيل درجة الدكتوراء، تخصص العلم ومؤسساته في بلاد المغرب في العصور الوسطى والحديثة، الإشراف، محمد دادة، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2018-2019، ص 204.

[5] زهراء قانة، نجاة خباشة، المرجع السابق، ص 71.

[6] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 33.

الشرع واحكامه، وقد اعتمد العثمانيون على بعضهم في إرسالهم للتفاوض مع رؤساء القبائل بهدف المصالحة والاعتراف بسلطة العثمانيين. [1]

ونظرا للوضع السائد فقد اختار الكثير من العلماء الهجرة نحو أقطار عربية أخرى.[2]

ونستنتج في الأخير أن الاضطرابات وانعدام الأمن وانشغال الحكام عن الحياة الثقافية من أهم العوامل التي ساهمت في تدهور الحياة الثقافية كما ذكرنا سابقا، كما أثرت الضرائب على الأدب الشعبي الذي كان يعكس لنا الأوضاع العامة التي كان يعيشها الناس، فغيرت الأشعار على ما كان يعانيه المجتمع نتيجة ثقل الضرائب ونهب الأملاك ومصادرتها، كما نجد بعض المؤلفات تتحدث حول الضرائب مثل ابن زرقة الذي ألف كتابا مهما عن الضرائب والذي على مصادر التاريخ الإسلامي من اجل عدم فرض أي ضريبة مستحدثة على المسلمين. [3]

المطلب الثاني: أثرها على الزوايا

إن من أبرز ميزات العهد العثماني في الجزائر انتشار الطرق الصوفية وكثرة المباني والزوايا ونحوها المخصصة لها. [4]

فكانت للزاوية أرض موقوفة يحرثها المسلمون ويعتنون بها ويستعمل انتاج الأرض في صيانة الزاوية وتغطية أجور المدرسين ومعيشة التلاميذ، كما كان مسلمي الناحية يعتمدون إليها جزءا معينا من انتاجهم الفلاحي سنويا فالزاوية كانت لها أهمية كبيرة لدى سكان الناحية. [5]

وكانت للزوايا جباية الضرائب من القبائل التابعة لها، ونظرا لتعاون الحكومة مع الطرق فقد أعفتها عن دفع الضرائب، وأعطتها حق جباية ضريبة الزكاة ونحوها بغرض التعاون معها، جلب الاستقرار وذلك نظرا للمكانة التي يحتلها في الوسط الشعبي. [6]

ففي عهد الداي أحمد على سبيل المثال صدر عنه الأمر الحكومي في أكتوبر 1695، لصالح مرابطي واشراف أولاد بن منصور بعين الحوت، عن طريق بايلك الغرب، يتضمن

---

[1] نفسه، ص 33.

[2] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 426.

[3] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 441-443.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 262.

[5] نفسه، ص 265-266.

[6] زهراء قانة ونجاة خباشنة، المرجع السابق، ص 73.

اعفاءهم من الضرائب والأعشار، وكل الواجبات المخزنية، ويفرض على الناس احترامهم، وينذر بالويل والعقاب كل من ينال منهم، ويلحق بهم أي اذى [1].

كما وجدنا أن بعض البايات كانت له أموال كثيرة يحصل عليها من جباية الضرائب ومن مصادر مختلفة فكان يقوم بإنفاقها على الزوايا، وغيرها وهو ما كان ينعكس ايجابا على الحياة الثقافية [2]، وفي عصر ساد فيه الجهل والخرافة كان الناس يميلون بأوقافهم وأفعالهم الخيرية إلى الزاوية اكثر من المسجد والمدرسة، فكان الواقفون والمتصدقون على الزوايا من عامة الناس يعتقدون أن جزائهم يأتي بسرعة وأن ذذنوبهم تغتفر في حال رضي الشيخ عنهم ومحنهم بركاته. [3]

وإضافة إلى هذا نلاحظ ان درجة تأثير الجباية ثقافيا، من خلال تفضيل الناس تقديم ضرائبهم إلى الزوايا ورجال الطرق على ان يدفعونها إلى البايلك، والأكثر من ذلك فقد كان الناس يدفعون إلى الطرق الخارجة عن حكم البايلك مثل الطريقة التجانية، وهذا ما أدى إلى انتشار الغنز والقلاقل والثورات التي كان لها أسوء الأثر على الحياة الثقافية وغيرها من الجوانب وخاصة مع البايات الغير مؤهلة. [4]

المطلب الثالث: أثرها على الأوقاف

تعد الأوقاف من المظاهر الحضارية الإسلامية، فهي تعبر عن إدارة الخير في الإنسان المسلم، وعن احساسه بالتضامن مع المجتمع، بمعنى أن المسلمون اتبعوا هذه الشريعة من انتشار الاسلام، ولكن مع بداية تطور الزمن، تعددت أوجه الاوقاف وأغراضها، وقد تطورت إدارة الأوقاف في العهد العثماني، كنتيجة سياسة واقتصادية، تقوم فكرة الأوقاف على مبدأ شرعي وعلى أسس قضائية ترتكز عليها إدارة الأوقاف 5، وقد عرفت الجزائر هذه

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 443.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 444.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 270.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 444.

[5] مؤيد محمود حمد المشهداني وآخرون، اوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م 5، ع 16، جامعة تكرت، 2013، ص 431.

الظاهرة التي يدين السكان فيها بالولاء للزوايا والطرق الدينية، وكان أغلبها وقف أهلي تتقاسمها المؤسسات الدينية. [1]

كما يعتبر الوقف أيضا وسيلة مثلى للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي لكونه لا يباع ولا يشترى ولا يمكن حيازته بتصرف او استحواذ او مصادرة، وبالتالي لم يعد في استطاعة الحكام وغيرهم مد أيديهم إلى الأملاك ال؟؟؟؟؟ وبالرغم من الظروف التي دفعت الدولة غلى إصدار قرارات العزل والمصادرة والتغريم وغيرها، فإن جل الأملاك الموقوفة ظلت في منأى عن ذلك. [2]

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الوقف كان موجه أساسا للعمل الخيري إلا أن كثيرا من مالكيه أوقفوه قصد الإفلات من الضرائب وتجنب المصادرة وخوفا من تشتيتها بين الورثة، وحبا في مرضاة الله. [3]

يشير الشريف الزهار إلى الأتراك قد اخذوا جميع ديار أوقاف الحرمين التي بيد فقراء البلد وأخرجوهم منها. [4]

أي أن الأوقاف لم تسلم من طمع وجشع الحكام والعثمانيين الذين استحوذوا عليها واستغلوها لصالحهم، ويقول في ذلك الحسن الورتلاني: " فأصبحوا يأكلون منها ويتمتعون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقية وهي ليست لهم، وليسوا من اهلها ولكنهم تمردوا وطغوا، وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما وهذا بسبب اندراس العلم واهله من كل وطن يوجد فيه ذلك. وهذا ما أثر على وضعية العلماء ومكانتهم الخاصة ووضعية البلاد عامة. [5]

ونجد في الأخير أن الجزائر في اواخر العهد العثماني قد أصبحت تعيش مرحلة الانحطاط الثقافي بسبب طغيان الجوانب الدنيوية وتمركز الثورة في أيدي الأقليات وتبذير

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 227.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 445.

[3] سمية همبيس ومتى فطحيزة علي، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث، الاشراف: احمد بن خيرة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص 36.

[4] أحمد الشريف الزهار، مذكرات، المصدر السابق، ص 103.

[5] محمد الخداري، المرجع السابق، ص 33.

الحكام للموارد، وضعف الأمن وزيادة الثقل الجبائي على السكان، وهذا الضعف جاء نتيجة انخفاض في المستوى الثقافي للبايات وبقية موظفي البايلك. [1]

[1] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 446.

خاتمة

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها في العناصر التالية:

- اعتمد العثمانيون على نضام ضريبي يقوم أساسا على مبادئ الشريعة الإسلامية، لكن في اواخر العهد العثماني طرأ تغييرا بعد نقص موارد الخزينة مما جعل العثمانيين يلجأون إلى فرض الضرائب المستحدثة.
- ارتكز العثمانيون على الضرائب كمداخيل للخزينة بعد تراجع الدولة بحريا وتناقص مواردها مما دفع بهم إلى وضع الإستراتيجيات اللازمة لجباية الضرائب، من اجل سد ثغرات موارد الخزينة.
- كانت الضرائب تفرض في أماكن محددة، في مواسم معينة، وأوقات معلومة، وكما أنها لم تكن موحدة، حيث تميزت الضرائب بعدم توزيعها العادل بين سكان المدن وسكان الأرياف، أي أن سكان الأرياف كانوا متلزمين بدفع كميات كبيرة من المطالب المخزنية، في حين أن سكان المدن كانوا يساهمون بدفع بعض الضرائب والرسوم المحددة والقليلة.
- تم استخلاص الضرائب في المدن حسب النشاط المعتمد لديهم، إذ اختصت الجباية بأصحاب المهن والحرف وأفراد الوظائف والنقابات، أما الطرق المتبعة في استخلاص الضرائب الريفية، فقد انتهج العثمانيون في ذلك طريقتان أساسيتان هما الجباية تراتبية والجباية وفق نظام المحلة.
- كان لنظام الضرائب الذي اعتمد عليه العثمانيين تأثير على الجانب الاقتصادي فالزراعة مثلا استمرت على ما كانت عليه سابقا أي أنها بقيت على الطريقة البدائية، إضافة إلى الضرائب التي كان يخضع لها الفلاح، أما النشاط الصناعي والحرفي فلم يعرف أي تطور سواء في وسائل الإنتاج، او نوعية السلع والبضائع أي أنه لم يتعدى الصناعة اليدوية، وبالنسبة للنشاط التجاري فقد تدخل فيه العثمانيون بشكل سلبي في بعض الأحيان وذلك راجع لممارستهم سياسة الاحتكار.

- تعتبر التنظيمات الإدارية والجبائية العامل الأساسي في قيام الثورات المحلية، فتركت هذه الأخيرة آثارا سلبية على السكان وهذا ما أدى إلى نزوحهم من الأرياف إلى المناطق الجبلية الوعرة بسبب استعمال الجباة للعنف الذي تسبب في انهيار النظام الاجتماعي لبعض القبائل.
- بالرغم من الضرائب كانت غير موحدة في أنظمتها، ولا في مقاديرها، إلا أنها كانت تخضع لأوضاع السكان وعلاقتهم بالإدارة.
- نتج عن النظام الضريبي الكثير من التذمر وذلك راجع لضغط الإدارة، وتأرجح السياسة الجبائية والمالية بين الزيادة والنقصان.

الملاحق

الملحق رقم01: جدول الموظفين الثانويين[1]

ا ـ جدول الموظفين الثانويين :

فئات الموظفين	نوع الخدمات التي كان يؤديها كل موظف
الكتاب الأربعة الكبار "الخوجا باشي"	الكاتب الأول : المكتباجي الكاتب الثاني : الدفتردار أو وكيل الحرج الكبير الكاتب الثالث : وكيل الحرج الصغير الكاتب الرابع : كاتب عام
الأغوات والقياد والحكام	الأغوات (منهم الكاهية أو الباشي بلوك باشي أو آغا الهلاليين ، يصبح معزول آغا) . القياد : بالبوادي ، بعضهم بالمدن كقائد الشوارع وقائد العيد ... حكام المدن

[1] نصر الدين السعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 27-28.

الملحق رقم 02: جدول عائدات الدنوش[1]

يؤكده جدول عائدات الدنوش التالي :

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بابليك الشرق	دنوش بابليك الغرب	دنوش بابليك البيطري	دنوش أوطان دار السلطان	المجموع
الوجيز دو تاسي 1725	120.000 ف أو 300.000 ف.	100.000 ف أو 250.000 ف.	50.000 ف. أو 125.000 ف.	50.000 ف. أو 125.000 ف.	
بايصونال 1725/1724	112.000 ف. مع الهدايا والترضيات				

[1] نصر الدين السعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 96-97.

الملحق رقم 03: جدول مداخيل العشور لإنتاج الحبوب ببايلك التيطري[1]

عليا وضع جدول لمداخيل العشور خاص بالجهات التي اشتهرت بإنتاج الحبوب بالتيطري وهي سهول حمزة وبني سليمان وبني يعقوب، اعتمادا على ما نقله جانتي دوبوسي من دفاتر العشور لعام 1233 هجري/ 1817 – 1818 م[1]:

الأوطان	عشور القمح			عشور الشعير		
	الزويجات/ الجابيات	الكيلات/ القيسات	القيمة النقدية (بوجو - فرنك)	الزويجات/ الجابيات	الكيلات/ القيسات	القيمة النقدية (بوجو - فرنك)
وطن بني سليمان	720	4320	12960 بوجو 24105.6 فرنكاً	720	4320	6480 بوجو 12052.8 فرنكاً
وطن حمزة	164	984	2952 بوجو 5490 فرنكاً	164	984	1476 بوجو 2745.36 فرنكاً
وطن بني يعقوب	136	816	2448 بوجو 4553 فرنكاً	136	816	1224 بوجو 2276.64 فرنكاً
المجموع	1020	6120	18360 بوجو 34148.6 فرنكاً	1020	6120	9180 بوجو 107074.8 فرنكاً

النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني

شاو[1] 1720	من 80.000 إلى 100.00 ر.	40.000 أو 50.000 ر.	12.000 ر.	12.000 ر.	
فانتور دو بارادي 1790/1788	228.000 ف.	273.000 ف.	67.000 ف.	50.000 ف.	6.613.000 ف. مع هنفيا 750.900 ف.
ديبوا شانفيل 1809					230.000 ف. مع الهنفيا
شالير 1822	60.000 د.س.	75.000 د.س.	4.000 د.س.	16.000 د.س.	
جيرارداز[2] 1832/1830	294.150 ف.	302.482.50 ف.			
روزي 1833	778.811 ف.	622.402 ف.	1.401.213 ف.	لم يشر إليها	
جدول المؤسسات الفرنسية[3] 1833	1.211.550 ف.				

[1] نصر الدين السعيدوني، الجباية...، المرجع السابق، ص 332.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم

أولا- المصادر:

1. بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تأبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009.
2. الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد، الاستخراج لأحكام الخراج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985.
3. خوجة حمدان بن عثمان ، المرآة، تحقيق محمد العربي الزيري، الموسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.
4. الزهار احمد الشريف، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب، الشرق الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
5. الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران، تحقيق: المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2014.
6. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824) مقر، إسماعيل الربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1982.
7. ابن عبد القادر مسلم، انيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
8. العنتري صالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتعليق: يحى بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
9. العنتري صالح ، مجاعات قسنطينة، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974.
10. ابن عودة المزاري، طلوع سعد السعودي في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تحقيق يحي بوعزيز، جزء الأول، دار الغرب الإسلامي.
11. ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.

12. الناصري أبو راس: فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق محمد بن عبد الكريم، م و ك، الجزائر، 1990.
13. هابنسترايت، ج، او، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)ترجمة ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس.

ثانيا- المراجع:

1. الأرقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003.
2. بو حوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط 3، دار البصائر، الجزائر، 2008.
3. بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، الديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2009، الجزائر.
4. بوعزيز يحي، مدينة وهران عبر التاريخ، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
5. الريس محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة، مصر، 1985.
6. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، د ت.
7. ستيفن جيمس ويلسون، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، ترجمة علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
8. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
9. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديت، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.
10. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010،.
11. سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

12. سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
13. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي اواخر العهد العثماني، 1792-1830، دار البصائر، الجزائر، ط3.
14. سعيدوني ناصر الدين، الملكية والجباية في الجزائر اثناء العهد العثماني، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2013.
15. شويتام ارزقي، نهاية الحكم العثماني وعوامل انهياره، 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ط1.
16. شويتام أرزقي، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي، دار الكتاب العربي، ط 1، الجزائر، 2010.
17. العقبي صلاح مؤيد، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البرق، بيروت، لبنان، 2002.
18. عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، الريحانة، الجزائر، 2002، ص 107.
19. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، د ط، دار هومة، 2012، الجزائر.
20. غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط2، وزارة المجاهدين، 2007.
21. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، 814 ق.م، 1992، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ط.
22. القرضاوي يوسف، فقه الزكاة، ج1، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1973.
23. القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1979.
24. القطان المناع بن خليل، تاريخ التشريع الإسلامي، ط4، وهبة للنشر، القاهرة، مصر، د ت.
25. قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500/1830)، مج 3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

26. حسين مؤنس، الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
27. محرز أمين، الجزائر في عهد الآغوات، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، د ت.
28. المدني احمد توفيق، محمد عثمان الباشا داي الجزائر، 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
29. الميلي محمد المبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.
30. هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر الحديث، ط1ن دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

ثالثا- السائل الجامعية:

1. جهيدة أبو عزيز، السرعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بالك الشعب الجزائري أواخر العهد العثماني (1771-1837م/ 1185-1253م)، مذكرة يعني شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص الريف وسيده، جامعة قسنطينة2، 2011-2012م.
2. بوغدادة الأمير، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء انموذجا، مذكره لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، اشراف حميدة عميراوي، قسم التاريخ، جامعه قسنطينة، 2007-2008.
3. دباخ عائشة ، الحياة الثقافية والدينية في الجزائر على عهد الدايات، أطروحة دكتوراء، في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2017-2018.
4. دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206.1282 هـ/ 1792. 1695 م)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2007 - 2008.

5. دغموش كاميلية، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري 1792-1830 شهادة دكتوراه، في التاريخ الحديث إشراف حمداد وبن عمر.
6. رقاد سعدية، المؤسسات العلمية في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني (1700-1830) أطروحة دكتوراه قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران أحمد بن بلة، 2018-2019.
7. شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1514- 1830، رسالة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر، 2005-2006.
8. طوبال فاطمة الزهراء، النخبة الثقافية والسلطة في الجزائر، عهد الدايات، اطروحة دكتوراه، تاريخ حديث، اشراف رابح لونيسي، جامعة وهران، 2019-2020.
9. بن عتو بلبراوات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بالقاسمي بوعلام، جامعة وهران، 2007-2007.
10. بوعلاق نور الهدى، وريدة بوعبدالله، الحياة الاجتماعية بالجزائر خلال العهد العثماني 1519-1671، مذكرة نيل شهادة الماستر، اشراف جباري عثماني، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر، 2016-2017.
11. العقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان انموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف دادة محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014.
12. غطاس عائشة، الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر 1700-1800، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، اشراف مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، 2000-2001.
13. زهراء قانة، نجاة خباشة، السياسة الضريبية في الجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة ماسترفي تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، اشراف ابو بكر الصديق حميدي، جامعة المسيلة، 2016-2017.
14. مرزوق وسيلة ، خزينة إيالة الجزائر موارد الدخل وأوجه الإنفاق 1580- 1830، رسالة ماستر، في تاريخ الجزائر الحديث، إشراف عاشور قويدر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018- 2019.

15. معاشي جملية، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه، في التاريخ الحديث، إشراف كمال فيلالي جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008.
16. مكاحله نهى محمد حسين، الضرائب في المغرب الإسلامي في العصر الأموي، في التاريخ رسالة دكتوراه، إشراف فالح حسين، جامعة الأردن، 2010-2011.
17. موساوي المولودة، القشاعي فلة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العهد العثماني (1771-1837م)، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990/1989.
18. شاكي هدى، العلاقة بين سكان الجزائر والعنصر التركي في العهد العثماني، شهادة ماستر، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أبة بكر الصديق، جامعة محمد بوضياف، 2016.
19. هميس سمية ومنى فطحيزة علي، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث، الاشراف: احمد بن خيرة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.
20. بن وليد يزيد، علال بن عبد المولى، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830، رسالة ماستر، اشراف جعفري مبارك، جامعة العقيد أحمد دارية، أدرار، 2017-2018.

رابعا- المجلات والموسوعات

1. الخداري محمد، بلاد المغاربة تحت الحكم العثماني - نموذج الجزائر في عهد الدايات (1830/1671م)، مجلة كان التاريخية، ع 22 ديسمبر 2013.
2. سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، الغرب) من القرنين العاشرّ إلى الرابع الهجري، قسم التاريخ، جامعة الكويت، الحولية 31، 2010.

3. سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19، مدلة كان التاريخية، ع 13، سبتمبر 2011.
4. عقاد صلاح، الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية مج 12، القاهرة 1964- 1965.
5. المشهداني مؤيد محمود حمد وآخرون، اوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م 5، ع 16، جامعة تكرت، 2013.
6. الموسوعة الفقهية، ج 19، ط 02، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1990.
7. يوسف الأمير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني 1519- 1830، مجلة القضايا التاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، العدد 1، 2016.

خامسا- المعاجم والقواميس

1. الأزهري أبو منصور محمد بن احمد ، تهذيب اللغة، ج07، د ط، تح، عبد السلام سرحان، الدار المصرفية للتأليف، القاهرة.
2. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن المكرم، لسان العرب، م ج 1، دار صادر، بيروت، لبنان، د ت.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل التمهيدي:

الأوضاع العامة بالجزائر خلال العهد العثماني والضرائب الشرعية

المبحث الأول: الأوضاع العامة للجزائر أثناء العهد العثماني.....6

المطلب الأول: الأوضاع السياسية: 6

المطلب الثاني: الاوضاع الاقتصادية:..... 13

المطلب الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:..... 20

الفصل الأول:

أنواع الضرائب وطرق جمعها

المبحث الأول: الضرائب وأصنافها 38

المطلب الأول: ماهية الضرائب 38

المطلب الثاني: أصناف الضرائب 39

المبحث الثاني: طرق جباية الضرائب 67

المطلب الأول: طرق جباية الضرائب في الأرياف..... 67

المطلب الثاني: طرق جباية الضرائب في المدن: 72

الفصل الثاني:

إنعكاسات عمليات جباية الضرائب على المجتمع في أواخر العهد العثماني

المبحث الأول: تأثير عمليات جمع الضرائب على الحياة الاقتصادية 79

المطلب الأول: أثرها على الزراعة:..... 79

المطلب الثاني: أثرها على التجارة:..... 82

المطلب الثالث: أثرها على الصناعات والحرف 84
المبحث الثاني: تأثير عمليات جباية الضرائب على الحياة الاجتماعية والسياسية 85
المطلب الأول: تأثيرها على تصنيف السكان..... 85
المطلب الثاني: تأثير عمليات جمع الضرائب على الزعمات المحلية..... 87
المبحث الثالث: تأثير عمليات جباية الضرائب على الحياة الثقافية..... 101
المطلب الأول: أثرها على العلماء والطلبة 101
المطلب الثاني: أثرها على الزوايا..... 103
المطلب الثالث: أثرها على الأوقاف 104
خاتمة: 108
الملاحق:..... 115
قائمة المصادر والمراجع: 119

ملخص:

يهدف موضوع الدراسة الى تسليط الضوء على جانب من الجوانب الاقتصادية وهي الضرائب التي فرضت في الجزائر خلال العهد العثماني وابراز الاثار والانعكاسات التي تترتب عنها في الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية.

لخصت هذه الدراسة طرق جباية الضرائب واختلافها بين الطريق والمدينة اذا تعددت الطرق في الارياف بين السلمية والغير سلمية على غرار المدن التي كانت ضرائبها على حساب الوظائف.

تعتبر هذه الضرائب انعطاف في العلاقة بين السكان والسلطة خاصة سكان الارياف التي تغيرت من الخضوع والطاعة الى التمرد والعصيان وذلك تعبيرا عن الحالة الاجتماعية التي ضيقت الخناق عنهم فما كان على هذه الفئة سوى القيام بثورات تحت دعم السلطة الصوفية بغض النظر عن العلاقة التي جمعت الطرق الصوفية مع الحكام في بداية الأمر ، فما ربط السكان بالحكام سوى هذه الضرائب ما لدى الى توسيع الهوة وتسبب في ترك آثار سلبية على الأرض والسكان والسلطة معا.

إضافة الى الانعكاسات التي خلفتها الضرائب على الحياة الاقتصادية اذا تدهورت أواخر القرن 18 حتى وصلت في حالة ضعف وانهيار القطاع.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الجباية، العهد العثماني.

Abstract :

Thé subject if study aims to highlight one aspect if thé economy, namely the taxes imposed in Algérie during the Ottoman Era ans effects ans repercussions they have on political, économie, social ans cultural life.

This sutdy summarized the methods if collectif taxes and their difference between thé road and the city if thé roads in the Turf multiplied between peacful and non-peaceful similar to cities whose taxes were at the expense if jobs.

These taxes are considered a correlation between the population and the authoity ,especially the population of the country ,wich has changed from submissioin and obedience to rebellion and disobedience, as an expression of the social situation that has narrowed them down .s rights ".Only such taxes widen the gap and cause adverse effects on both the Land and population and power.In addition to the repercussions of taxes on economic life, if the late 18th century deteriorated initial it reached a weakening stste and the collapse of the sector.

Keywords: taxes, levy, the Ottoman era.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: علمان جمع الضرائب والمكوس خلال العهد العثماني وانعكاساتها

إعداد الطلبة:

1- طاهري زبيدة رقم التسجيل: 171735093418

2- نصر الدين زينب رقم التسجيل:

القسم: التاريخ **الشعبة:** التاريخ **التخصص:** تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: د. قمح لمين بن أزواو **الرتبة:** أستاذ محاضر (أ)

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة): د. قمح لمين بن أزواو

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم د. ولاة عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: .....

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): زبيدة طاهري

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200968228

والصادرة بتاريخ: 2017.01.25

عن دائرة: بلدية بنزوه

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: مذكرة ماستر بعنوان: عمليات جمع الضرائب خلال العهد العثماني وانعكاساتها.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

06 جوان 2022

التاريخ: .....

إمضاء المعني

رئاسة الجمهورية - دائرة المسيلة
رئيس المجلس الشعبي البلدي
حسام إبراهيم

رقم: ... زبيدة طاهري
السيد: ... 06 جوان 2022
بنزوه في: .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: .....

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): نصر الدين زينب

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201098042

والصادرة بتاريخ: 2017.02.22

عن دائرة: بلدية بنزوه

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: مذكرة ماستر بعنوان: عمليات جمع الضرائب خلال العهد العثماني وانعكاساتها.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 06 جوان 2022

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه ـ العون المفوض
مسام إبراهيم

رؤي و صودق عليه و رقم
السيد: نصر الدين زينب
بنزوه في: 06 جوان 2022